جامعة وهران 2
محمد بن أحمد
Université d'Oran 2
Mohamed Ben Ahmed

جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــــادة دكتوراه "ل م د"

في العلوم التجارية

الحوكمة ودور الدولة في تطوير الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد(ة): بن صديق مريم

أمام لجنـــــــة المناقشـــــــة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ. كورباي بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
أ. حمداني محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	مشرفا ومقررا
أ. بلوطي نبيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مناقشا
أ. مباركي أمال	أستاذة محاضرة أ	المدرسة العليا متعددة التقنيات وهران	مناقشا
أ. ضيف عائشة	أستاذة محاضرة أ	جامعة وهران1	مناقشا

السـنة: 2026/2025



الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل العلمي.

يشرفني أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور حمداني محمد، الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة، ولم يدخر جهداً في توجيهي ومتابعتي وتقديم النصح والإرشاد العلمي طوال مراحل إنجازها. فله مني أسمى عبارات الاحترام والتقدير على سعة علمه وحسن تعامله ودعمه المتواصل.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور بلوطي نبيل، على دعمه العلمي القيّم وتوجيهاته السديدة وملاحظاته البناءة التي كان لها أثر كبير في إثراء هذه الأطروحة وتحسين جودتها. كما أشيد بما أبداه من اهتمام وتعاون وتشجيع طوال مراحل إنجاز هذا العمل، فكان خير معين على تجاوز الصعوبات وتحقيق الأهداف المرجوة.

فله مني جزيل الشكر والامتنان، مع خالص الاحترام والتقدير، سائلاً الله تعالى أن يجزيه خير الجزاء وأن يوفقه في مسيرته العلمية والمهنية.

وأتقدم كذلك بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين ساهموا في تكويني العلمي والمعرفي، وغرسوا في نفسي حب البحث والاجتهاد.

كما لا يفوتني أن أعبر عن امتناني لكل من قدم لي يد العون والمساندة، وساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه الأطروحة.

فإلى جميع هؤلاء، أتقدم بأصدق عبارات الشكر والعرفان، سائلاً الله تعالى أن يجزيهم خير الجزاء وأن يبارك في علمهم وجهودهم

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من كان أول معلم في حياتي، وإلى من كان يحلم دائماً برؤيتي في أعلى المراتب العلمية، إلى روح والدي الحبيب رحمه الله، الذي وإن غاب بجسده، فما زالت ذكراه العطرة وكلماته النبيلة ترافقني في كل خطوة من خطوات حياتي.

أسأل الله تعالى أن يتغمده بواسع رحمته وأن يجعل هذا العمل نوراً يصل إليه وثواباً يجري في ميزان حسناته.

إلى أمي الغالية، نبع الحنان والعطاء، وصاحبة القلب الكبير، التي لم تبخل عليّ يوماً بالدعاء أو التشجيع، وكانت سندي وقوتي في أوقات التعب والضعف، أهديك هذا الإنجاز الذي كان ثمرة صبرك وتضحياتك.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، شركاء الفرح والتعب، الذين أحاطوني بالمحبة والدعم وشجعوني على مواصلة الطريق مهما كانت الصعوبات.

إلى عائلتي الكريمة جميعاً، التي كانت مصدر فخر واعتزاز ودافعاً للاستمرار والاجتهاد.

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع، عربون محبة ووفاء وتقدير، راجيةً أن يكون ثمرة تليق بما قدمتموه لي من دعم وعطاء

الملخص:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز دور الحوكمة في تحسين أداء قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وضمان الاستغلال المستدام للموارد البحرية. وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الميداني من خلال استبيان موجّه لعينة من الفاعلين في القطاع، مع استخدام الأساليب الإحصائية لاختبار الفرضيات. وأظهرت النتائج أن القطاع يستند إلى إطار قانوني وتنظيمي مهم، حيث سجل هذا البعد أعلى درجات مؤشر الحوكمة، في حين سجلت المشاركة أدنى المستويات مقارنة ببعدي الشفافية والمساءلة. كما بينت الدراسة أن الدولة تبذل جهوداً معتبرة لتطوير القطاع، رغم استمرار بعض التحديات المرتبطة بالتنسيق والتسويق والبنية التحتية. وخلصت الدراسة إلى أن تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه تحسين كفاءة التسيير وتطوير الدائرة التسويقية وتحقيق التنمية المستدامة، مع ضرورة دعم الشفافية والمشاركة والرقمنة وآليات الرقابة والتقييم المستمر.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة، الصيد البحري، تربية المائيات، الدائرة التسويقية

التصنيف: : L81. Q220. G 340 Jel

Abstract :

The importance of this study lies in highlighting the role of governance in improving the performance of the fishing and aquaculture sector and ensuring the sustainable exploitation of marine resources. It relied on the descriptive analytical approach and the field approach through a questionnaire directed to a sample of actors in the sector, while using statistical methods to test hypotheses. The results showed that the sector is based on an important legal and regulatory framework, as this dimension recorded the highest scores on the governance index, while participation recorded the lowest levels compared to the transparency and accountability dimensions. The study also showed that the state is making significant efforts to develop the sector, despite the persistence of some challenges related to coordination, marketing, and infrastructure. The study concluded that enhancing the application of governance principles would improve management efficiency, develop the marketing department, and achieve sustainable development, with the need to support transparency, participation, digitization, and continuous monitoring and evaluation mechanisms**.**

Keywords :

Governance, marine fishing, aquaculture, marketing department

Jel Classification Codes : Q220. G 340. L81

Résumé :
L'importance de cette étude réside dans la mise en évidence du rôle de la gouvernance dans l'amélioration des performances du secteur de la pêche et de l'aquaculture et dans la garantie de l'exploitation durable des ressources marines. Elle s'est appuyée sur l'approche analytique descriptive et l'approche de terrain à travers un questionnaire adressé à un échantillon d'acteurs du secteur, tout en utilisant des méthodes statistiques pour tester des hypothèses. Les résultats ont montré que le secteur repose sur un cadre juridique et réglementaire important, car cette dimension a enregistré les scores les plus élevés sur l'indice de gouvernance, tandis que la participation a enregistré les niveaux les plus bas par rapport aux dimensions de transparence et de responsabilité. L'étude a également montré que l'État déploie des efforts importants pour développer le secteur, malgré la persistance de certains défis liés à la coordination, à la commercialisation et aux infrastructures. L'étude a conclu que l'amélioration de l'application des principes de gouvernance améliorerait l'efficacité de la gestion, développerait le département marketing et réaliserait un développement durable, avec la nécessité de soutenir la transparence, la participation, la numérisation et les mécanismes de suivi et d'évaluation continus.
Mots clés :
Gouvernance, pêche maritime, aquaculture, département marketing
Jel Classification Codes : Q220. G 340. L81

قائمة المختصرات

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة والمتعددة الترحال	**UNFA**
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون التجار	**UNCLOS**
الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحر	**SOLAS**
الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب واجازة البحارة	**STCW**
الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري	**MARPOL**
اتفاقية العمل البحري	**MLC**
اتفاقية تدابير حول الميناء لمحاربة الصيد الغير قانوني	**PSMA**
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	**PNUD**
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	**UNEP**
بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط	**ICZM**
تحديد الموائل الحرجة للحيتان	**HCC**
الديوان الوطني لأغذية الانعام	**ONAB**
الرسوم الضريبية	**TVA**
صالون الصيد البحري وتربية المائيات	**SIPA**
صندوق المعاشات العامة	**CALPERS**
الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات	**CAPA**
فرع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الموانئ	**NDPA**
المبادئ التوجيهية التطوعية	**DV**
المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات	**CNRDPA**
المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد	**RFMOs**
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	**FAO**
المنظمة البحرية الدولية	**IMO**
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**OECD**
مؤسسة التمويل الدولي	**IFC**

مؤشر النوعية المؤسساتية	**IQI**
النظام الاحصائي للصيد البحري وتربية المائيات	**SSPAL~`WEB**
نظام التتبع بالأقمار الصناعية	**GPS**
نظام متابعة عبر الأقمار الصناعية	**VMS**
الهيئة العامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط	**CGPM**

قائمة المحتويات

الشكر والتقدير..... ج

الإهداء **..... د**

الملخص: ..... هـ

قائمة المختصرات.....ز

قائمة المحتويات..... ط

قائمة الجداول .....م

قائمة الأشكال .....ف

مقدمة عامة:.....19

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات 26

تمهيد الفصل الأول : 27

المبحث الأول: ماهية الحوكمة.....28

المطلب الأول: نشأة وتعريف الحوكمة 28

الفرع الأول: نشأة الحوكمة: 28

الفرع الثاني: تعريف الحوكمة 31

المطلب الثاني: محددات ومعايير الحوكمة.....33

الفرع الأول: محددات الحوكمة 33

الفرع الثاني: معايير الحوكمة 34

المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة وانواعها 36

الفرع الأول: مبادئ الحوكمة.....36

الفرع الثاني: أنواع الحوكمة 38

المطلب الرابع: مستويات الحوكمة ومؤشراتها 39

الفرع الأول: مستويات الحوكمة 39

الفرع الثاني: مؤشرات الحوكمة.....41

المطلب الخامس: معوقات تطبيق الحوكمة 42

المبحث الثاني: الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر 44

المطلب الأول: تطور وتعريف الصيد البحري 44
الفرع الأول: نشأة وتطور الصيد البحري في الجزائر 44
الفرع الثاني: تعريف الصيد البحري.....47
الفرع الثالث: خصائص الصيد البحري في الجزائر 48
الفرع الرابع: أنواع الصيد البحري في الجزائر 48
المطلب الثاني: تربية المائيات 51
الفرع الأول: تاريخ تطور تربية المائيات.....51
الفرع الثاني: مفهوم تربية المائيات:.....53
الفرع الثالث: أنواع تربية المائيات في الجزائر 54
المطلب الثالث: أهمية الصيد البحري وتربية المائيات 56
المبحث الثالث: القوانين الدولية والوطنية التي تنظم قطاع الصيد البحري وتربية المائيات ..60
المطلب الأول: القانون الدولي لتنظيم الصيد البحري وتربية المائيات.....61
الفرع الأول: تعريف القانون الدولي للبحار 61
الفرع الثاني: اهم جوانب القانون الدولي للصيد البحري وتربية المائيات 61
المطلب الثاني: القانون الوطني للصيد البحري وتربية المائيات.....73
الفرع الأول: القوانين المتعلقة بتنظيم الصيد البحري 73
الفرع الثاني: القوانين المتعلقة بتربية المائيات 77
المطلب الثالث: الحوكمة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات.....80
الفرع الأول: الحوكمة الدولية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات 80
الفرع الثاني: حوكمة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر 81
المطلب الرابع: التحديات التي تواجه قطاع الصيد البحري وتربية المائيات 82
الفرع الأول: التحديات الدولية لحوكمة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات.....82
الفرع الثاني: تحديات حوكمة قطاع الصيد البحري في الجزائر.....83
خلاصة الفصل الأول 84
الفصل الثاني: دور الدولة في تطوير الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات 86
تمهيد الفصل الثاني 87
المبحث الأول: السياسات العمومية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر.....88

المطلب الأول: ماهية السياسات العمومية.....88
الفرع الأول: تعريف السياسات العمومية 88
الفرع الثاني: تعريف السياسات العمومية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر .89
المطلب الثاني: أهمية السياسات العمومية في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر 89
المطلب الثالث: استراتيجيات ومخططات السياسات العمومية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر.....90
المطلب الرابع: الفاعلون في السياسات العمومية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر 93
المبحث الثاني: حوكمة تسويق منتجات الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر 97
المطلب الأول: ماهية تسويق منتجات الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر 97
المطلب الثاني: استراتيجيات واليات تطوير العمليات التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر.....98
المطلب الثالث: الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر.....100
المبحث الثالث: الإدارة الحكومية والتعاون الدولي في تسيير قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر.....104
المطلب الأول: الوزراء المتداولون على القطاع وأهم إنجازاتهم.....104
المطلب الثاني: تحليل تطور الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر في ضوء السياسات الوزارية المتعاقبة 118
المطلب الثالث: اهم الاتفاقيات والتعاونيات الدولية في مجال الصيد البحري وتربية المائيات 122
خاتمة الفصل الثاني 129
الفصل الثالث: وهران كنموذج تطبيقي لدراسة حوكمة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وتسويق منتجاته.....130
تمهيد الفصل الثالث 131
المبحث الأول: الإطار المكاني والمؤسساتي لقطاع الصيد البحري بولاية وهران 132
المطلب الأول: تقديم موقع الدراسة.....132
الفرع الأول: تعريف ولاية وهران 132

الفرع الثاني: مكان الدراسة الميدانية 133
المطلب الثاني: حصيلة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في ولاية وهران لسنة 2023 133
الفرع الأول: الإنتاج السمكي لولاية وهران من 2020 الى2024 133
الفرع الثاني: عدد السفن في ميناء صيد لولاية وهران لسنة2023 135
الفرع الثالث: برامج التكوين والتدريب لسنة 2023 135
الفرع الرابع: البنية التحتية 135
الفرع الخامس: الخدمات اللوجستية 137
المطلب الثالث: التحديات والعراقيل التي تواجه ميناء الصيد بولاية وهران 137
المبحث الثاني: تحليل الحوكمة والدائرة التسويقية من خلال الأطراف الفاعلة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في ولاية وهران 138
المطلب الأول: تحليل المتغيرات المتعددة للأطراف الفاعلة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات لولاية وهران 139
المطلب الثاني: دراسة علاقة الأطراف الفاعلة بمنظومة التسويق وتنظيم أسعار منتجات الصيد البحري وتربية المائيات لولاية وهران 154
المطلب الثالث: حساب مؤشر الحوكمة لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات 167
خاتمة الفصل الثالث 177
الخاتمة العامة 178
قائمة المراجع 182
قائمة الملاحق 189

قائمة الجداول

الجدول01: اتاوة الصيد البحري التجاري 57

الجدول02: اتاوة الصيد الترفيهي 58

الجدول03: اتاوة استغلال الموارد البيولوجية البحرية (باستثناء المرجان والتونة الحمراء) ..59

الجدول04: إتاوة سنوية للحصول على رخصة الصيد 59

الجدول رقم05: يوضح الوزراء المتداولون على القطاع من 1963 الى 2024 وأهم إنجازاته 105

الجدول06: تحليل أثر السياسات العمومية على قطاع الصيد البحري وتربية المائيات مختلف الفاعلين فيه.....117

الجدول رقم07: قرارات وتعديلات وقوانين السيد احمد فروخي في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات 119

الجدول رقم08: قرارات وتعديلات وقوانين هشام سفيان صلواتشي في قطاع الصيد البحري120 وتربية المائيات 120

الجدول 09: الاتفاقيات الخاصة بالتلوث 122

الجدول 10: اتفاقيات إدارة مصايد الأسماك.....124

الجدول رقم11: الإنتاج السمكي لولاية وهران من2020 الى 2024 134

الجدول 12: عدد السفن في ميناء الصيد لولاية وهران لسنة 2023 135

الجدول13: المرافق والتجهيزات المتواجدة بميناء الصيد لولاية وهران 136

الجدول رقم 14: التحديات والعراقيل التي واجهت ميناء وهران 137

الجدول رقم15: تحليل أثر العلاقة مع الوكيل على آليات التسعير.....139

الجدول رقم16: تحليل العلاقة بين مشاركة المالك في التسويق واستقلالية القرار 140

الجدول رقم17: تقييم مدى تأثير البنية التعاقدية على توزيع العائدات 141

الجدول18: تحليل دور طبيعة العلاقة مع المانح في التحكم في السعر 142

الجدول 19: تحليل العلاقة بين نوع الزبائن وقنوات التسويق 143
الجدول20: تقييم أثر المواقف من المزاد على ممارسات التسعير 144
الجدول21: تقييم مدى تأثير اللوجستيك على القدرة التوزيعية.....145
الجدول22: قياس أثر التحديات السوقية على حجم النشاط 146
الجدول23: قياس مدى تأثير البيئة الرقابية على ممارسات البيع.....148
الجدول24: تحليل العلاقة بين نوع الزبون والمنتجات المعروضة 148
الجدول25: تأثير خلفية البائع (اجتماعية وتعليمية) على التنظيم 149
الجدول26: تحليل العلاقة بين مصادر التزود والرضا عن السعر 151
الجدول27: فهم تأثير الوضعية الاجتماعية على نمط الاستهلاك.....152
الجدول28: دراسة تأثير الدخل والمهنة على تفضيلات الشراء 153
الجدول29: حساب معامل الارتباط بين نوعية الزبون وصيغة التعاقد 154
الجدول30: حساب معامل الارتباط لقياس مدى تأثير العلاقة التعاقدية على حرية التسعير
.....155
جدول31: حساب معامل الارتباط لفهم العلاقة بين التسعير والموقف من التنظيم الرسمي 155
جدول32: حساب معامل الارتباط لتحليل دور المالك في سلسلة التسويق.....155
جدول33: حساب معامل الارتباط لفحص ان كانت طرق الدفع منظمة او تقليدية 156
جدول34: حساب معامل الارتباط لدراسة الاعتماد على السوق لتمويل الفجوات الموسمية 156
جدول35: حساب معامل الارتباط لتحليل فعالية آليات التسعير على الأرض.....157
جدول36: حساب معامل الارتباط لفحص مستوى الشفافية في إدارة الإيرادات 157
جدول37: حساب معامل الارتباط لفحص مستوى الشفافية في إدارة الايرادات 157
جدول38: حساب معامل الارتباط لفحص العلاقة بين الصيغة التعاقدية والسلطة التفاوضية
.....158

جدول39: حساب معامل الارتباط لتحليل فعالية مشاركة المندوب في تحديد الاسعار 159
جدول40: حساب معامل الارتباط لتقييم الموقف من المزاد وفقا للممارسات الفعلية 159
جدول41: حساب معامل الارتباط لربط نوع الزبون بقبول او رفض المزاد 159
جدول42: حساب معامل الارتباط لفحص التنسيق المالي بين الشراء والبيع 160
جدول43: حساب معامل الارتباط لتحليل توزيع الزبائن جغرافيا 160
جدول44: حساب معامل الارتباط للربط بين العرض والطلب الحقيقي 161
جدول45: حساب معامل الارتباط لفحص تأثير السوق على الاداء 161
جدول46: حساب معامل الارتباط لتحليل علاقة نمط النشاط بالية التعامل المالي 162
جدول47: حساب معامل الارتباط لقياس مدى خضوع البائعين للرقابة 162
جدول48: حساب معامل الارتباط لفهم طبيعة السوق المحلي من حيث التنوع 162
جدول49: حساب معامل الارتباط لفحص ان كانت التجارة المتنقلة اقل تنظيما 163
جدول50: حساب معامل الارتباط لربط بين الطلب وعروض البائع 163
جدول51: حساب معامل الارتباط لتحليل أثر المستوى المعرفي على التنظيم المالي 163
الجدول52: كيف تؤثر القنوات المختلفة على تصور السعر 164
الجدول53: ربط تفضيلات المستهلك بالقيمة المدفوعة 164
الجدول54: يبين العلاقة بين الاستهلاك للتخزين وزيادة التكاليف 165
الجدول55: تقييم العلاقة بين القدرة الشرائية والاستهلاك 165
الجدول56: فهم تصور المستهلك حول الأسعار البديلة 166
الجدول57: تحليل الفروقات حسب الفئة العمرية 166
الجدول58: ربط بين المهنة والاختيار التجاري 167
الجدول59: تحديد الاوزان التقديرية لكل بعد 168

الجدول 60: مؤشر الحوكمة لقطاع الصيد البحري في الجزائر لسنة 2024 170

الجدول61: تحديد الوزن التقديري للرياس لولاية وهران 171

الجدول 62: حساب مؤشر الحوكمة بالنسبة للرياس لولاية وهران 172

الجدول 63: تحديد الوزن التقديري للوكلاء لولاية وهران 172

الجدول 64: مؤشر الحوكمة بالنسبة للوكلاء لولاية وهران.....173

الجدول65: تحديد الوزن التقديري للموزعين لولاية وهران 174

الجدول 66: مؤشر الحوكمة بالنسبة للموزعين لولاية وهران 174

الجدول67: السلم المعتمد الخاص بنسب مؤشرات الحوكمة 175

قائمة الأشكال

الشكل:1 المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة..... 34

الشكل رقم02: الأهداف 17 للتنمية المستدامة..... 68

الشكل03: شكل هرمي يوضح الفاعلون في السياسة العمومية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر..... 94

الشكل رقم04: القناة التسويقية لمنتجات الصيد البحري في الجزائر..... 101

الشكل رقم05: الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري في الجزائر 102

الشكل رقم06: القناة التسويقية لمنتجات تربية المائيات في الجزائر 103

الشكل07: الحدود الإدارية لولاية وهران 132

الشكل رقم 08: يمثل أعمدة بيانية للإنتاج السمكي لولاية وهران 2020-2024 134

الشكل رقم09: اعمد بيانية توضح العلاقة مع الوكيل على آليات التسعير 140

الشكل رقم10: العلاقة بين مشاركة المالك في التسويق واستقلالية القرار..... 141

الشكل رقم11: تقييم مدى تأثير البنية التعاقدية على توزيع العائدات..... 142

الشكل رقم 12: تحليل دور طبيعة العلاقة مع المانح في التحكم في السعر 143

الشكل رقم13: تحليل العلاقة بين نوع الزبائن وقنوات التسويق..... 144

الشكل رقم14: تقييم أثر المواقف من المزاد على ممارسات التسعير..... 145

الشكل رقم15: تقييم مدى تأثير اللوجستيك على القدرة التوزيعية..... 146

الشكل رقم16: قياس أثر التحديات السوقية على حجم النشاط..... 147

الشكل17: تحليل العلاقة بين نوع الزبون والمنتجات المعروضة..... 149

الشكل18: تأثير خلفية البائع (اجتماعية وتعليمية) على التنظيم..... 150

الشكل 19: تحليل العلاقة بين مصادر التزود والرضا عن السعر 151

الشكل20: دائرة بيانية توضح الاوزان التقديرية لكل بعد 169

مقدمة عامة:

لقد طرأت عدة تحولات في العالم من حيث المفاهيم المرتبطة بإدارة الشأن العام، ومن أبرزها مصطلح الحوكمة والذي يهدف إلى تحقيق الفعالية، الشفافية، والمساءلة في تسيير الموارد، وتعزيز الأداء المؤسساتي في مختلف القطاعات، لا سيما تلك المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وفي هذا السياق، يُعد قطاع الصيد البحري وتربية المائيات من أهم القطاعات الاستراتيجية، لما له من أبعاد غذائية، بيئية، وتنموية، خصوصًا في الدول الساحلية مثل الجزائر، التي تزخر بإمكانيات بحرية معتبرة.

إلا أن استغلال هذه الإمكانيات لا يزال دون المستوى المطلوب، سواء من الناحية الإدارية او من الناحية التسويقية، حيث تعاني الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات من اختلالات واضحة تتمثل في ضعف سلاسل الإمداد، غياب البنية التحتية المناسبة، نقص التأطير التنظيمي، وضعف التنسيق بين المتدخلين. وهنا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في دور الدولة كفاعل منظم وموجه لهذا القطاع، من خلال اعتماد آليات الحوكمة الرشيدة التي تضمن التكامل بين الفاعلين، وتحقق نجاعة التدخلات العمومية، مع احترام مبادئ الشفافية، الفعالية، والمشاركة. ويزداد هذا التحدي إلحاحًا في ظل التوجهات العالمية نحو تسويق مستدام ومنظم للمنتجات البحرية، بحيث لا يقتصر فقط على تصريف المنتوج، بل يتضمن إدارة الجودة، احترام المعايير الصحية والبيئية، وتعزيز التنافسية على المستويين المحلي والدولي. فالدولة، باعتبارها الحاضنة للسياسات العامة، مطالبة اليوم بأداء أدوار جديدة في حوكمة السوق البحري، من خلال التشريع، الضبط، التوجيه، والدعم، في إطار رؤية تنموية متكاملة ومستدامة.

ومنه يطرح الاشكال التالي: **ما أثر تدخل الدولة من خلال السياسات التنظيمية والتسويقية المستندة إلى مبادئ الحوكمة على أداء القطاع الخاص وتطوير الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر؟**

ومنه تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة تدخل الدولة الجزائرية في تنظيم وتسيير قطاع الصيد البحري وتربية المائيات؟
- كيف ساهمت السياسات العمومية في دعم وتطوير أداء القطاع الخاص في هذا المجال؟
- ما مدى تجسيد مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة، المشاركة، الكفاءة، سيادة القانون) في العلاقة بين القطاعين العام والخاص

- كيف يؤثر تدخل الدولة على تطوير الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات؟
- هل يعتبر تدخل الدولة عاملًا محفزًا وليس مقيّدًا لأداء القطاع الخاص؟

الفرضيات:

ومن خلال هذه الأسئلة يمكننا اقتراح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يساهم الإطار القانوني والتنظيمي في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في تعزيز مستوى الحوكمة.

الفرضية الثانية: تؤثر محدودية الشفافية والمشاركة في ضعف الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات.

الفرضية الثالثة: يؤدي ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين والفاعلين في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات فانخفاض فعالية السياسات التسويقية.

الفرضية الرابعة: ان تدخل الدولة القائم على مبادئ الحوكمة يساهم في تحسين فعاليات السياسات التسويقية وتعزيز تنظيم السوق.

أهمية الدراسة:

تكمن اهميتها في التعمق أكثر حول قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر بصفة عامة وولاية وهران بصفة خاصة، من خلال التطرق الى السياسات العمومية التي تساهم في النهوض بالقطاع، الى الاستراتيجيات المتبعة فيه، وكذا معرفة العلاقات بين جميع الأطراف الفاعلة في القطاع، سواء من ناحية الحوكمة او من ناحية التسويق

اهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى:

- تحليل مدى مساهمة تدخل الدولة الجزائرية، ضمن مبادئ الحوكمة الرشيدة، في تحسين أداء القطاع الخاص وتطوير الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات؛
- تطبيق نموذج حساب مؤشر الحوكمة على قطاع الصيد البحري لتحديد مستوى الحوكمة الفعلية في العلاقة بين الدولة والفاعلين في القطاع؛
- تحليل البيانات الميدانية (استبيان ومقابلات) لقياس مدى إدراك الفاعلين لمستوى تدخل الدولة وتأثيره على أدائهم؛
- استخلاص نتائج كمية ونوعية توضّح العلاقة بين تدخل الدولة وتطور الدائرة التسويقية.

المنهج المتبع

للإجابة على الاشكالية، ولدعم هذه الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف وتحليل فعالية الحوكمة على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وكذا تقييم واقع غياب الأطر القانونية وضعف دور الدولة في تنظيم العلاقة التجارية بين الأطراف، وفهم تحديات ومعوقات تطبيق الحوكمة في الميدان.

خطة الدراسة:

وللإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على خطة تتضمن محورين، فقد تضمن المحور الأول الجانب النظري والذي أبرز مفاهيم حول الحوكمة والمبادئ الأساسية لها وكذا نشأة قطاع الصيد البحري في الجزائر والتطرق الى أهمية الحوكمة فيه، أما المحور الثاني فكان عن دور الدولة في تطوير الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات، بحيث تطرقنا فيه الى السياسات العمومية للدولة التي تساهم في النهوض بقطاع الصيد البحري من خلال اتباع استراتيجيات، وكذا معرفة اهم الوزراء الذين تداولون على راس القطاع، والتطرق الى العراقيل والتحديات التي اضعفت من حوكمته، اما الفصل الثالث و الأخير فكان الجانب التطبيقي، والتي كانت ولاية وهران نموذج لمعرفة تطبيق الحوكمة في قطاعها و دور القطاع العم فيها بتطوير دائرة تسويق منتجاتها، من خلال تحليل مؤشرات وقياس نسب، وكذا حساب مؤشر حوكمة مختلف الأطراف الفاعلين فيها

الدراسات السابقة:

- **بن لاغة محمد رضا**، اطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تحت عنوان انعكاسات السياسات الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال فترة 2000-2010 ،حيث تناول في الفصل الاول واقع القطاع الزراعي و امكانياته في الجزائر ،اما الفصل الثاني فتطرق الى مكانة قطاع الصيد البحري في الجزائر ،و بالنسبة للفصل الثالث فكان عن دور السياسات الفلاحية في النهوض بقطاع الصيد البحري في الجزائر، فقد تطرق الباحث في هذه المذكرة الى عدة جوانب حول قطاع الصيد البحري من بينها تطور القطاع ،المشاكل التي تواجهه من الصيد الغير القانوني و كذا معوقات التصدير ،وكيف تساهم السياسات الفلاحية في تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر.

- **مختار رحماني حكيمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، والموسومة بواقع التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر، حيث ركزت في الفصل الأول عل المدخل النظري للصيد البحري وتربية المائيات، اما الفصل الثاني فقد اشتمل على التنمية المستدامة للصيد البحري وتربية المائيات، و بالنسبة للفصل الثالث فكان حول إمكانيات وبرامج الإصلاح لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات، ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1962الى غاية 1999، وفي الأخير الفصل الرابع الذي تناولت فيه مؤشرات التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري الجزائري خلال الفترة 2000-2016 للاطلاع على مدى نجاح السياسة المتبعة في تحقيق أهدافها و الحفاظ على الثروة السمكية.

- **مليكة موساوي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون، فكان الفصل التمهيدي حول تحديد معالم الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، اما الفصل الأول فقد تناولت فيه شروط الالتحاق بنشاط الصيد البحري وتربية المائيات، والذي تضمن الشروط المتعلقة بالأشخاص المستثمرة، المناطق وإدارة الصيد البحري، وشروط الترخيص الإداري للالتحاق بنشاط الصيد البحري وتربية المائيات. اما الفصل الثاني فكان حول شروط ممارسة نشاط الصيد البحري وتربية المائيات، ورقابة نشاطاته بالإضافة الى العقوبات المطبقة.

اما بخصوص الحوكمة فكانت عبارة عن مقال **لسليمة بن حسين** وكان تحت عنوان الحوكمة...دراسة في المفهوم و التي تطرقت فيها الى عدة عناصر حول ماهية الحوكمة نشاتها تطورها مبادئها ،وتحديد اهدافها و محدداتها الداخلية و الخارجية

ومقال **لمحمد حسن يوسف**، والذي كان بعنوان محددات الحوكمة و معاييرها مع اشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر حيث عرض مختلف معايير الحوكمة .

- **طري سميحة**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الموسومة بالحوكمة المحلية ودورها في تحقيق التنمية بالجزائر مجمع الاخوة عموري ببسكرة نموذجا، ارتكزت في الفصل الأول على تحديد الاطار المفاهيمي للحوكمة المحلية و التنمية، وذلك من خلال التعرف على الحوكمة و تطورها التاريخي، واهم الميكانيزمات التي تقوم عليها الحوكمة المحلية، اما الفصل الثاني فقد تناولت فيه حوكمة القطاع الخاص في الجزائر من خلال التطرق الى ما تم تحقيقه في هذا المجال، والوضع الاقتصادي في الجزائر على المستويين

– العام والمحلي، اما الفصل الثالث فكان حول دراسة حالة مؤسسة خاصة وهي مجمع الاخوة عموري ودوره في تحقيق التنمية المحلية، واهم مساهماتها في تحقيق التنمية على المستوى المحلي خاصة والمستوى الوطني عامة.

أدوات الدراسة:

في الجانب التطبيقي اعتمدنا على عدة وسائل لجمع المعلومات و الحصول على الاحصائيات اللازمة المتعلقة بالدراسة، فاولها كان من خلال التربص الميداني الذي قمنا بها في وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، ميناء الصيد بوهران، مؤسسة تسيير الموانئ بولاية وهران، كما قمنا بالمقابلات الشفهية مع عدة فاعلين وخاصة في الصالون الدولي للصيد البحري SIPA 2024و مديريات الصيد البحري، وتقديم الاستبيانات التي كانت مقدمة الى الصيادين، الموزعين(بالتجزئة والجملة)، الوكلاء، والذي كان ممتد من فترة فيفري الى غاية ديسمبر 2024.

مجتمع الدراسة وعينتها:

لقد بلغ حجم العينة **182فرد** من مختلف الفاعلين في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، وقد تم اختيار العينة بطريقة **العينة القصدية** نظراً لخصوصية موضوع الدراسة، والذي يتناول حوكمة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات ودور الدولة في تطوير الدائرة التسويقية. فهذه الدراسة تتطلب استجواب أفراد يمتلكون معرفة مباشرة وخبرة عملية في القطاع، لذلك تم اختيار العينة من مختلف الفاعلين والمتدخلين في سلسلة الإنتاج والتسويق والتسيير. وشملت:

- ملاك سفن الصيد البحري .
- ربابنة سفن الصيد .
- الرياس (الصيادون المهنيون) .
- الوكلاء البحريون .
- المندوبون .
- تجار الجملة .
- تجار التجزئة .
- المستهلكون .
- إطارات وممثلو وزارة الصيد البحري .
- مختصون ومستثمرون في تربية المائيات.

خصائص العينة:

وتتمثل أهم خصائص العينة فيما يلي:

- **الصفة المهنية** :شملت العينة ملاك سفن الصيد، الربابنة، الرياس (الصيادين)، الوكلاء، تجار الجملة، تجار التجزئة، ممثلي وزارة الصيد البحري، مختصين في تربية المائيات، بالإضافة إلى المستهلكين .
- **الخبرة المهنية** :تضم العينة أفراداً ذوي مستويات مختلفة من الخبرة في القطاع، مما يسمح بالحصول على آراء متنوعة حول واقع الحوكمة والتسويق .
- **المستوى التعليمي** :تتفاوت مستويات التأهيل العلمي بين أفراد العينة، من التعليم المتوسط والثانوي إلى الجامعي والدراسات العليا، وهو ما يعكس تنوع الفاعلين في القطاع .
- **العمر** :تشمل العينة فئات عمرية مختلفة، بما يضمن تمثيل مختلف الأجيال العاملة والمرتبطة بالقطاع .
- **الجهة أو المؤسسة** :تضم العينة أفراداً ينتمون إلى مؤسسات وهيئات عمومية ومهنية وخاصة، مما يعزز شمولية الدراسة.

نوع المقاييس المستعملة وطريقة الترميز:

اعتمدنا في الاستبيانات على المقياس التقديري العشري، أي الترقيم كان من 1 الى 10، خاصة في الاستبيانات الموجهة الى الوكلاء، الموزعون، ووزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، اما الاستبيانات الأخرى تضمنت مزيجا من الأسئلة الرقمية، والأسئلة المفتوحة، والشبه مفتوحة، والاسئلة متعددة الاختيار.

حدود استعمال البرامج SPSS,EXEL،SPAD استُخدمت ل:

- إدخال البيانات وترميزها وتنظيمها؛
- استخراج الاوزان التقديرية والنسب المئوية المتعلقة بأبعاد الحوكمة؛
- حساب معامل الانحدار؛
- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة؛
- تحليل نتائج الاستبيان واستخراج المؤشرات الإحصائية؛
- استخراج الاعمدة البيانية والجداول.

حدود الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على ولاية وهران باعتبارها احدى اهم الولايات الساحلية، من ناحية حجم نشاط الصيد البحري وتنوع الفاعلين المتدخلين في القطاع، او من حيث توفر البنية التحتية والمرافق المرتبطة بالصيد البحري وتربية المائيات، وقد سمح ذلك بالحصول على معطيات ميدانية تساعد على تقييم مستوى الحوكمة وتحليل دور الدولة في تطوير الدائرة التسويقية للقطاع. الا ان نتائج الدراسة تبقى مرتبطة بولاية وهران، سواء من الجانب الاقتصادي او التنظيمي او المؤسساتي، وهذا الامر الذي يحد من إمكانية تعميمها بصورة مطلقة على جميع الولايات الساحلية الجزائرية، لذلك ينبغي التعامل مع النتائج باعتبارها دراسة حالة تطبيقية، تعكس واقع الحوكمة والدائرة التسويقية في ولاية وهران، وليست إحصاء كامل لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات على المستوى الوطني.

لذلك فان أهمية ولاية وهران ومكانتها ضمن منظومة الصيد البحري، تجعل النتائج المتوصل اليها مؤشرا مهما يمكن الاستفادة منه، في فهم عدد من التحديات والمشاكل المشتركة التي تواجه القطاع على المستوى الوطني، مع إمكانية اجراء دراسات مماثلة في ولايات ساحلية أخرى، وذلك قصد المقارنة والتحقق من مدى تقارب او اختلاف النتائج.

وفي الأخير لم نسعى الى التعميم الاحصائي على المستوى الوطني، وانما اعتمدنا على ولاية وهران كدراسة حالة تطبيقية نظرا لأهميتها في القطاع، لذا فالنتائج المتوصل اليها تعبر عن واقع الولاية محل الدراسة، مع إمكانية الاستفادة منها كمؤشرات تفسيرية لفهم بعض الظواهر الموجودة في القطاع على المستوى الوطني، دون الجزم بانها تمثل جميع الولايات الساحلية الجزائرية تمثيلا كاملا.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات

تمهيد الفصل الأول:

يعتبر صيد الاسماك من أهم المصادر الغذائية في الحضارات الاولى ، ومع مرور الزمن اصبحت من أهم الانشطة الاقتصادية و اكثرها ربحا في العالم ، الى ان اليوم و مع تطور ادوات و استراتيجية الصيد اصبح هذا النشاط يواجه العديد من التحديات المتمثلة في الصيد الجائر و الغير قانوني ، التغيير في المناخ ، التلوث البيئي ...الخ ، لذا كان لابد على الحكومات و المنظمات الدولية ان تتخذ اجراءات صارمة من اجل الحفاظ على استدامة الموارد السمكية و كذا التنوع البيولوجي للأجيال القادمة ، وذلك من خلال تنفيذ سياسات وقوانين تنظيمية تساعد في حماية البيئة البحرية ألا وهي الحوكمة فهي تحكم أنشطة الصيد البحري وتربية المائيات ، بما في ذلك تحديد حصص الصيد ، مواسم الصيد ، والمناطق المحمية وكذا إشراك جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك الصيادين ، المجتمعات المحلية ، المنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص في عملية صنع القرار.

المبحث الأول: ماهية الحوكمة

تعتبر الحوكمة من المصطلحات التي أصبحت تستخدمها الدول في جميع قطاعاتها ومؤسساتها، فهي تمثل جزء من برامج الإصلاح، إلا أنه ورغم أهميتها فقد اختلفت معظم المنظمات على اعطاءها مفهوم موحد.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الحوكمة

الفرع الأول: نشأة الحوكمة:

ظهرت الحوكمة مرة عام 1976 في الجريدة الرسمية الفيدرالية الأمريكية، وذلك بعد افلاس شركة النقل بين سنترال، وكانت من بين انجح الشركات الا أنه تمت معاقبة مدراءها وذلك نتيجة تقديمهم تقارير خاطئة، ما أدى الى افلاسها بسبب الفساد الإداري وتقديم معلومات مضلة من قبل المسؤولين[1]، و من خلال ذلك تعاظم الاهتمام بالحوكمة من قبل العديد من المؤسسات و المنظمات الإقليمية و الدولية خلال العقود القليلة الماضية ،وذلك نتيجة الانهيارات المالية و الازمات الاقتصادية، و التي جاءت كانعكاس مباشر للقصور في اليات الشفافية و افتقار ادارتها الى الممارسة السليمة في الرقابة و الاشراف و نقص الخبرة و المهارة التي اثرت بالسلب على كل من تعامل معها بصورة مباشرة او غير مباشرة، وكل هذا أدى بالاهتمام اكثر بالحوكمة، حيث أصبحت تعتبر من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، وهذا ما أكدته العديد من المنظمات و الهيئات مثل لجنة كادبوري عام 1992 و التي شكلت من اجل وضع اطار لحوكمة المؤسسات، ومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) و التي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات عام 1999 ، وكذا صندوق المعاشات العامة (Calpers).

وفي عام 1997 ونتيجة للازمات المالية التي عصفت بالعديد من دول شرقي اسيا وأمريكا اللاتينية، وما شهدتها كل من الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا، تعرضت العديد من الشركات العملاقة الى ضائقة مالية كادت ان تطيح بها، وهذا ما استدعى وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل جميع أصحاب العلاقة مع المؤسسة او الشركة، وكذا التركيز على الجوانب الديمقراطية

[1] حسان حسن بابطين، الحوكمة وادارة المعرفة–مراجعة لأدب الموضوع، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس العدد50، تاريخ الإصدار 2 كانون الأول 2022، الصفحة 1718.

للحوكمة وذلك من خلال تدعيم المشاركة، وتفعيل دور المجتمع المدني، وإزاحة الغبار عن كل ما يجعل من الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها.

ومن هذا المنطلق تم تبني هذا المفهوم على أساس انه يتعرض لما هو ابعد من الإدارة العامة، الأدوات والعلاقات والأساليب المتعلقة بالحكم، ليشمل مجموعة من العلاقات القائمة بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد او كجزء من مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية[2].

وهناك عدة أسباب وعوامل أدت الى بروز مفهوم الحوكمة سواء من الناحية الفكرية او العملية، وتطوره وتبنيها من قبل المنظمات الدولية، الإقليمية والمحلية والتي تتمثل في:

❖ **العوامل الاقتصادية:** والتي تمثلت في انفجار الازمات المالية العالمية، وهذا ما ساعد في ظهور الحوكمة، بحيث كانت هناك ازمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي كانت تنظم الاعمال والعلاقات القائمة بين مؤسسات الاعمال والحكومات، وهذا ما أدى لتصاعد قضايا الفساد الشهيرة في كبرى الشركات الامريكية، بحيث أصبحت هذه الشركات تقوم بعملية الاستحواذ و الاندماج بين الشركات من اجل السيطرة على الأسواق العالمية، وهذا ما أدى في النهاية الى التحول من الاقتصاد الوطني المنغلق على نفسه الى الاقتصاد العالمي، و كذلك الانتقال من أسلوب الإدارة العامة القائم على احترام الاقدمية والتدرج الوظيفي الى الإدارة الحديثة المستندة على التمكين و التركيز على النتائج وإعطاء فرصة اكبر للمسؤولية الفردية، و كذا التركيز على معيار الإنجاز و التعليم، و هذا ما جعل مفهوم الحوكمة يتوسع ليشمل جميع المؤسسات القائمة بالمجتمع، ومن اهم التحولات التي ساهمت في تطويره ما يلي:

- العولمة المالية والتجارية، أي كل ما يتمثل في تحويلات مالية ومصـــرفية وتدفقات رؤوس أموال واستثمارات في دول مختلفة وبأسرع وقت ممكن.
- ظهور وانتشار الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وسيطرتها على الاقتصاد العالمي.
- ثروة المعلومات والاتصالات ومساهمتها في سرعة دوران الأموال عبر مختلف الأسواق المالية والتجارية.
- التركيز على مبادئ الحوكمة في تطوير المؤسسات والهيئات حكومية كانت او خاصة[3].

---

[2] العربي بوزيان، غلم جلطي، مفهوم الحوكمة عوامل ظهورها ومرتكزاتها ومجالات استخداماتها، مجلة المالية والأسواق المجلد 8، العدد 02، الصفحة 429.

[3] سليمة بن حسين، الحوكمة...دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد10، تاريخ النشر جانفي 2015، الصفحة186.

❖ **العوامل الاجتماعية:** ان فقدان سيطرة الحكومات واحتكارها للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الى ظهور منظمات غير الحكومية وكذا الشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة الى رغبة الهيئات الدولية المانحة في تحسين فاعلية برامج المساعدات التنموية التي ظلت متدنية في الكثير من الدول النامية، وذلك راجع الى عدم التزامها ببرامج الإصلاح من ناحية، وانتشار الفساد من ناحية أخرى، بالإضافة الى صعوبة إيجاد فرد يملك الوسائل اللازمة والمعارف الضرورية لحل المشاكل و الازمات المطروحة، لذلك فعملية التفاوض و الالتقاء أصبحت ضرورية بين الافراد، فالحوكمة تستلزم المشاركة و المفاوضة في صنع القرار، وكل هذا ساهم في التحول من المجتمع الصناعي الى مجتمع المعرفة و المعلومات، ومن اهتمامات المدى القصير الى اهتمامات المدى البعيد، ومن التنظيمات الهرمية الى التنظيمات الشبكية[4].

❖ **العوامل السياسية:** نظرا لضعف النظم القانونية في دول العالم الثالث وانتهاء الحرب الباردة، اكتسب مصطلح الحوكمة أهمية كبيرة بالنسبة لدمقراطيات الناشئة فيها، والتي ترتبت عليها اختفاء الدوافع المساندة للغرب لاستمراره في مساندة الأنظمة السلطوية، التحول من النظم المركزية الى النظم اللامركزية، ومن النظم الديمقراطية النيابية الى نظم ديمقراطية المشاركة، بالإضافة الى التطورات الحاصلة في مجال المعلومات و الاتصالات و العولمة، و ما ترتب عليها من انعكاسات على أدوار الدولة في العصر الحاضر، وكل هذا أدى بالضرورة الى االنتقال الدولة من دولة مسؤولة على جميع الخدمات الصحية و التعليمية ...الخ، الى دولة تنموية تلعب فيها المؤسسات الغير حكومية دورا كبيرا، ومن خلال هذا كله يتضح ان الفلسفة الكامنة وراء نشأة الحوكمة وظهورها راجع الى عدة تغيرات في طبيعة أدوار الدولة، و هذا ما أدى الى ضرورة إعادة توزيع الأدوار، والتنازل عن أدوار عديدة كانت من اختصاص الحكومات المركزية، أي انها أصبحت بحاجة الى تبني أسلوب اداري جديد قادر على الجمع بين المؤسسات الرسمية و الغير رسمية، وادخالها في عملية صنع القرار و تنفيذه، أي تحويل السلطة داخل المجتمع من مفهوم الحكومة الذي يرتكز على دور الرئيس في ممارسة السلطة، الى مفهوم الحوكمة الذي يقوم على اشراك جميع اطراف المجتمع للحكومة في إدارة شؤون المجتمع.

[4] النزاهة كمدخل للحوكمة الرشيدة، منقول عن موقع https://www.undp-aciac.org/publications/ac/2013/14.pdf تاريخ الزيارة 2025/07/07 على الساعة 18:00، الصفحة 03.

وبصفة عامة وبالاستناد الى العديد من الخبرات الدولية في المجتمعات، أصبح هناك ما يشبه الاجماع العام على ضرورة تطبيق مبادئ جديدة في الإدارة تعتمد على مشاركة جميع أعضاء لدارة في قراراتها، وكذا تفعيلها في التنمية والتحديث[5].

الفرع الثاني: تعريف الحوكمة

ان مفهوم الحوكمة متعدد ومعقد، بحيث يغطي على مجموعة متباينة ومتنوعة من المعاني، وبتعريف مشترك للمصطلح فالحوكمة عبارة عن اليات عمل تحدد من قبل مؤسسة، او شركة عامة كانت او خاصة، او حتى وزارة، والمتمثلة في انشاء قواعد صنع القرار، والتزويد بالمعلومات، وكذا المراقبة، وهذا ما يسمح للمستفيدين والشركاء في مختلف الهيئات بضمان احترام مصالحهم ومشاركتهم في اتخذ القرارات[6].

كما ان الحوكمة تطرقت الى عدة تعاريف في مجالات مختلفة والتي نذكر منها:

➢**المفهوم اللغوي للحوكمة:**

فهي تعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس بغرض تحقيق الرشد، كما يرى آخرون انها لغويا تعني النظام والمراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيما للمسؤولية والشفافية والموضوعية.

➢**المفهوم المحاسبي للحوكمة:**

فهو يشير الى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات او استثمارات غير آمنة، وعدم استغلالها من قبل الإدارة او المديرين لتحقيق منافع خاصة ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية، وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا.

➢**المفهوم القانوني للحوكمة:**

يشير المفهوم من المنظور القانوني الى الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة او الشركة، وتناولها كتاب القانون على انها إطار متكامل من القواعد القانونية الحاكمة لإدارة شؤون المشروعات والمنظمات في مواجهة الأطراف المستفيدة وبالتالي يهتم القانونيون بالقواعد القانونية والنواحي الإجرائية التي توفر متطلبات المحافظة على

[5] النزاهة كمدخل للحوكمة الرشيدة، مرجع سبق ذكره، الصفحة 03.

[6] Dorval Brunelle, Gouvernance Théories et Pratiques, un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay, p24.

الكيان المؤسسي للشركات وتوفير ضمانات الحماية لحقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة او المستفيدين من نشأة الشركة وبقائها ونموها[7].

➢**المفهوم الإداري للحوكمة:**

هي عبارة عن نظام لتنفيذ السياسة التي يقوم عليها القطاع العام المستقل والمنفتح والذي يخضع للمحاسبة.

كما عرفت على انه "كل ما تمارسه الإدارة من إجراءات وسياسات وأساليب تدار عملياتها الإدارية بكفاءة، حيث تضع الإطار العام لاتخاذ القرار، بالإضافة الى الإجراءات الأخلاقية القائمة على أساس الشفافية، والمحاسبة والأدوار المحددة للعاملين"[8].

اما بالنسبة للمنظمات الدولية فقد اختلفت في تعريف الحوكمة، فقد عرفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC على أنها "النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات والتحكم في اعمالها"،[9] وبخصوص منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد قدمت مفهوم الحوكمة على أنها " مجموعة من العلاقات التي تكون بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين"[10].

اما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) فقد عرفها على انها: "الطريقة التي تدار من خلالها الموارد العامة وتحل المشاكل بفعالية وبطريقة تستجيب للاحتياجات الأساسية للمجتمع وتقوم على أساس المشاركة العامة والمساءلة والشفافية"[11].

وهذا التعريف يعتبر الحوكمة كآلية تهدف لتجسيد مجموعة من الأهداف، ومنها تمكين الافراد من تحقيق مصالح مختلفة وممارسة الحقوق.

---

[7] ليلى غضبان، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 02، الصفحة342،341.

[8] حنان بايع راسو، العيد غربي، أثر الحوكمة الإدارية في تطوير الأداء الإداري بالمؤسسات العمومية–دراسة حالة مديرية السكن ولاية باتنة–، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد09، العدد02، اكتوبر2024، الصفحة 635.

[9] محمد حسن يوسف. (07, 2007). محددات الحوكمة و معاييرها مع اشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر. *بنك الاستثمار القومي* صفحة .04

[10] FREELAND.C. (2007, may). "Basel commited guidance an corporate governance for banks paper presented to :corporate goverace and reform paving the way to financial stability and devlopment." . *Organized by Egyptian banking institute cairo*, p. 7.8.

[11] طري سميحة، الحوكمة المحلية ودورها في تحقيق التنمية بالجزائر (مجمع الاخوة عموري ببسكرة نموذجاً)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، سنة 2019–2020، الصفحة 32.

وعرفتها لجنة الحوكمة بكندا بانها: "العمليات والمؤسسات التي تحدد كيف تمارس السلطة في المجتمع وكيف تؤثر القرارات المهمة على المجتمع".

وأشار المعهد الدولي للعلوم الإدارية على الحوكمة بانها: "العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي في القرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية، وفي مجال التنمية الاجتماعية".

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أن الحوكمة عبارة عن وجود نظام يحكم بين الأطراف الاساسية التي تؤثر في أداء المؤسسة وهذا من أجل تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق المساءلة لإدارة الشركة وهذا ما يضمن الحماية للمساهمين وحملة الوثائق.

المطلب الثاني: محددات ومعايير الحوكمة

الفرع الأول: محددات الحوكمة

ان توافر المحددات يؤدي الى التطبيق الجيد للحوكمة والتي نذكرها في:

- **المحددات الداخلية:**

وهي عبارة عن القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة والتي تحدد من خلال قواعد وأسس تساعد على تقليل التعارض بين مصالح أطراف المؤسسة أو المنظمة في حالة توافرها، وهذا ما يساهم في محاربة الفساد وملاحقة المفسدين، زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، رفع معدلات نمو القطاع الخاص وحمايته ودعم قدراته التنافسية، تحقيق الارباح وإيجاد فرص العمل، ظهور قطاع عام فعال قادر على توفير الخدمات للمواطنين وتوفير معدلات عالية من النمو[12].

- **المحددات الخارجية:**

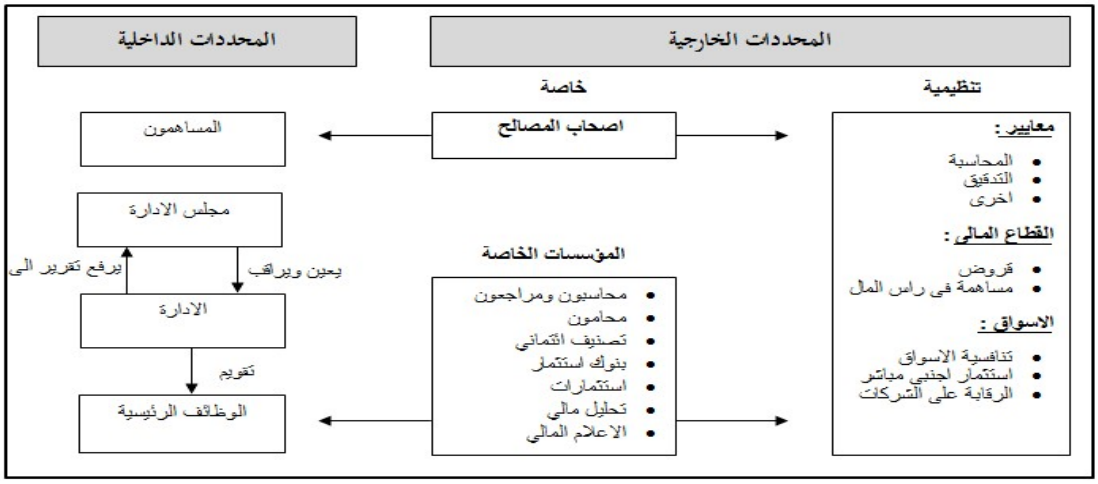
نقصد بالمحددات الخارجية كل ما يشمل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات، درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، بالإضافة إلى بعض المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتنسيق الائتماني والاستشارات المالية

[12] محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، ورقة بحثية في المؤتمر العلمي الدولي حول العولمة في عصر المعرفة يومي 15-16 ديسمبر 2012 جامعة الجنان طرابلس لبنان نقلا عن موقع https://archive.jinan.edu.lb/conf/MGKE/1/50.pdf تاريخ الزيارة 2024/08/13 على الساعة 20:30،الصفحة 16.

والاستثمارية، وكل هذا يشير إلى المناخ العام للاستثمار وتكمن أهميتها إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد لإدارة أحسن[13].

وضعت هذه المعايير لتطبيق الحوكمة وفيما يلي نورد أهم المعايير وفقا لجهة إقرارها.

الشكل: 1 المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة



المصدر: عزالدين عطية، دور حوكمة الشركات في تعزيز فعالية إدارة المخاطر: مدخل نظري تحليلي، مجلو إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة العربي تبسي، تبسة، المجلد04، العدد02، تاريخ النشر 2018/12/23، الصفحة 337.

الفرع الثاني: معايير الحوكمة

✓معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

توصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تطبيق الحوكمة وفي خمسة معايير وتعتبر هي المرجعية الاساسية في أي دولة تريد أن تتبنى مفهوم الحوكمة لديها وتتضمن ما يلي:

– حفظ حقوق جميع المساهمين والتي تشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة حق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة، مراجعة القوائم المالية؛

– حماية حقوق أصحاب المصالح الذين لهم علاقة بالشركة مثل البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء والتي تشمل احترام حقوقهم القانونية؛

– المساواة في معاملة جميع المساهمين تعني المساواة بين حملة جميع الاسهم، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية؛

[13] سليمة بن حسين مرجع سبق ذكره، الصفحة 192.

– مسؤوليات مجلس الإدارة، وتتمثل في هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الاساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية؛

– الإفصاح والشفافية، وتكون عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح عن المعلومات الهامة التي يؤدي حذفها أو عدم التصريح عنها إلى التأثير في القرارات المتخذة[14].

✓معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية:

وترتكز معايير التي وضعتها في عام 1999 على النقاط التالية:

– وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا؛

– التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من أفراد المجلس؛

– توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وادارة مستقلة المخاطر ؛

– تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج؛

– الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة وايضا للمدريين أو الموظفين وتكون إما على شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر اخرى؛

– قيم الشركة ومواثيق الشرف التصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة[15].

✓معايير مؤسسة التمويل الدولية:

– في عام 2003 قامت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي بوضع قواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحكومة في المؤسسات سواء كانت مالية أو غير مالية وذلك من خلال أربع مستويات وهي كالتالي:

– إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛

– خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد؛

– الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛

– القيادة.

---

[14] نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الحوكمة، دولة الكويت، العدد 13 اكتوبر 2010، منقول عن موقع https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2021/10/Governance_373.pdf تاريخ الزيارة 2024/01/08، على الساعة 18:45، الصفحة 02-03.

[15] سعيدي خديجة، الحوكمة في البنوك، وفق مقررات لجنة بازل 1،2،3 ودورها في إدارة المخاطر – دراسة حالة الجزائر–مجلة المدير، المجلد02، العدد02، سنة 2015، الصفحة 105.

المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة وانواعها

الفرع الأول: مبادئ الحوكمة

تتمثل هذه المبادئ في مجموعة من القواعد والممارسات والتي تهدف الى ضمان إدارة فعالة وتشمل على الشفافية، المساءلة المشاركة، التمكين، الإدارة المالية، حكم القانون، رشادة اتخاذ القرار، فعالية المؤسسات.

❖ **الشفافية:** وتتمثل في عدة حريات من بينها حرية الوصول الى المعلومات وحرية الإفصاح وكذا حرية التعبير، وتعتبر ركنا اساسيا من اركان الحوكمة لذا فالشفافية تحتاج الى تشريعات لتسيير هذه الحريات، كما يرتبط مبدأ الشفافية بمبدأ اخر الا وهو مبدأ المساءلة فبغياب الشفافية لا يوجد مساءلة، ومن أهم المؤشرات التي تساعد في اعمال مبدأ الشفافية هو:

- وجود قاعدة بيانات وتقارير دورية منتظمة حول أنشطة جميع مؤسسات الدولة؛
- وضوح أسس اتخاذ القرار لدى صانعيه من خلال نشر ميزانية الحكومة والمؤسسات
- التعبير عن الرأي بحرية؛
- الحصول على احصائيات مختلف الأنشطة في الحكومة والمؤسسات والشركات[16] .

❖**المساءلة:** وتشير الى محاسبة كل شخص مسؤول ومراقبة اعماله في إدارة الشؤون العامة مع إمكانية اقالته او محاكمته اذ تجاوز او أخل بالقوانين وبثقة الناس، لذلك فمبدأ المساءلة يرتبط بضرورة دور القوانين في ملاحظة كل من يرتكب خطأ او يتعدى على حقوق الغير، وهناك نوعين من المساءلة:

- المساءلة الوظيفية: والتي تتمثل في الموارد المادية والبشرية المتاحة داخل الإدارة أو المؤسسة.
- المساءلة الاستراتيجية: وتتمثل في الاثار بعيدة المدى للمنظمة.

ومن أهم مؤشراته:

- مساءلة جميع العاملين دون تمييز؛
- أن يكون الفرد ذا مسؤولية وأن يكون الشخص المناسب للسلطة الممنوحة له.

[16] محمد احمد ابراهيم الخليل. (2008). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سوق الاوراق المالية." . *المؤتمر الاول لحوكمة الشركات*. الرياض، جامعة الملك خالد.

❖ **المشاركة الفعالة:** وتكون بين القيادة والجمهور والتي تعتمد على مشاركة الجماعة في صنع القرار وتنفيذه، وتقوم على عدة أسس منها:

- قبول فكرة المشاركة ووجود مكان للالتقاء بين الأطراف؛
- تعزيز علاقة المشاركة في كافة المستويات من بداية صنع السياسات الى التنفيذ؛
- الديمقراطية في تداول السلطة وسيادة القانون.

❖ **التمكين:** من أهم أهدافه تعزيز قدرات الافراد والجماعات، لطرح الخيارات وتحويلها الى إجراءات او سياسات، من أجل رفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية، ومن بين أهم مؤشراته ما يلي:

- منح فرص مشاركة الأطراف المعنية في أنشطة المؤسسة؛
- تقسيم العمل داخل المؤسسة على جميع الأطراف دون تمييز؛
- وجود خطة بعيدة المدى؛
- وجود أهداف وآليات من قبل الأطراف من أجل صنع السياسات المؤسسية العامة.

❖ **الإدارة المالية:** وهي ما يشمل التكاليف والمصاريف المتعلقة بالمؤسسة، ومصادر تمويلها وأوجه الانفاق، ويعتبر من أهم القضايا المرتبطة بالحوكمة، ومن أسباب تشكلها فهي من الأساس نتاج سياسات تستهدف التحقق من سلامة الانفاق، ومن أهم مؤشراته:

- خطط لتطوير موارد المؤسسة المالية؛
- مصادر تمويل متعددة للمؤسسة؛
- تناسب حجم الانفاق مع أنشطة المؤسسة.

❖ **حكم القانون:** ويتضمن إعمال القاعدة القانونية نفسها في الحالات المماثلة، وهو ما يعبر عن المساواة امام القانون، فوجود نسبة قانونية مستقرة مع هيئة قضائية مستقلة يمكن الاعتماد عليها، وهذا ما يساهم في إعلاء الديمقراطية وتطبيق مبادئ الحوكمة وحقوق الانسان، ومن أهم مؤشراته:

- وجود آليات لحل المنازعات والمساواة في استخدام هذه الآليات بين الأعضاء؛
- نشر القانون بطريقة تتضمن وصوله للأفراد المعنيين الذي سيطبق عليهم.

❖ **رشادة اتخاذ القرار:** وهو الامر المتعلق بمدى خضوع عملية اتخاذ القرار، لقواعد إجراءات عقلانية وموضوعية، ومن أهم مؤشراته:

- تلبية حاجات المجتمع وإشراك الخبراء في موضوع القرار؛

- وجود دراسات حول نفقة وتكلفة بدائل القرار[17].

❖ **فعالية المؤسسات:** والتي تشير الى مدى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها وإمكاناتها المختلفة لتحقيق أهدافها، ومن اهم مؤشراتها:

- تعاون جميع الافراد في بلوغ الأهداف في وقت محدد؛
- تقييم أداء الافراد في تحقيق الأهداف قصيرة وطويلة المدى؛
- استخدام الموارد البشرية والمادية بكفاءة.

الفرع الثاني: أنواع الحوكمة

هناك عدة أنواع للحوكمة تختلف حسب نطاق تطبيقها والهدف منها، وهي كما يلي :

❖ **الحوكمة العامة:**

وتكون بين الحكومة والجهات التنفيذية في أي مجال مثل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك من خلال خدمة المواطنين بهدف الحفاظ على حدود الدولة وأراضيها وتأمين الأفراد وتوفير الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والأمان الاجتماعي وتأمين ضروريات الحياة لجميع الأفراد في الدولة.

- **حوكمة الشركات:**

وهي عبارة عن مجموعة من القيم والمبادئ والضوابط التي تحدد المسار الصحيح بشكل واضح وتسهل التعامل مع كافة الأطراف وتحقق التوازن بين الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية والأهداف الشخصية والجماعية وكذلك تحقيق أهداف الشركة بشكل عام.

❖ **الحوكمة التشاركية:**

وتكون من خلال دمج المواطنين في الحكم مع الدولة والمشاركة الديمقراطية، أي ان للمواطنين المشاركين حق في صنع واتخاذ القرارات والتدخل بشكل أعمق في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

❖ **الحوكمة الإلكترونية:**

أي مواكبة العصر باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغرض تحسين الخدمات والمعلومات المقدمة من خلال إحداث تكامل بين الأنظمة والخدمات التي تتعلق بالحكومة

[17] مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، سنة 2015، الصفحة 56.

والشركات والمواطنين، ويأثر ذلك بشكل كبير وبطريقة غير مباشرة على العلاقات بين الحكومات والمواطنين مما يعزز مشاركة المواطنين وإشراكهم في القرارات، حتى يتمكنوا من فهم حقوقهم وواجباتهم بشكل دقيق وتطبيقها علي أكمل وجه[18].

❖ **الحوكمة البيئية:**

وتشمل كل ما يخص الموارد الطبيعية وهي عبارة عن مجموعة القواعد والأسس التي تقوم بتنظيم الممارسات والأعمال التي تساهم في حماية البيئة والحفاظ على مواردها واستغلالها بالشكل الأمثل وإدارتها بالشكل الأخلاقي المنضبط تحت مظلة القيم والمعايير التي تنظم القواعد بين الأفراد والموارد الطبيعية، ومثالا على ذلك الضوابط الموضوعة للحفاظ على الموارد المائية والساحلية وسياسات مكافحة تغير المناخ[19].

❖ **الحوكمة العالمية:**

وهي مجموعة القوانين التي تحكم العلاقات بين المؤسسات الدولية المختلفة والعمليات الرسمية وغير الرسمية بين الدول وكذلك ضبط الأسواق العالمية وأسواق المال والاتفاقيات الدولية بشكل عام.

المطلب الرابع: مستويات الحوكمة ومؤشراتها

الفرع الأول: مستويات الحوكمة

ترتبط الحوكمة بثلاث مناطق مكانية كما ذكرها "بلمبتر وجرهام" والمتمثلة في:

❖ **الحوكمة على المستوى العالمي:Gouvernance in global space**

أي ان الحوكمة في هذا المجال تتعامل مع القضايا خارج مجالات الإدارة الحكومية الواحدة كما عرفتها لجنة الأمم المتحدة ضمن تقريرها المعنون Our Global Neighborhood، بحيث يشدد هذا التقرير على ان الحوكمة العالمية لا تعني وجود حكومة عالمية، لان ذلك لن يكون من شأنه تعزيز دور الحكومات، بل انه يعني جعل الأشخاص محور الشؤون العالمية.

ومن خلال هذا فان دور الدولة يكمن في:

---

[18] شركة اسناد المالية، أنواع الحوكمة، منقول عن موقع https://www.esnadadvisory.sa / تاريخ الزيارة 2025/07/13 على الساعة 14:00

[19] سارة عجرود، عزوز غربي، الحوكمة البيئية: مقاربة مفاهيمية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثالث عشر، جويلية 2018، الصفحة 309.

– اصلاح وتجديد الاليات التنظيمية والمؤسسات والعمليات المطلوبة واستدامتها لإيجاد شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص؛

– تحويل الموارد الاجتماعية الى الفئات المهمشة؛

– العمل على استراتيجية طويلة الأمد للتنمية المستدامة.

❖ **الحوكمة الوطنية: Gouvernance in national space**

تكون داخل المجتمع الواحد، وتعتبر حق خاص للحكومة وتحتوي على عدة مستويات منها: الوطني، الولاية او المحافظة، شبه المنطقة، الضواحي او المحليات، وبما ان الحكومة هي الجهة الفاعلة الرئيسية فهي لا تتحمل عبء الحكم فقد تغير دورها من السلطة الإدارية الى دور قيادي بيئة حكم متعددة المراكز، ومن أسلوب العمل البيروقراطي الى التشاركي، ومن إعطاء الأوامر والاشراف الى المحاسبة على النتائج، ومن الاعتماد على القدرات الداخلية الى الاعتماد على القدرة التنافسية[20].

❖ **الحوكمة المؤسسية: Corporate Gouvernance**

وهذا النوع يوجد في المؤسسات المساهمة والغير مساهمة، وتكون في العادة مسؤولة امام مجلس الإدارة ويطلق عليها حوكمة الشركات، فهي تعتبر عنصر أساسي في مجال تحسين الكفاءة الاقتصادية، وهي تتضمن مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس ادارتها والمساهمين فيها ومختلف الأطراف المعنية وصاحبة المصلحة بصورة مختلفة كما ينبغي له ان يوفر الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة وذلك من اجل متابعة الأهداف التي تتفق مع مصلحة الشركة والمساهمين فيها.

فمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عرفت حوكمة الشركات بانها: "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس ادارتها ومساهميها وأصحاب المصالح الأخرى"[21].

وقد حددت مبادئ لحوكمة الشركات من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تغطي المجالات التالية:

---

[20] بابوري سامية، بوريش رياض، الإصلاح السياسي والحوكمة الرشيدة: دراسة في العلاقات والمضامين، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قسنطينة3، العدد 19، جوان 2018، الصفحة285.

[21] ستار شمس، الحوكمة، مفهومها، نشأتها، تعريفها، مستوياتها، مجالاتها ونماذجها، منقول عن موقع https://www.starshams.com/2022/09/blog-post_86.html تاريخ زيارة الموقع 2025/07/11 على الساعة 11:30

– حقوق المساهمين والتي تحمى في إطار حوكمة الشركات؛

– المعاملة المتكافئة والمتساوية والعادلة بين المساهمين، اغلبية كانوا او اقلية، محليين او أجانب؛

– التأكيد على حقوق أصحاب المصلحة المختلفة والمتعلقين بأعمال الشركة؛

– الشفافية والإفصاح في التوقيت الملائم لكل الأمور الهامة بشأن الشركة؛

– مسؤوليات مجلس الإدارة، بحيث يضمن التوجه الاستراتيجي للشركة والمتابعة والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة.

الفرع الثاني: مؤشرات الحوكمة

قام معهد البنك الدولي وبإشراف دانيال كوفمان واخرون بوضع ستة مؤشرات للحوكمة، والتي تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي والاقتصادي والمؤسساتي، والمتمثلة في:

✓ **الصوت والمساءلة:** وهذا المعيار مرتبط بقياس مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذا حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الاعلام.

✓ **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** وهذا المعيار يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية او عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

✓ **فعالية الحكومة:** وهو معيار يقيس نوعية الخدمات العامة، ومدى قدرة الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية اعداد السياسات.

✓ **نوعية التنظيم:** وتتمثل في قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة، تساهم في تنمية القطاع الخاص، ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على اهم القيود الرئيسية التي تواجه الشركات.

✓ **سيادة القانون:** وهذا المعيار يقيس مدى ثقة المتعاملين في احكام القانون في التمتع والتقيد بها، بما في ذلك نوعية انفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم واعمال عنف.

✓ **الحد من الفساد:** وهذا المعيار يقيس مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك اعمال الفساد، وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

اما فيما يخص عملية القياس وضع الباحث دانيال كوفمان واخرون معه مؤشرا رغم صعوبة وتعقيد العملية، ويدعى هذا المؤشر، ويدعى هذا المؤشر "مؤشر النوعية المؤسساتيةIQI" ويأخذ بطريقة

رياضية الوسط الحسابي لقيم مؤشرات نوعية الحكم الستة وقيمته تتراوح بين المجال المغلق – 2,5، +2,5 ومن الواضح انه كلما كانت القيمة اعلى دلت على جودة الحكم[22].

المطلب الخامس: معوقات تطبيق الحوكمة

تواجه الحوكمة تحديات عدة من بينها مقاومة التغيير، تفاوت الالتزام، انتشار الفساد، نقص الموارد، واختلاف الثقافة واللغة. يمكن التغلب عليها بالتوعية، التدريب، تعزيز النزاهة، وتوفير الموارد اللازمة. عند تطبيق الحوكمة داخل المؤسسات قد تتعرض لحدوث بعض التحديات، ومنها:

✓ **رفض التغيير**

قد تلاحظ عند تطبيق الحوكمة داخل المؤسسة بعض المقاومة للتغيير من قبل الموظفين أو الأفراد، وذلك لخوفهم من التغيير وشعورهم بالراحة للنظام الحالي. ويكون الحل هنا هو نشر الوعي والثقافة عما هو جديد ومدى أهميته، والفوائد التي سوف تعود على المؤسسة عند تطبيقه، والتي بالتالي سوف تعود على جميع العاملين بالنفع. ولهذا يجب شرح أهمية الحوكمة وفوائدها لهم.

✓ **عدم التزام الأفراد بشكل عادل**

قد يطرأ اختلاف في درجة التزام الأفراد بتبني معايير الحوكمة داخل المؤسسات، مما ينتج عنه تباين في النتائج المتحققة. الالتزام الفعّال بمبادئ الحوكمة يتطلب فهمًا عميقًا وشاملاً لهذه المبادئ. لذلك، يظهر أهمية تنظيم دورات تدريبية توعية للموظفين وجميع أفراد العاملين داخل المؤسسة، بهدف تعزيز الالتزام الفردي والجماعي تجاه مفاهيم الحوكمة.

✓ **انتشار الفساد**

يمكن أن يكون الفساد سببًا في عرقلة عملية تنفيذ مبادئ الحوكمة داخل المؤسسة. من خلال تحسين بيئة العمل وتعزيز مراقبة فعالة، يمكن التغلب على هذا التحدي. يجب التركيز على تعزيز النزاهة والشفافية داخل المؤسسة، وكذلك إيجاد آليات فعّالة للإبلاغ حول أي حالات فساد قد تطرأ. ذلك يسهم في إقامة بيئة عمل تحافظ على النزاهة وتعزز مفهوم الشفافية.

✓ **قلة الموارد**

تطبيق مفاهيم الحوكمة يتطلب توفير موارد متنوعة مثل الأموال والوقت والجهد. لا يمكن تحقيق الحوكمة بشكل فعّال دون تخصيص هذه الموارد بشكل كافٍ. يجب على المؤسسات الراغبة في

[22] احمد نصير، يونس زين، تقييم تجربة الحكم الراشد في الجزائر وفق مؤشرات كوفمان للفترة 2000–2016، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، العدد02، ديسمبر 2018 الصفحة 349.

تحسين هياكل الحوكمة أن تتأكد من توفير التمويل اللازم والتفرغ الزمني لتحقيق ذلك. توفير هذه الموارد يضمن استمرار الدعم لعمليات تطوير وتعزيز الحوكمة داخل المؤسسة.

✓ **اختلاف الثقافة واللغة**

قد يتسبب اختلاف اللغة أو الثقافة بين الأفراد أو الموظفين داخل المؤسسة إلى حدوث عدم تفاهم، وبالتالي عرقلة في تطبيق معايير الحوكمة بشكل صحيح. ولهذا من المهم أن توفر الشركات دورات تدريبية لتعليم الموظفين أهم المعايير وطرق التطبيق بغض النظر عن ثقافتهم أو لغتهم.

✓ **ضعف القيادة والإدارة**

تعد القيادة الفعالة عاملاً أساسيًا في نجاح تطبيق الحوكمة داخل المؤسسات. عندما تفتقر الإدارة العليا إلى الوعي بأهمية الحوكمة أو لا تلتزم بتطبيقها، يمكن أن يؤدي ذلك إلى ضعف التنفيذ وعدم تحقيق النتائج المرجوة. قد يكون هناك أيضًا تردد في تبني معايير الشفافية والمساءلة، خاصة إذا كانت تتعارض مع المصالح الشخصية لبعض القادة. لذا، من الضروري تأهيل القادة وتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لقيادة عملية الحوكمة بفعالية، مما يسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز ثقة الموظفين وأصحاب المصالح.

✓ **عدم تكامل الأنظمة والتكنولوجيا**

تلعب التكنولوجيا دورًا مهمًا في تعزيز الشفافية والمساءلة، إلا أن عدم توفر البنية التحتية الرقمية المناسبة أو عدم توافق الأنظمة الداخلية للمؤسسة قد يشكل عائقًا أمام تطبيق الحوكمة بكفاءة. على سبيل المثال، قد يؤدي غياب أنظمة إلكترونية موحدة لإدارة العمليات والتقارير المالية إلى ضعف الرقابة وصعوبة متابعة الامتثال لمعايير الحوكمة. لذلك، يجب على المؤسسات الاستثمار في حلول رقمية متكاملة، مثل أنظمة إدارة المخاطر والحوكمة الإلكترونية، لضمان التنفيذ الفعال للحوكمة وتحسين الأداء المؤسسي.

✓ **قصور في الأطر القانونية والتنظيمية**

تعتمد الحوكمة على وجود قوانين وتشريعات واضحة تحكم عمليات المؤسسة وتضمن الامتثال للمعايير الأخلاقية والتنظيمية. ومع ذلك، قد تعاني بعض المؤسسات من غياب أطر قانونية قوية أو وجود ثغرات تنظيمية، مما يسمح بممارسات غير شفافة أو استغلال القوانين لتحقيق مصالح فردية. علاوة على ذلك، قد تكون هناك تحديات في تحديث القوانين لمواكبة التطورات السريعة في

بيئة الأعمال. لذا، من الضروري العمل على تطوير تشريعات داعمة للحوكمة وتعزيز آليات الرقابة لضمان تطبيق القوانين بشكل عادل وفعّال.

✓ **المقاومة من أصحاب المصالح**

قد يواجه تطبيق الحوكمة مقاومة من بعض أصحاب المصالح، مثل أعضاء مجلس الإدارة، المستثمرين، أو حتى بعض المديرين، إذا رأوا أن الحوكمة ستؤثر سلبًا على نفوذهم أو امتيازاتهم. على سبيل المثال، قد يرفض بعض المدراء تنفيذ سياسات شفافة للمشتريات أو التوظيف إذا كانت تتعارض مع مصالحهم الشخصية. لمواجهة هذا التحدي، يجب توعية جميع الأطراف ذات العلاقة بفوائد الحوكمة، مثل تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الثقة بين المستثمرين والعملاء. كما يمكن إشراك أصحاب المصالح في عملية اتخاذ القرار لضمان دعمهم والتزامهم بمعايير الحوكمة[23].

المبحث الثاني: الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر

ان الصيد البحري وتربية المائيات من النشاطات التي أصبحت مهمة في الجزائر وخاصة في الآونة الأخيرة، ويرجع ذلك الى المنافع الكثيرة التي تعود على الاقتصاد الوطني، وكذا المنافع الاجتماعية المتمثلة في توفير مناصب الشغل، واعتباره مصدر غذائي غني، لذلك كان لابد على الدولة الحفاظ عليه من اجل المحافظة على استدامة الموارد البحرية، وتحقيق الاستغلال الرشيدة لهذه الثروة.

المطلب الأول: تطور وتعريف الصيد البحري

الفرع الأول: نشأة وتطور الصيد البحري في الجزائر

لقد مر تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر إلى عدة مراحل، والتي ساهمت وبشكل كبير إلى الحاقه لما هو عليه الان من سنة 1962 إلى غاية يومنا هذا، والتي نذكرها فيما يلي:

➢ **مرحلة ما بعد الاستقلال وإعادة الهيكلة (1962-1979)**

بعد استقلال الجزائر عام 1962، كانت البلاد تواجه تحديات كبيرة في جميع القطاعات، بما في ذلك قطاع الصيد البحري، بحيث لم تكن الدولة لهذا القطاع الاهتمام اللازم ، وذلك راجع إلى عدة أسباب كرحيل الاستعمار الفرنسي و كذا ضعف البنية التحتية و نقص المعدات الحديثة

[23] مقال من موقع بكه، مبادئ الحوكمة والصعوبات التي تواجه تطبيقها وخسائر الشركات عند عدم تطبيقها، نشر في 23 فبراير 2025 منقول من https://bakkah.com/ar/knowledge-center/%D9%85%D8% تاريخ الزيارة 2025/07/15، على الساعة15:00.

و سفن الصيد ،و هذا ما أدى بالدولة إلى توكيل مهمة تسييرها إلى عدة وصايات مختلفة ، ففي أواخر الستينات إلى غاية 1979 قامت بتأميم القطاع من خلال إنشاء مديرية الصيد البحري تابعة لوزارة الفلاحة و تحت رعاية الديوان الوطني للصيد البحري ،وكانت مقسمة إلى 6 تعاونيات و من ثم وضعت تحت وصاية الوزارة المكلفة بالملاحة البحرية في عام 1969 والتي كانت مهامها الاساسية تتمثل في :

تأسيس وتنظيم تعاونيات وجمعيات إنتاجية لتحويل وتسويق المنتوجات البحرية سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية، تطوير البنى التحتية وأولها كان بناء موانئ صيد جزائرية، تزويد الديوان بمعدات وسفن وذلك عن طريق تقديم قروض دعم للصيادين.

وفي عام 1979 شهد القطاع عدة تغيرات، حيث تم فصل نشاطات الإنتاج عن المهام الإدارية الموكلة للإدارة المركزية من خلال إنشاء كتابة الدولة للصيد البحري والتي تدور مهامها حول متابعة جميع النشاطات المرتبطة بالتمويل والإنتاج والتحويل كما عملت على تطوير القطاع وتنشيطه.

كما قامت الدولة في نفس السنة بإنشاء المؤسسة الوطنية لبناء وتصليح سفن الصيد البحري، وصناعة عتاد الصيد، والمؤسسة الوطنية للصيد البحري، وتم إلحاق القطاع بوزارة النقل والصيد البحري وتدعمها بكتابة الدولة[24].

- **مرحلة التخطيط والتنظيم (1980-1989)**

في 1982 تم إعادة تنظيم وزارة من جديد من خلال ربط المديرية العامة للملاحة بوزارة النقل و الصيد البحري بكتابة الدولة و الصيد البحري لتصبح كتابة الدولة للنقل البحري و الصيد البحري ، أما في 1984اعادو ربطها بوزارة الفلاحة و ذلك بإنشاء نيابة وزارة مكلفة بالصيد البحري و قد عرفت هذه المرحلة تعزيز الدولة استثماراتها في مجال الصيد البحري و ذلك من خلال إدخال سفن متوسطة و كبيرة الحجم من أجل توسيع النشاطات في أعالي البحار ، و كذا التوجه إلى تجارب تربية المائيات ،خاصة في السدود و المسطحات المائية الداخلية، و التشجيع على التعاون

[24] بن بلاغة محمد رضا. (2012-2013). انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة2000-2010. *مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية*. جامعة الجزائر ،الصفحة38.

الدولي من أجل تكوين كوادر جزائرية في الصيد البحري و بناء السفن و الذين كان أولها مع دول الاتحاد السوفيتي و كذا اسبانيا[25].

➢ **مرحلة الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي (1990-1999)**

لقد كانت في هذه الفترة خاضعة لوصاية عدة وزارات منها وزارة الري، ثم تعيين كتابة الدولة للصيد البحري لدى وزارة الفلاحة واخيرا أنشأت المديرية العامة للصيد البحري لدى وزارة الفلاحة إلى غاية انشاء وزارة خاصة بالقطاع وذلك نتيجة الأزمات التي هزت الجزائر في هذه المدة، والتي أدت إلى تدهور القطاع بسبب نقص التمويل والصيانة، حيث كان الإنتاج السنوي لا يتجاوز 100 ألف طن، وهذا ما أدى بالدولة إلى تبني استراتيجية جديدة والتي تمثلت في فتح المجال للقطاع الخاص من أجل الاستثمار فيه من خلال بناء السفن[26].

➢ **مرحلة التطوير والتحديث (2000 - 2024)**

مع بداية الالفية، قامت الحكومة الجزائرية بوضع مخططات واستراتيجيات لدعم الصيد البحري وتربية المائيات من بينها مخطط الإنعاش الاقتصادي" 2001-2004" والذي كانت تتمحور استراتيجياته في تحديث أسطول الصيد البحري بسفن متطورة، التشجيع على الاستثمار في مجال تربية المائيات، تطوير البنية التحتية لموانئ الصيد، دعم البحث العلمي والتكوين المهني في مجال الصيد البحري.

وكذا المخطط التوجيهي لتطوير الصيد البحري وتربية المائيات (2008-2015)، والذي يتمثل أهم أهدافه حول رفع الإنتاج إلى 274,000 طن سنويًا، منها 221,000 طن من الصيد البحري و53,000 طن من تربية المائيات، واستحداث 100,000 وظيفة بحلول عام 2025، بحيث تشتمل استراتيجيته على تعزيز قدرات الصيد في أعالي البحار، تطوير صناعة بناء وإصلاح السفن، تحسين جودة المنتجات البحرية وتسهيل وصولها إلى الأسواق المحلية والدولية، تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للقطاع.

---

[25] مختار رحماني حكيمة. (2018-2019). واقع التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير* . جامعة الجزائر 3، الصفحة 109.

[26] وكالة انباء الامارات، (21 يناير, 2008). *"الجزائر تتبنى استراتيجية جديدة لتطوير قطاع الصيد البحري"*. منقول من الموقع https://www.wam.ae/ar/article/hsyn9501l-/تاريخ الزيارة 2025/01/25 على الساعة 18:00

اما عن مخطط العمل لتطوير الصناعة الوطنية لبناء وإصلاح السفن (2020) فكان يهدف إلى إطلاق برامج من أجل إعادة تأهيل وبناء سفن الصيد البحري، وكذا تعزيز قدرات الاصلاح والصيانة، وانشاء شركة أو مؤسسة وطنية متخصصة في بناء السفن وإصلاحها، ومن اهم استراتيجياته دعم ورشات صناعة السفن الخاصة، تنمية قدرات الإصلاح والصيانة في موانئ الصيد البحري، تطوير استراتيجية للبناء الكبير وإصلاح السفن،

واخر مخطط هو المخطط التوجيهي لتطوير الصيد البحري وتربية المائيات (2024-2029) ومن اهدافه تحقيق إنتاج إجمالي يبلغ 200,000 طن بحلول عام 2030 وذلك من أجل تعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني، وتكمن استراتيجياته في الاستغلال الأمثل للأحواض القابلة لتربية المائيات، دعم ورشات إصلاح وبناء السفن، تعميم الحماية الاجتماعية للمهنيين، تشجيع الفلاحين على الاستثمار في تربية المائيات في المياه العذبة.

من خلال هذه المخططات، تسعى الجزائر إلى تعزيز قدرات قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، مع التركيز على الاستدامة وزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي والدولي على المنتجات السمكية[27].

الفرع الثاني: تعريف الصيد البحري

يعتبر الصيد البحري من النشاطات القديمة التي مارسها البشر فهو يمثل مصدر غذائي هام، وقد عرف على انه عملية استخراج للأسماك والكائنات البحرية الأخرى من المحيطات والبحار لأغراض مختلفة ومتنوعة منها الغذائية، التجارية والصناعية.

أما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فقد اعتبرت الصيد البحري صيد طبيعي للكائنات البحرية في مختلف المناطق، البحرية، الساحلية والداخلية[28].

اما القانون الجزائري في مادته 2 من القانون رقم 01-11 المؤرخ في 03 جويلية 2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات يعرفه على أنه "كل نشاط يرمي إلى قنص أو جمع أو استخراج موارد بيولوجية يمثل الماء وسط حياتها الدائم أو الغالب".

---

[27] *الشروق اونلاين*. (2021). منقول من موقع "هذه تفاصيل مشروع صناعة السفن الجزائرية و الموانئ المعنية." : https://www.echoroukonline.coml/تاريخ الزيارة 2025/02/15 على الساعة 21:30

[28] اسلام الزبون. (03 مارس, 2021). *الصيد البحري*. منقول من موقع موضوع: https://mawdoo3.coml/الصيد البحري/تاريخ الزيارة2024/11/12 على الساعة20:15

الفرع الثالث: خصائص الصيد البحري في الجزائر

تكمن خصائص الصيد البحري في الجزائر من:

- الظروف المناخية المناسبة لنشاط الصيد البحري معظم أيام السنة، اذ تقدر ب 210 أيام، ويدل هذا على وجود مؤشر اقتصادي مقبول؛
- الطبيعة الجغرافية للساحل الجزائري، والتي تتميز بتنوع المناطق من حيث الشكل والطبيعة والعدد، وهذا ما يساهم في توفير الثروات البحرية، ومن بين هذه المناطق الخلجان الكبيرة والصغيرة، المناطق الرطبة الساحلية بمياه عذبة او شديدة الملوحة؛
- التنوع البيولوجي بحيث تساهم الأعماق البحرية الوعرة بالمحافظة على الموارد البحرية والحد من استغلالها بشكل مفرط، كما تكون موطن للعديد من الأسماك القيمة مثل المار، وتوفر المواد الضرورية لنمو أنواع أخرى مثل الاسفنجيات والطحالب، والمرجان الأحمر؛
- تمركز السكان في الساحل وهذا ما يجعل الطلب على الموارد البحرية يزيد؛
- الأهمية الغذائية والثقافية لمنتجات الصيد البحري.

الفرع الرابع: أنواع الصيد البحري في الجزائر

يتنوع الصيد البحري في الجزائر على حسب، الموقع الجغرافي، عمق المياه، أنواع الوسائل المستخدمة

1- أنواع الصيد البحري بالنظر الى طبيعة المياه المشكلة لوسط حياة الموارد البيولوجية

والتي تتمثل في نوعين أساسيين هما الصيد البحري، والصيد القاري.

الصيد البحري:

ويكون في مناطق مختلفة من البحر، بحيث يبدأ من المياه الساحلية وعرض البحر، وصولا الى المياه البعيدة لأعالي البحار والمحيطات، وذلك وفقا لدرجة تطور وسائل الصيد، وتبعا لأنواع الأسماك المصطادة، ويكون ضمن ثلاث فروع مختلفة وهي:

- الصيد الساحلي؛
- الصيد في عرض البحر؛
- الصيد الكبير، والذي يكون في أعالي البحار والمحيطات.

الصيد القاري:

وهو ما يمارس في المياه القارية كالسدود، البحيرات، الاودية، السبخات والحواجز المائية، او بتعريف اخر هو كل نشاط يهدف الى قبض الأسماك والكائنات المائية الأخرى في المياه الداخلية، سواء كانت في وسطها الطبيعي او عن طريق تربية المائيات[29].

2- أنواع الصيد البحري المصنفة على أساس درجة التطور التكنولوجي لأدوات الصيد

ويتمثل في نوعين:

الصيد الحرفي:

فكما جاء في مضمون المادة02 من القانون 01-11 بأنه هو:" ذلك النشاط الذي يقوم على صيد الأسماك باستخدام وسائل وأدوات صيد محدودة التطور"، فهو صيد يعتمد على القوارب الصغيرة التي لا تتعدى 21 متر طولا، و50طن حمولة وعدد العاملين لا يتجاوز 7 اشخاص ويكون الصيد نهارا.

الصيد الصناعي:

ويكون عن طريق مراكب وسفن صيد ضخمة مزودة بالات عالية الجودة ومجهزة بأفضل ما وصل اليه التطور التكنولوجي، كما تتسع لعدد كبير من الصيادين والذين يكونون ذوي خبرة عالية في الملاحة البحرية وملاحة الصيد، حيث يستعملون أدوات جد متطورة، ويطبقون أحدث التقنيات ويخرجون في حملات صيد طويلة المدى بحيث تستغرق عدة شهور بهدف استغلال مواد سمكية وفيرة الكميات[30].

3- أنواع الصيد البحري على أساس الهدف المتوخى من ممارسته

والمتمثل في أربعة أنواع من الصيد:

الصيد التجاري:

فهو يمارس بغرض الربح وفقا لما جاء في المادة 02 من فقرتها العاشرة من القانون 01-11 وهو أكثر الأنواع انتشارا في العالم، بحيث يتنافس الصيادون للحصول على أكبر كمية ممكنة من السمك يوميا وبيعها في الأسواق للحصول على الأرباح باي طريقة.

---

[29] المادة 02 من الفقرة7 و8 من القانون 01-11 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات.

[30] مليكة موساوي، النظام القانوني للاستثمار في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة الجزائر2006-2007 الصفحة 08.

الصيد العلمي:

وهو ما يعني القدرات المعرفية والاستكشافية التي تنظم من طرف المعاهد والمدارس التكوينية[31].

الصيد الاستكشافي او التنقيبي:

هذا النوع من الصيد يمارسه الخواص بالاستعانة بالعلميين، ويهدف الى اكتشاف مناطق والآلات جديدة تزيد من انتاجيته على الا تتجاوز مدته ستة أشهر.

الصيد الترفيهي:

عرف في القانون الجزائري بأنه:" كل ممارسة للصيد بغرض الرياضة او التسلية دون قصد الربح، ويوجه محصوله للاكتفاء الذاتي، ولا يمكن التجول بيه قصد بيعه او تبديله او شرائه عن علم بذلك، ويمثل نشاطا مهما في المياه البحرية او القارية، وتحتل طريقة الصيد أهمية كبرى في هذا النوع مقارنة بكمية الإنتاج ونوعه"، ويتمثل في:

- الصيد على متن سفن او مواكب الترفيه؛
- الصيد على الاقدام دون قصد الربح؛
- الصيد عن طريق السباحة المسماة الصيد بالغوص.

4- أنواع الصيد البحري وفقا للأصناف المصطادة

وتكون على مجموعتين وهما:

صيد الأسماك السطحية:

وتتمثل في الأسماك الزرقاء والتي تعيش في أفواج في المياه المفتوحة بالقرب من السواحل، وتكون على نوعين، النوع الأول طوله لا يزيد عن 20 سنتيمتر ومدة حياته قصيرة، والنوع الثاني فهي الأسماك المهاجرة كبيرة الحجم، وتعيش قريبة للسطح كالتونة، أبوسيف، وبعض أنواع اسماك القرش، ويتم صيدها في الغالب باستعمال الشباك الجيبية السطحية والكيسية والشباك الدوارة.

صيد الأسماك القاعية:

وهي الأسماك التي تعيش في أعماق البحار وهي بطيئة نسبيا، ويتم صيدها عن طريق الشباك الجيبية القاعية وتكون على ثلاثة أنواع: القشريات، الرخويات، والأسماك البيضاء[32].

---

[31] المادة 51 من المرسوم التنفيذي رقم 03-481 المتعلق بتحديد شروط ممارسة الصيد البحري وكيفياته

[32] مختار رحماني حكيمة، واقع التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر، مرجع سبق ذكره، الصفحة 30.

5- أنواع الصيد البحري حسب طبيعة الصيد:

وينقسم الى اثنين:

- **الصيد الطبيعي:**

أي صيد الموارد البحرية التي تنمو وتتكاثر بشكل طبيعي دون تدخل الانسان، سواء من حيث تحديدها او تجديدها، ولا يهم وسطها الطبيعي ان كان مالح او عذب.

- **الصيد من خلال تربية المائيات:**

أي للإنسان تأثير فيها، بحيث يقوم على تجديدها من خلال مزارع خاصة بالتربية بهدف الحفاظ على استخدامها.

المطلب الثاني: تربية المائيات

تحظى تربية المائيات باهتمام كبير في المجال الاقتصادي، وذلك نظير ما توفره من منتجات بحرية ثابتة خارج المخزون الطبيعي من الأسماك، لذا فقد قامت الجزائر بتوسيع الاستثمار في هذا المجال وجعله ضمن الخطط الحالية والمستقبلية.

الفرع الأول: تاريخ تطور تربية المائيات

ان تربية المائيات ليست حديثة العهد وانما ظهرت منذ حوالي 2500 قبل الميلاد، ونسبت أصلها الى المجتمعات الصينية، بحيث كانت في الغالب تربية سمك الشبوط هو الشائع انا ذاك، بحيث يتم زراعتها في البرك وبحيرات السهول، وقد تمَّ أول مرة في عام 1358م تأسيس أحواض لتربية أسماك الشبوط في تشيكوسلوفاكيا سابقاً والتي أصبحت منطلقاً لتربية الأسماك عامة في أوروبا. وقد يكون الراهب دوم بينتشون Dom Pinchon أول من قام في عام 1420م باستخلاص البيوض والسائل المنوي من إناث سمك الترويتَ* الناضجة جنسياً وذكوره وخلطها للحصول على البيوض الملقحة[33].

---

[33] لبنى محمد، لمحة تاريخية عن تربية الاسماك، نشرت في 6 يناير 2012، منقول عن موقع https://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/367604 تاريخ زيارة الموقع 2025/07/19 على الساعة 21:00.

* سمك الترويت: هو نوع من الأسماك يعيش في المياه العذبة، مثل الأنهار والبحيرات، وبعض أنواعه تعيش في المياه المالحة ثم تعود إلى المياه العذبة للتكاثر. يُعرف الترويت بلحمه اللذيذ، وهو شائع الاستخدام في الطهي

اما في أوروبا، فقد أسس الرومان لتربية الأسماك ودجّنوا الشبوط العادي، كما انتشرت تربية الأسماك في العصور الوسطى في الكنائس وذلك من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك لكون الأسماك كانت غالية وقليلة العرض في أسواق وسط أوروبا.

ومع بدايات القرن التاسع عشر توسعت المقدرة على تربية الأسماك وأدخلت أنواع كثيرة جداً مقارنة بالماضي للزراعة المائية، وابتدأ الاستزراع البحري، كما تطورت تربية المائيات كثيرا في النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك راجع الى ارتفاع أسعار الأسماك، وهذا ما جعل الطلب على منتجات تربية المائيات في ازدياد وذلك بسبب الوعي الصحي وتطور الأنظمة الغذائية لدى الكثير من الأمم[34].

اما في الجزائر لم تكن تربية المائيات من اهتمامات الدولة قبل عام 1980، حيث كان غياب شبه كلي للنشاط سواء في البحر او في المياه العذبة، وذلك بسبب تركيزها على الصيد التقليدي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، بالرغم من عدة محاولات كانت من قبل بعض الولايات ، ففي عام 1921 تم انشاء محطة بو سماعيل بهدف التربية، وفي سنة 1937 أنشئت محطة حضانة اسماك المياه العذبة في المسطحات المائية والوديان و قد أغلقت هذه المحطة منذ ذلك الحين، وفي 1940 بدأت عملية استغلال بحيرات شرق البلاد مع انشاء السدود وصيد الأسماك واستغلال الرخويات، اما في 1947 فقد تم انشاء محطة مزافران بهدف اجراء البحوث الهيدروبيولوجية و تخزين وتزويد الخزانات بالأسماك، وفي عام 1973 تم تطوير بحيرة الملاح من خلال تنفيذ برنامج والذي يتكون من محورين أساسيين وبدعم من منظمة الأغذية و الزراعة و المتمثلة في تحسين تقنيات الصيد، وتجارب تربية المحار والبلح، كما تم انشاء برنامج تعاون مع الصين بحيث ركز على مجالين، تقديم تقنيات لتربية اسماك الشبوط و تخزينها لإعادة تكاثرها، وانشاء البرك وتجديد مخزون بعض الخزانات المائية وكذا محاولات انتاج يرقات[35]، الا انها لم تر الضوء، وذلك راجع الى غياب القوانين المنظمة، وضعف التكوين المتخصص، وغياب سلسلة تسويق المنتجات، الا انه ومع بداية الالفية بدأت الجزائر بالاهتمام بتطوير تربية المائيات من خلال اطلاق مخطط وطني لتنمية تربية المائيات و الذي يتضمن تقديم الدعم المالي للاستثمار وانشاء مراكز جهوية لتربية الأسماك

[34] Coline. Nash, The History of Aquaculture, Edition first published 2011, P 12.

[35] المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات (CNRDPA)، منقول عن موقع https://www.cnrdpa.dz/ تاريخ الزيارة 2024/09/17 على الساعة 21:00، الجزائر.

في المياه الداخلية وكذا تقديم التسهيلات للتراخيص، اما في السموات الأخيرة فقد تطورت بشكل ملحوظ، بحيث تجاوز الإنتاج عتبة 7000 الى 8000 طن سنويا وذلك راجع الى ارتفاع عدد المشاريع المصادق عليها، بالإضافة الى اطلاق وزارة الصيد البحري استراتيجيات جديدة من اجل النهوض بالمجال[36].

الفرع الثاني: مفهوم تربية المائيات:

تعرف تربية المائيات على انها تربية الأسماك في ظروف مهيئة ومناسبة لنموها وتكاثرها، ويتم بعد ذلك حصادها بعد فترة زمنية معينة وعلى مراحل منظمة حيث تحقق مستويات عالية من الإنتاج بأقل التكاليف[37].

كما تعني تفريخ الكائنات المائية في ظروف يتم التحكم فيها لتحقيق منفعة اقتصادية، وتضم كل من الأسماك، القشريات، الصدفيات، وكذا النباتات المائية المتمثلة في الأعشاب البحرية وطحالب المياه العذبة.

اما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO فقد عرفت تربية المائيات على أنها:" زراعة الأسماك المائية بما في ذلك الأسماك، الرخويات، القشريات، والنباتات المائية، وتتضمن بعض اشكال التدخل في عملية الاستزراع لتحسين الإنتاج، مثل التخزين المستمر، التغذية، الحماية من الحيوانات المفترسة، كما يجب أيضا ان يتضمن الملكية الفردية او المؤسساتية للمخزون المربى".

ويعرف أيضا مصطلح تربية المائيات في بعض الدول العربية على أنه تربية وانتاج الأسماك والاحياء والنباتات المائية الأخرى، تحت ظروف خاضعة للرقابة وبتدخل من الانسان من اجل زيادة الإنتاج[38].

اما المشرع الجزائري في مادته02 من القانون 01-11 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات عرف تربية المائيات بأنها" كل عمل يرمي الى تربية او زرع موارد بيولوجية"[39]، وهذا جاء عكس

---

[36] FAO (2021), National Aquaculture Sector Overview : Algeria
https://www.fao.org/fishery/facp/dza/en consulté 22/0572024 a 22:00

[37] رويدة حمد سعيد السيابي، النظام القانوني للاستثمار في مجال الاستزراع السمكي في سلطنة عمان، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، الصفحة 1354.

[38] شنيقي عبد النور، خوالدية فؤاد، عقد امتياز انشاء مؤسسة تربية المائيات على ضوء المرسوم التنفيذي04-373، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السابع، العدد الأول2023، الصفحة 1289.

[39] المادة 02 من القانون 01-11 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات مقتبس من مصنف النصوص التنظيمية (الصيد البحري وتربية المائيات) الجزء الأول، ديسمبر 2004، الصفحة19.

المرسوم التشريعي رقم 94-13 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصيد البحري في مادته 03، بحيث لم يضع تعريف محدد لتربية المائيات وانما أدرجها ضمن تعريف الصيد البحري والصيد القاري.

ومن خلال هذه التعريفات يمكننا القول بان تربية المائيات هي طريقة تساعد في انتاج الأسماك بتدخل الانسان وذلك عن طريق توفير المساحة والظروف الملائمة للتربية من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل العبء على الصيد الطبيعي، والمحافظة على الموارد البحرية.

الفرع الثالث: أنواع تربية المائيات في الجزائر

هناك عدة أنواع يمكن تمييزها في مجال تربية المائيات والمتمثلة في، حسب نوعية المياه، المنطقة، وطريقة التربية في حد ذاتها.

1- تصنيف تربية المائيات حسب نوعية المياه:

وهي نوعين:

- **الاستزراع في المياه العذبة:**

وتكون في الأنهار والوديان والبحيرات الطبيعية، والسدود والاحواض الاصطناعية، كما يمكن ممارستها بالطرق التقليدية، الا ان الاستعمال التكنولوجي المتطور أصبح أكثر استخداما، وذلك بهدف انتاج وتوفير أكبر كمية من الأسماك وبأسعار معقولة.

- **الاستزراع في المياه البحرية:**

وهي ما يتمثل في تنمية المخزونات السمكية التي تعرضت للاستغلال المفرط الذي أدى الى افتقارها، والتي تكون ذات قيمة تجارية عالية، وتكون من خلال جمع الأسماك من البرية في مرحلة مبكرة من حياتها الى مرحلة البلوغ، ثم تربيتها وزيادة حجمها في اقفاص حتى تصل الى الحجم التسويقي.

2- الاستزراع حسب المنطقة الجغرافية:

والمتمثلة في أربعة مناطق وهي:

- **المنطقة الساحلية:** وتعتبر من أكثر المناطق المناسبة للتربية المكثفة للأسماك والاصداف، ويكون ذلك عن طريق اقفاص عائمة، من خلال ضخ مياه البحر في الاحواض لتربيتها.

- **المناطق القريبة من السواحل:** وتكون في البحيرات ومصبات الأنهار والمستنقعات، وذلك راجع لقدرته الكبيرة على الإنتاجية، وتكون عن طريق جمع مياه الصرف في المستنقعات الاصطناعية، والتي تستعمل كخزانات للمياه ووحدات للتربية المكثفة.
- **المناطق القارية:** وتكون في السدود، من خلال الاقفاص العائمة والاحواض الواقعة بعد الحواجز، وكذا المستنقعات المستعملة في ري الأراضي.
- **المناطق الصحراوية:** وتكون من خلال طريقتين، تتمثل الأولى في تربية الأسماك في الاحواض المخصصة للري الزراعي، والثانية تكون في السبخات والمستنقعات المالحة.

3- الاستزراع حسب طريقة الإنتاج:

وتصنف كالاتي:

- **الاستزراع السمكي الموسع:** ويكون في بيئات شبه طبيعية، ويعتبر نظام تربية غير مكثف، بحيث يتم تخزين الأسماك في احواض وبرك ترابية ذات مساحة كبيرة بكثافة عددية قليلة، وبدون امداده بأية أغذية او اعلاف، فهي تعتمد على الغذاء الطبيعي المتوفر في مياه الاحواض، لذا فهي تعتبر من النظم الأقل إنتاجية، حيث يلبي بصفة أساسية حاجة صغار المنتجين والمجتمعات الريفية.
- **الاستزراع السمكي المكثف:**

وتربى في غير بيئتها الطبيعية، ففي الغالب تكون في الاحواض الاسمنتية، وتكون مزودة بنظام للمتابعة والمراقبة، لذا فهي تتميز بإنتاجية عالية، كما تعتمد في تغذيتها على الاعلاف الصناعية كليا، وتحتاج كذلك الى الخبرة ودرجة التحكم العالية من اجل التقليل من درجة المخاطرة.

- **الاستزراع السمكي شبه المكثف:**

وتتم التربية في احواض متوسطة المساحة مزودة بفتحات الري والصرف، أي انها تكون في بيئات مسيطر عليها، وتعتمد في غذائها على الانماء الطبيعي، من خلال العوالق المائية وتسميد الاحواض إضافة الى وضع الأغذية المكملة.

4- الاستزراع حسب شكل المزارع

وتتميز بثلاثة أنواع:

- **المرابي السمكية:** وتكون في مساحات مغمورة بالمياه، وارتفاع الماء فيها لا يزيد عن 150 سم، وفي الغالب تكون مجاورة للبحيرات وذلك من اجل سهولة الحصول على المياه، وتعتمد في تربيتها على الأسماك البحرية لان نسبة املاح البحيرات عالية ولا تصلح للمياه العذبة.
- **المزارع السمكية:** وهي عبارة عن احواض قد تكون خراسانية او ترابية القاع، بحيث توضع فيها الزريعة السمكية داخل المياه المناسبة لمعيشتها، وتسمح هذه الاحواض بالتحكم في دخول وخروج المياه وامدادها خلال مراحل التربية والنمو بالتغذية والرعاية المناسبة لعدد الأسماك المتواجدة فيها.
- **الاقفاص السمكية:** يستعمل فيها قفص او صندوق عائم يتكون من إطار خشبي، يحتوي على الزريعة المناسبة لنوع المياه سواء كانت بحر او نهر، وتقدم للأسماك التغذية المناسبة وبشكل مستمر، أي انها تعتبر من الوسائل التي تتم تربية المائيات فيها في بيئتها الطبيعية.

المطلب الثالث: أهمية الصيد البحري وتربية المائيات

تعد أهمية الصيد البحري مقتصرة على توفير الغذاء، بل تعدى ذلك بحيث أصبح يلمس مجالات أخرى والمتمثلة في:

✓المساهمة في الامن الغذائي، وذلك بان يكون متوفر لدى الجميع، وفي كل الأوقات مع توفر القدرة الشرائية والاقتصادية، فهدف الأمن الغذائي مبني على التخفيف من وطأة الفقر، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة للمجتمعات المحلية الساحلية والشاطئية[40]، فالمنتجات السمكية تلعب دورا هاما في تحقيق الامن الغذائي، فاستهلاكها يوفر الطاقة وعدة مغذيات أساسية، بحيث نجد ان ما نسبته 17% من البروتين الحيواني المستهلك في العالم يأتي من الأسماك، وتتعدى النسبة في دول كثير من العالم، وذلك لكونها تمثل تقليدا ثقافيا ومصدر رئيسي للغذاء لعدة شعوب، وهذا ما زاد الضغط على الصيد البحري الطبيعي و الذي أدى بالدول الى الاهتمام بتربية المائيات، والذي تمكن من تحقيق ارتفاع محسوس ومستمر، إضافة الى التنوع في الأصناف المنتجة و المعروضة في الأسواق، كما شغلت حيزا مكانيا كبيرا، وحاليا يغطي الاستزراع السمكي نصف الكميات المعروضة من المنتجات البحرية في العالم، حيث تساهم الصين لوحدها ب % 65 من الإنتاج الكلي.

[40] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الموارد السمكية وتربية الاحياء المائية في العالم، التحول الأزرق في ميدان العالم، روما2024، الصفحة 20.

✓المساهمة في الاقتصاد، تشكل الثروة السمكية ركناً أساسياً وعنصراً هاماً في مقومات تحقيق الأمن الغذائي، للدول العربية عامة والجزائر خاصة، إذ أن تكاليف الحصول على البروتين الحيواني من الأسماك تعد منخفضة مقارنة مع المصادر الأخرى، ويحتل القطاع السمكي مركزاً هاماً في النشاط الاقتصادي في الجزائر، حيث يساهم إنتاج هذا القطاع في سد احتياجات السكان من هذه المادة الغذائية الهامة الغنية بالبروتين، كما يتم تصدير كميات من الأسماك إلى الخارج، ومع أن مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي لازالت محدودة، الا انه يمكن بيان أهم أوجه مساهمة القطاع السمكي في الاقتصاد من خلال دراسة مساهمته في كل من الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب العمالة والإيرادات العامة والأمن الغذائي،

✓المساهمة في خلق فرص للعمل، فبالنظر إلى أهمية قطاع الصيد البحري في مقدار ما يساهم به في الاقتصاد، فإن له أهمية خاصة في خلق فرص عمل للمشتغلين في نشاط الصيد البحري والنشاطات المرتبطة به، والتي تمد هذا القطاع بمدخلاته، كصناعة قوارب الصيد وصيانتها وتصليحها، وصناعة شباك الصيد وصناعة الثلج وأنشطة تبريد وحفظ وتجفيف الأسماك أو ما يصطلح عليه صناعة الأسماك والتي تتضمن عدة أنشطة منها حفظ الأسماك، تعليبها وتجميدها ، تدخينها وتمليحها، وصناعة دقيق السمك، يضاف إلى ذلك الفرص التي يخلقها للمشتغلين بتسويق الأسماك من المنتج إلى المستهلك النهائي.

✓المساهمة في الإيرادات العامة للدولة، تحصل وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية على عوائد وإيرادات من القطاع السمكي، من خلال رسوم التراخيص التجارية، الضرائب، جزاءات المخالفات، رسوم التسويق التصديري، وتحصل وزارة المالية على جزء من الفوائد المحصلة على المشاريع والمؤسسات النشطة في القطاع سواء كانت شركات عمومية أو شركات خاصة.

وهذه اهم الاتاوات المتحصل عليها:

الجدول01: اتاوة الصيد البحري التجاري

فئة المهن	الطول (م)	مبلغ الإتاوة (دج)
المهن الصغيرة صيادو الشباك والصنانير	أقل أو يساوي 7.20 م	2.000
	أكبر من 7.20 م أقل أو يساوي 12 م	2.500

	أكبر من 12 م	7.500
الصيد بالشباك الدوارة	أكبر أو يساوي 7 م أقل أو يساوي 12 م	7.000
	أكبر من 12 م أقل أو يساوي 18 م	13.000
	أكبر من 18 م أقل من 24 م	28.000
سفن الصيد الجيبية	أكبر أو يساوي 10 م أقل أو يساوي 14 م	40.000
	أكبر من 14 م أقل أو يساوي 18 م	44.000
	أكبر من 18 م أقل من 24 م	60.000
السفن شبه الصناعية	أكبر أو يساوي 24 م	100.000
السفن الصناعية	أكبر أو يساوي 38 م	120.000

المصدر: الجريدة الرسمية، قانون المالية 2025، الصادر بتاريخ 26 ديسمبر2024، المادة 176 متممة للمادة 55 من القانون 05-16 المؤرخ في 2005، الصفحة 59.

يتم تسديد الأتاوى السنوية المذكورة أعلاه، حسب شرائح السن على النحو الآتي:

- من 0 إلى 7 سنوات: 100 % من الرسم؛
- من 8 إلى 15 سنة: 80 % من الرسم؛
- من 16 إلى 25 سنة: 60 % من الرسم؛
- فوق 25 سنة: 50% من الرسم.

الجدول02: اتاوة الصيد الترفيهي

نوع الصيد	مبلغ الإتاوة (دج)

الصيد الترفيهي بواسطة السفن وقوارب النزهة	6.000
صيد الغوص	5.000
الصيد على الأقدام	5.000

المصدر: الجريدة الرسمية، قانون المالية 2025، مرجع سبق ذكره60.

الجدول03: اتاوة استغلال الموارد البيولوجية البحرية (باستثناء المرجان والتونة الحمراء)

نوع الصيد	مبلغ الإتاوة (دج)	
	العنصر الثابت (دج)	العنصر المتغير (دج / كغ المرخص به
صيد الغوص المحترف	5.000	1.000
الصيد البحري الاحترافي على الأقدام	2.000	1.000
الصيد بواسطة شباك الصيد الثابتة الصيد بواسطة مصايد أو أقفاص قارة	80.000	

المصدر: الجريدة الرسمية، قانون المالية 2025، مرجع سبق ذكره، الصفحة60.

الجدول04: إتاوة سنوية للحصول على رخصة الصيد

نوع الصيد	مبلغ الإتاوة (دج)
الصيد البحري العلمي	30.000
الصيد البحري الاستكشافي	20.000للمواطنين
	50,000للأجانب

المصدر: الجريدة الرسمية، قانون المالية 2025، مرجع سبق ذكره، الصفحة60.

تعفى المؤسسات والهيئات المتخصصة الوطنية من الأتاوى المذكورة أعلاه.

صيد التونة الحمراء:

- العنصر الثابت:

صيد التونة بواسطة حبال الصنانير:

-سفينة تقل عن 24 مترا أو تساويه الطول الإجمالي) : 60.000 دج.

- سفينة تفوق 24 مترا الطول الإجمالي): 72.000 دج.

صيد التونة بواسطة الشباك الكيسية:

-سفينة تقل عن 24 مترا أو تساويه الطول الإجمالي): 72.000 دج.

-سفينة تفوق 24 مترا الطول الإجمالي): 90.000 دج.

- **العنصر المتغير:**

20.000دج، للطن الواحد المرخص به بالنسبة للتونة الميتة.

50.000دج للطن الواحد المرخص به بالنسبة للتونة الحية.

تدفع حصة 30% من هذه الأتاوى الفائدة الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات التي تتكفل بتوزيع ناتج الإتاوة على غرف الصيد البحري وتربية المائيات الولائية والغرف ما بين الولايات، وفق الأقساط المذكورة أدناه:

2% لفائدة الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات

15%لفائدة كل غرفة ولائية للصيد البحري وتربية المائيات

10 %لفائدة كل غرفة مشتركة ما بين الولايات للصيد البحري وتربية المائيات."

المبحث الثالث: القوانين الدولية والوطنية التي تنظم قطاع الصيد البحري وتربية المائيات

تشكلت اهم اليات حوكمة التعاونيات الدولية، من خلال بذل المجتمع الدولي جهود كبيرة لخلق منظومة قانونية دولية، وذلك من اجل حفظ وإدارة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، وقد وضعت عدة اتفاقيات وقوانين دولية، كالقانون الدولي للبحار والذي يعتبر من القوانين المهمة في الوقت الحالي، بحيث كان نتاج معاهدة الأمم المتحدة.

المطلب الأول: القانون الدولي لتنظيم الصيد البحري وتربية المائيات

الفرع الأول: تعريف القانون الدولي للبحار

يعتبر القانون الدولي للبحار فرع من فروع القانون الدولي العام، ويتمثل في مجموعة من القواعد والأعراف والاتفاقيات الدولية التي تنظم استخدام البحار والمحيطات، وحقوق الدول وواجباتها المتمثلة في: الملاحة البحرية، استغلال الموارد البحرية، وحماية البيئة البحرية، ويهدف هذا القانون إلى تحقيق الاستقرار والتعاون والسلام في البحار، وتجنب النزاعات بين الدول في هذا المجال[41].

وقد تم الاعتراف بالقانون الدولي للبحار ودخل حيز التنفيذ عام 1994، من خلال معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار التي كانت عام 1982، وهي عبارة عن اتفاقية دولية توفر إطار قانوني متكامل لألية الانتفاع بمياه البحار والمحيطات في العالم، وهي تضمن الحفاظ على الموارد البيئية والبحرية وكذلك الانتفاع العادل لتلك الموارد. كما تعالج المعاهدة المسائل المتعلقة بسيادة الدول على البحار والمحيطات وحق الانتفاع في المناطق البحرية والحقوق المتعلقة بالملاحة. في 10 جانفي 2014، كان عدد الدول المصدقة على المعاهدة والمنضمة إليها هو 122 دولة[42].

اما القانون الدولي للصيد البحري فهو يعرف على انه مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم استغلال الموارد البحرية الحية في أعالي البحار والمناطق البحرية الخاضعة لولاية الدول الساحلية. ويهدف هذا القانون إلى تنظيم الصيد البحري بشكل مستدام، ومنع الصيد الجائر، وحماية البيئة البحرية، وتسوية النزاعات البحرية[43].

الفرع الثاني: اهم جوانب القانون الدولي للصيد البحري وتربية المائيات

تتمثل اهم الجوانب في:

1-2 المناطق البحرية :

---

[41] الأمم المتحدة، المحيطات وقانون البحار، منقول عن موقع https://www.un.org/ar/global-issues/oceans-and-the-law-of-the-sea، تاريخ الزيارة 2025/07/15 على الساعة 22:30.

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS, 1982) : تُعد المرجع القانوني الدولي الأساسي الذي يُنظم الحقوق والواجبات المتعلقة باستخدام البحار والمحيطات، بما في ذلك الصيد البحري وتربية المائيات. وتشدد الاتفاقية على، التعاون بين الدول في إدارة المصايد العابرة للحدود، الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري، حماية حقوق الدول النامية في استغلال ثرواتها البحرية

[42] المحكمة الدائمة للتحكيم، منقول عن موقع https://pca-cpa.org/ar/services/arbitration-services/unclos/، تاريخ الزيارة 2025/07/15 على الساعة 22:45.

[43] رفيق صبحي، التدابير والإجراءات القانونية الدولية لمكافحة الصيد البحري الغير قانوني والغير منظم والغير مبلغ عنه، جامعة قسنطينة 1، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد2، سبتمبر 2021، الصفحة 507.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحدد المناطق البحرية المختلفة الممنوحة للدولة الساحلية وكذا السلطات الممنوحة لها، مثل المياه الداخلية، والبحر الإقليمي، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وأعالي البحار، ولكل منها نظام قانوني خاص فيما يتعلق بالصيد.

2-1-1 المياه الداخلية:

المياه الداخلية تكون مياه محصورة بين اليابسة وخطوط الأساس المستخدمة لقياس عرض البحر الإقليمي، وهي تشمل مصاب الأنهار والموانئ والخلجان بعد توافر شروط معينة، وتمارس الدولة الساحلية في مياهها الداخلية اختصاصها المدني على السفن الأجنبية التجارية، في حين تتمتع السفن الحربية بالحصانة، أما الاختصاص الجزائي فهو لدولة العلم، إلا أنه يخضع في بعض الحالات إلى ولاية الدولة الساحلية[44].

- **تعريف المياه الداخلية:**

جاء في الفقرة الأولى في المادة الثامنة من الاتفاقية قانون البحار لعام 1982 بأنه" تشكل المياه الواقعة على الجانب المواجه من خط الأساس للبحر الإقليمي جزء من المياه الداخلية للدولة"[45].

وخط الأساس المشار إليه هو خط وهمي بينته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 ومن قبلها اتفاقية جنيف الخاصة بالبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة لعام 1958 وأصل خط الأساس العادي وهو الخط الذي تلتقي عنده اليابسة مع الماء في أدنى درجات الحدود وعلى طول امتداد ساحل الدولة الساحلية وفق لما تنص عليه المادة الخامسة من اتفاقية قانون البحار لعام 1982.

- **النظام القانوني للمياه الداخلية:**

يتمثل الوضع القانوني للمياه الداخلية بعدة أمور وهي:

✓ خضوع المياه الداخلية لسيادة الدولة تماما كما هو الحال بالنسبة لإقليمها البري وفق ما جاء في المواد 2،27، 52 من اتفاقية قانون البحار لعام 1982.

✓ خضوع السفن الأجنبية الموجودة في المياه الداخلية لاختصاص الدولة الساحلية، أي إن تلك السفن تخضع للقوانين واللوائح الداخلية للدولة الساحلية.

---

[44] محمد هواش، ريم عبودة، القانون الدولي للبحار، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية 2018، ص 1

[45] المادة 8 من قانون البحار الدولي 1982.

✓ يجوز للدولة الساحلية منع السفن الحربية الأجنبية من دخول موانئها أما إذا سمحت لها بالدخول فتمنع تلك السفن بحصانة تامة.

✓ تخضع المياه الداخلية، في حدود معينة لنظام المرور البريء

✓ يحق للسفن الدولة الحبيسة* دخول موانئ الدولة التي تفصلها عن البحر[46].

2-1-2 البحر الإقليمي:

يعد البحر الإقليمي أكثر المناطق البحرية أهمية، فطبيعته القانونية تختلف عن قوانين المناطق البحرية الأخرى، وذلك لما تتمتع به الدول الساحلية من سيادة على البحر الإقليمي بكل ما يحتوي من مياه وقاع وباطن الأرض، تحت القاع والحيز الجوي الذي يعلو مياهها، كما تعتبر خطوط الأساس المستخدمة لقياس عرضه، والتي تعتبر أساسا لقياس كافة المناطق البحرية الأخرى[47].

✓ **تعريف البحر الإقليمي:**

البحر الإقليمي هو الشريط البحري الذي يقع مباشرةً بعد المياه الداخلية للدولة الساحلية، ويمتد على مسافة 12 ميلًا بحريًا (حوالي 22.2 كيلومتر) من خط الأساس، كما هو موضح في المادة 2و3 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

✓**النظام القانوني للبحر الإقليمي:**

• سيادة الدولة الساحلية على البحر الإقليمي والتي تمتد خارج إقليمها البري ومياهها الداخلية أو مياهها الأرخبيلية ويشمل ذلك قاعه وباطن أرضه والمجال الجوي فوقه. أي أن سيادة الدولة الساحلية تمتد إلى المساحة البحرية التي تكون بحرها الإقليمي.

---

[46] محمد هواش، ريم عبودة، القانون الدولي للبحار، مرجع سبق ذكره، الصفحة 6-8.

*الدولة الحبيسة، هي دولة ذات سيادة محاطة باليابسة بالكامل، أو التي تقع سواحلها الوحيدة على بحار المغلقة. ويوجد حاليًا 45 دولة حبيسة، جميع هذه الدول تقع داخل قارات العالم القديم آسيا (12) أفريقيا (16) وأوروبا (15)، بجانب دولتين فقط تقعان في أمريكا الجنوبية هما بوليفيا وباراغواي، ولا توجد دول حبيسة في أمريكا الشمالية، نظراً لأنها تضم ثلاث دول فقط هي كندا والولايات المتحدة وجميعها تطل على المحيط الأطلنطي شرقاً والمحيط الهادي غربًا.

فالدّول الحبيسة هي تلك الدّول الّتي لا تطلّ على واجهة بحريّة، وتكون جميع حدودها بريّة وليست بحريّة؛ (سواء على بحر أو محيط، نهر). فهي لا تمتلك سواحل؛ لذلك تقوم أحياناً باستئجار بعض الأرصفة في موانئ الدّول المجاورة الّتي تطلّ على البحر، بناءً على اتفاقيّات مبرمة بين الدّولتين، كما حدث مؤخراً بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال وأثار أزمة سياسية كبيرة بين إثيوبيا والحكومة الفيدرالية في الصومال.

[47] اعراب كميلة، النظام القانوني للإقليم البحري للدولة الساحلية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد الرابع، الصفحة 230.

- حق المرور البريء في البحر الإقليمي هو حق وليس رخصة تتمتع به السفن التابعة لكل الدول في البحر الإقليمي، وهو حق مستمد من مبدأ حرية الملاّحة في أعالي البحار، وهذا ما نظمته اتفاقية جنيف 1958 في مواده من 14 الى 23 الخاصة بالمياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة والتي حددت حق المرور البري" فإن سفن جميع الدول سواء ساحلية أو غيرها تتمتع بحق المرور البريء في البحر الإقليمي"، وجاء في المادة السابعة عشرة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أنه " رهنا بمراعاة هذه الاتفاقية، تتمتع سفن جميع الدول ، ساحلية كانت أو غير ساحلية ، بحق المرور البريء خلًل البحر الإقليمي".

2-1-3 المنطقة الاقتصادية الخالصة:

المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تمتد إلى مسافة 200 ميل بحري من شاطئ البحر الإقليمي للدول هي إحدى أوجه التطور الهامة التي استحدثتها اتفاقية البحار الجديدة للأمم المتحدة لعام 1982 من أجل تحقيق التوازن بين مختلف المصالح، وكما وأنها تعد أحد الخطوط الهامة على سبيل إعادة تنظيم القسم الوطني من البحر في مقابل البحر العام الذي تتعاون مجموعة من الدول إلى التوصل إلى أفضل وسيلة لاستغلاله اقتصاديا لصالح شعوب العالم بصفة عامة[48].

❖ **تعريف المنطقة الاقتصادية الخالصة:**

نصت المادة 33 من اتفاقية الأمم المتحدة للقانون الدولي للبحار 1982 على أنها:" منطقة واقعة وراء البحر الإقليمي وملاصقة له"، كما ان المنطقة المتاخمة هي منطقة تحتويها المنطقة الاقتصادية الخالصة كما جاء في المادة 55 من اتفاقية1982 [49].

❖ **حقوق الدول الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة:**

لقد تقررت أساسا لصالح الدولة الشاطئية، لكن ذلك لا يعني حرمان بقية الدول الأخرى من الحريات المقررة في أعالي البحار، وقد حددت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حقوق الدولة في هذه المنطقة وهي:

---

[48] المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، منقول من موقع https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-335/ نشر يوم 11 اوت2024، تاريخ الزيارة 2025/07/16 على الساعة 22:15.

[49] محمد بعاج، المناطق البحرية الخاضعة لسيادة الدولة الساحلية، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد6، العدد1، سنة 2022، الصفحة 2145

- حق الدول في استكشاف واستغلًال الموارد داخل هذه المنطقة بيولوجية او غير بيولوجية؛
- إقامة مناطق أمنية حول هذه المنشآت شريطة ان لا تعيق الملًاحة في الممرات البحرية الدولية؛
- تمتع الدول الأخرى بحق الملًاحة والتحليق ووضع الكابلًات والأنابيب في هذه المنطقة، كما أن هذه المنطقة خاضعة لأحكام القواعد المتعلقة بأعالي البحار، أي عدم ادعاء الزيادة عليها، وعدم الاستخدام في الأغراض غير السليمة وغير المشروعة دوليا الاتجار بالمخدرات؛
- سن قوانين وأنظمة من قبل الدولة الساحلية في سبيل إدارة وحفظ الموارد والتي تكفل لها القيام بالتدابير اللًازمة للإدارة الفعالة للموارد الحية وحفظها، وتسري هذه التشريعات على رعايا الدولة الساحلية وعلى رعايا الدول الأخرى الذين يقومون بالصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة، ويمكن أن تتناول هذه التشريعات ما يلي:

- إصدار تراخيص الصيد، وتحديد الرسوم وغيرها من المدفوعات؛
- تحديد الأنواع التي يجوز صيدها وحصص الصيد؛
- تنظيم مواسم الصيد وأدواتها؛
- تحديد أحجام الأسماك المسموح بصيدها؛
- حديد المعلومات التي يجب على سفن الصيد تقديمها؛
- عدم إجراء برامج الابحاث عن مصائد الاسماك بدون إذن ورقابة الدولة الساحلية؛
- إنزال كل الصيد أو جزء منه في موانئ الدولة؛
- تدريب العاملين ونقل تكنولوجيا الصيد[50].

❖ **النظام القانوني للمنطقة الاقتصادية الخالصة:**

فهو يعتبر بمثابة توازن دقيق، اذ ارادات اتفاقية الأمم المتحدة أن تجعل منها جوهر النظام القانوني والتي تتمثل فيما يلي:

- إن الاتفاقية من ناحية أرادت أن تستجيب إلى اتجاهات الدول الساحلية نحو بسط ولايتها على مناطق متزايدة من البحار المجاورة لسواحلها، خاصة بعدما ظهرت الأهمية الكبرى لمواردها الموجودة في جوفها وقاعها وما تحت قاعها، وكان لابد للًاتفاقية وهي بصدد وضع نظام يحكم البحار، أن تضم مسلك الدول في هذا الشأن على نحو يضع المبادرات الفردية في إطار تنظيم

[50] حسني موسى محمد رضوان، القانون الدولي للبحار، دار الفكر والقانون المنصورة، سنة 2013، الصفحة 110.

شامل يحفظ للدول الساحلية كافة حقوقها ويحدد التزاماتها، وهذا ما يستوجب من فرض حقوق للدول الساحلية والتزاماتها في المنطقة الاقتصادية؛

- الاتفاقية أرادت من ناحية أخرى أن تحفظ مصالح دول أخرى، والتي توجد في وضع جغرافي يحجبها عن البحار، وهذه هي الدول المنحبسة التي تطل على أي بحر من البحار أو تلك التي توجد في مواقع جغرافية، لا يمكنها من الاستفادة الكاملة من موارد المناطق الاقتصادية، وهي التي يطلق عليها الدول المتضررة جغرافيا؛
- مبدأ الحرية الذي يحكم البحار العامة، أي ان الاتفاقية أي ان الاتفاقية لم تنسى أن المنطقة الاقتصادية هي على أية حال جزء من البحر العام[51].

2-1-4 أعالي البحار:

يعتبر الصيد البحري من الحريات التقليدية المقررة في أعالي البحار، مع وجوب احترام الالتزامات الخاصة بالحفظ والإدارة، على حسب النصوص الموجودة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمعاهدات الدولية الأخرى.

- **تعريف أعالي البحار:**

عرفته المادة 86 من اتفاقية قانون البحار لسنة 1982بانه:" تلك الأجزاء من المناطق البحرية التي لا تخضع لسيادة اية دولة فهي تقع خارج نطاق المجالات البحرية الأخرى"[52].

كما اقرت المادة 87 من نفس الاتفاقية بثمانية حريات للدول والتي تمارس وفقا لشروط مقررة قانونا، وإعطاء دولة العلم الولاية القضائية على سفنها المتواجدة بأعالي البحار، وتكون استثناءات في بعض الحالات والمتمثلة في ممارسة الدولة سلطاتها ضد سفن اجنبية في هذه المنطقة والتي من بينها حق المطاردة الحثيثة[53].

2-2 الصيد المستدام ومكافحة الصيد الغير قانوني:

أولا: الصيد المستدام

---

[51] منور فريدة، عميمر نعيمة، الطبيعة القانونية للمنطقة الاقتصادية الخالصة، وحقوق الدولة الساحلية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 05 السنة 2020، الصفحة 514.

[52] اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المادة 86،87 الصفحة 71.

[53] هجريس امال، سلطات الدولة الساحلية في ظل جريمة الصيد الغير قانوني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 16، العدد 02، سنة 2024، الصفحة 396.

يشير إلى ممارسة الصيد بطريقة تضمن استمرار وجود المخزونات السمكية، وتجنب الإفراط في الصيد الذي يؤدي إلى استنزاف الموارد وتدهور البيئة البحرية. يهدف إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للصيادين والمجتمعات المحلية، والحفاظ على صحة النظم البيئية البحرية[54].

من أجل تحقيق التنمية المستدامة لمصايد الأسماك، يجب تحسين نظم الادارة واجراء تغييرات في منظور أصحاب الشأن الرئيسيين للتركيز بدرجة أكبر على النتائج على المدى البعيد. وسوف يتطلب ذلك:

- الوعي بالعوامل التي تتجاوز المجال التقليدي لإدارة المصايد؛
- ادماج ادارة مصايد الأسماك بصورة أفضل في ادارة المناطق الساحلية؛
- التحكم في النشاطات البرية التي تحدث تدهورا بالبيئة البحرية؛
- زيادة الرقابة على الوصول الى الموارد المشتركة؛
- تقوية المؤسسات والأطر القانونية؛
- زيادة مشاركة جميع أصحاب الشأن في عملية ادارة المصايد؛
- النهوض بعملية جمع وتبادل المعلومات بشأن مصايد الأسماك وبيئتها؛
- تقوية نظم الرصد والرقابة والانفاذ؛
- تحسين فهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك؛
- تدابير لمعالجة الشكوك والتقلبات في الموارد الطبيعية وديناميكية النظام الإيكولوجي؛
- تعزيز التزام المجتمع المحلي بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية[55].

كما ينبغي في إدارة مصايد الأسماك تشجيع المحافظة على جودة الموارد السمكية وتنوعها وتوافرها بكميات كافية للأجيال الحاضرة والمقبلة في سياق الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر والتنمية

[54] Alberto Gonzalo Sanz, Pêcher de manière responsable pour des océans durables, FAO, l'année 2025.

[55] قسم الموارد السمكية في منظمة الأغذية والزراعة، مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية، الخطوط التوجيهية الفنية للصيد الرشيد – العدد رقم 8 – روما، منظمة الأغذية والزراعة، 2000، الصفحة3.

المستدامة، وهذا من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة و المتمثلة في الهدف 14 و المتعلق بالحفاظ على المحيطات و البحار و الموارد البحرية، و الهدف 2 والمتمثل في القضاء التام على الجوع، فالغاية من هذه الأهداف، الحد من التلوث البحري، زيادة الفوائد الاقتصادية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، زيادة المعرفة العلمية و البحث و التكنولوجيا من اجل صحة المحيطات، حماية النظم البيئية و استعادتها كما جاء في المادة 145 من اتفاقية الأمم المتحدة للقانون الدولي للبحار، دعم صغار الصيادين ، وكذا تنظيم الصيد بشكل فعال و انهاء الصيد الجائر والغير قانوني والغير المبلغ عنه وغير المنظم، وذلك من خلال منع الافراط في الصيد، واستخدام أدوات الصيد الممنوعة، كما يجب على الدول اتخاذ التدابير لإعادة تجديد المخزونات السمكية بقدر الإمكان وعندما يقتضي الأمر ذلك.

والشكل التالي يوضح الأهداف 17 للتنمية المستدامة:

الشكل رقم02: الأهداف 17 للتنمية المستدامة



المصدر: اليونسكو، اليونسكو واهداف التنمية المستدامة، تم النشر 2015/09/28 منقول من موقع https://www.unesco.org/ar/articles/alywnskw-wahdaf-altnmyt-almstdamt تاريخ الزيارة 2025/07/22، 23:15.

ثانيا: مكافحة الصيد الغير قانوني والغير المبلغ عنه وغير المنظم

ويتمثل الصيد غير القانوني في الانشطة التي تقوم بها السفن الاجنبية في المياه الواقعة تحت سيادة بلدٍ ما، من دون موافقتها، أو بطريقة تتعارض مع قوانينها وتشريعاتها، أو الأنشطة التي تقوم بها سفن تحمل علم بلدان تعتبر أطرافاً في الهيئات الاقليمية لإدارة مصايد الأسماك ذات الصلة، ولكنها تعمل بطريقة تتعارض مع اجراءات الحماية والادارة المعتمدة من قبل هذه الهيئات والتي تلتزم بها هذه البلدان، أو البنود المعنية في القانون الدولي المطبق؛ أو تنتهك القوانين الوطنية او الالتزامات الدولية بما في ذلك تلك التي تلتزم بها البلدان المتعاونة في الهيئات الاقليمية لمصايد الأسماك ذات الصلة. والصيد غير المبلغ عنه يشير إلى أنشطة الصيد الغير مبلغ عنها أو المبلغ عنها بشكل خاطئ إلى السلطة الوطنية المختصة، بما يتعارض مع القوانين والأنظمة الوطنية

المتبعة؛ أو أنشطة الصيد في مجال اختصاص منظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك غير المبلغ عنه إلى أنشطة الصيد التي غير المبلغ عنها أو المبلغ عنها بشكل خاطئ، بما يتعارض مع إجراءات الإبلاغ الخاصة بتلك المنظمة. يشير الصيد غير المنظم إلى أنشطة الصيد: في مجال تطبيق منظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك الأنشطة المنفّذة من قبل سفن بدون جنسية، أو السفن الذين يرفعون علم دولة ليست طرفًا في تلك المنظمة، أو من قبل كيان صيد، على نحو يتعارض مع تدابير الحفظ والإدارة لتلك المنظمة؛ أو أنشطة الصيد المُمارسة في مناطق أو أرصدة سمكية لا تعتمد تدابير التطبيق والحفظ أو الإدارة، وحيث تتم أنشطة الصيد بطريقة تتعارض مع مسؤوليات الدولة عن الحفاظ على الموارد البحرية الحية بموجب القانون الدولي.[56]

وهناك عدة إجراءات نصت عليها اتفاقية قانون البحار لعام 1982 والاتفاق الملحق بها لعام 1995.

أ- **إجراءات تنظيم الصيد في البحر الإقليمي:** على حسب ما نصت عليه المادتين 21 و19، فالدولة الساحلية لها كامل الحق السيادي على جميع الثروات البحرية الموجودة داخل البحر الإقليمي، بحيث يخضع الصيد في هذه المنطقة الى التنظيم والاشراف الكامل من قبل الدولة الساحلية، فهي التي تقوم بإصدار رخص الصيد للسفن الأجنبية، كما لها الحق في تفتيش السفن المخالفة لقوانينها وأنظمتها والقبض عليها ومتابعتها قضائيا امام محاكمها الوطنية.

ب-**إجراءات تنظيم الصيد البحري في المنطقة الاقتصادية الخالصة:** لقد منحت اتفاقية قانون البحار في موادها 55 و75 لدول الساحلية الحقوق السيادية لاستكشاف واستغلال وحفظ وإدارة الموارد البحرية الحية والغير الحية الموجودة في مياه وقاع وباطن المنطقة، اما المادة 61 من نفس الاتفاقية قررت منح الدول الساحلية:

- الحق في تحديد كمية الصيد المسموح بصيدها من مواردها الحية في منطقتها؛
- مراعاة أنماط الصيد والترابط بين السلالات السمكية وتتبع معايير دولية للحد الأدنى الموصى به بوجه عام؛

[56] الأمم المتحدة الاسكوا، الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، منقول عن موقع https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/ تاريخ الزيارة 2025/07/16 على الساعة 22:00.

♦ تبادل المعلومات العلمية والإحصائية عن كمية الصيد، وبحفظ البيانات المتعلقة بالأرصدة السمكية، ويكون ذلك عبر المنظمات الدولية المختصة سواء كانت إقليمية او غير إقليمية، وباشراك جميع الدول المعنية بما فيها تلك التي تسمح لرعاياها بالصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة؛

♦ السماح لدول أخرى بالصيد في المنطقة في حالة رؤية الدول الساحلية عجزها عن تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها البحرية الحية، وذلك بموجب اتفاقيات تعقده مع هذه الدول، والتي عليه ان تلتزم باتباع واحترام القوانين والأنظمة التي تضعها الدول الساحلية[57].

ت-إجراءات تنظيم الصيد في أعالي البحار: بسبب زيادة التنافس بين الدول في استغلالها لمصالح اقتصادية، ما زالت تعاني مصائد الأسماك البحرية في أعالي البحار من مشاكل عديدة، من بينها الافراط في الاستغلال وانقراض العديد من الأنواع السمكية.

كما ان الصيد بأعالي البحار لا يقتصر فقط على الدول الساحلية فقط، بل يشمل الدول الغير ساحلية، بحيث من حقها ان تدير سفن تحمل علم هاته الدول، بشرط التقيد باحترام القوانين الواردة في المواد 117الى120 والتي نصت على المحافظة على الموارد الحية، وواجب التعاون الدولي من اجل إدارة وحفظ الصيد البحري[58].

ث-الإجراءات الخاصة بصيد بعض الأنواع السمكية:

تعتبر الأسماك من الثروات غير الثابتة أي متحركة ويصعب تحديد مكانها وزمانها، لذا اولت اتفاقية 1982 اهتماما ورعاية خاصة لبعض الأصناف السمكية وبينت الاحكام المتعلقة بها وحثت الدول على التعاون فيما بينها من اجل حفظها وحمايتها، واعطت الحق في حظر استغلالها او تقييده او تنظيمها، ففي المادة 65 نصت الاتفاقية على حق الدول الساحلية في حظر صيد الثدييات البحرية وحمايتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة[59].

2-3 التعاون والاتفاق الدولي

ويتم ذلك من خلال تبادل المعلومات كما نصت عليه المادة 200 من اتفاقية قانون البحار، وتكون اما مباشرة او عن طريق المنظمات الدولية، وذلك بهدف القيام ببرنامج البحث العلمي، وكذا

---

[57] المواد 55،61،75 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، الصفحة 61.

[58] المواد 117، 120 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، الصفحة 81.

[59] رفيق صبحي، التدابير والإجراءات القانونية الدولية لمكافحة الصيد الغير قانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد2، سبتمبر 2021، الصفحة 510،515

تشجيع تبادل المعلومات والبيانات، وخاصة عن التلوث الحاصل في المحيطات والبحار وتقييم طبيعة التلوث ووسائل علاجه، وكذلك تبادل البيانات الإحصائية حول المخزون السمكي وكمية الإنتاج، لهذا فالتعاون بين الدول والمنظمات يساهم وبشكل كبير في إيجاد الحلول.

2-4 حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها:

تتكون من مجموعة من القواعد والمبادئ التي تهدف الى الحفاظ على سلامة البحار والمحيطات من التلوث والأنشطة الضارة، وهذا ما نصت عليه المواد 192 و193، أي ان جميع الدول ملزمة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، لذلك كانت هناك عدة اتفاقية دولية، من بينها مؤتمر ستوكهولم للتنمية البشرية برعاية منظمة الأمم المتحدة عام 1972 والذي كان بداية للوعي الجماعي بحتمية حماية البيئة وصيانتها، وهذا ما حفز الكثير من التشريعات الدولية والإقليمية وهذا ما سيتم توضيحه.

- **الاتفاقيات الدولية:**

- مؤتمر ستوكهولم الذي نص على منع التلوث الناتج عن تصريف الفضلات والمواد الأخرى، وهذا من اجل السيطرة على التلوث، ودخل حيز التنفيذ عام 1975 الى عام 2016، وتضمنت 89 طرف.
- اتفاقية لندن لسنة 1973 حول الحماية من التلوث بالسفن، وجاءت هذه الاتفاقية كنتيجة لعدم كفاية اتفاقية لندن لسنة 1985 حول منع التلوث بالزيت، وزيادة حوادث السفن والناقلات التي تحمل المواد البترولية، وكل هذا جعل المنظمات الدولية تعقد مؤتمر لمنع تلوث البيئة البحرية من السفن؛
- معاهدة نيويورك عام 1976، والتي ألزمت حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية او عدائية؛
- اتفاقية جنيف 1949، وتمثلت في مادتين، المادة الأولى وهي 35/3 والتي تنص على:" يحظر استخدام وسائل او أساليب للقتال، يقصد بها او قد يتوقع منها ان تلحق بالبيئة الطبيعية اضرارا بالغة واسعة الانتشار، وطويلة الأمد"، بينما المادة 55/2-1 تلتزم بالعموم الاهتمام بحماية البيئة الطبيعية اثناء إدارة الاعمال العسكرية، غير انه يعتمد على حماية السكان المدنيين وصحتهم.
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، وتعتبر من اهم الاتفاقيات في حماية البيئة البحرية من التلوث، ومن جميع مصادره فهي قامت بوصفها بشكل عام وشامل، فقد نظمت هذه الاتفاقية

حماية البيئة البحرية بإيرادها لجملة من الاحكام العامة، وتعتبر بمثابة المبادئ التوجيهية الملزمة لأطرافها، ومن ثم قامت بالفصل في احكام الحماية من كل نوع من أنواع الملوثات، سواء كانت من البر او من استغلال واستكشاف البحار الخاضعة للولاية الوطنية والخارجة عنها، كما جاءت اكثر تفصيل بالنسبة للأحكام المقررة لحماية البيئة البحرية من تلوث السفن والناقلات باعتباره اكثر المصادر تلويثا، وكذا خصصت الاحكام و الالتزامات لكيفية تنفيذها والتي تكون من اختصاص الدولة الساحلية او دولة العلم ودولة الميناء.

- **الاتفاقيات الإقليمية:**

- اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط لعام 1976 المعدلة عام 1995، والمتعلقة بمنع ومكافحة التلوث الناجم عن السفن والطائرات والمصادر البرية، وتعتبر من أبرز الاتفاقيات التي تهدف الى تحقيق تعاون دولي من اجل إيجاد منهج ومنسق وشامل لحماية البيئة البحرية؛
- اتفاقية الكويت لسنة1978 وجاءت في إطار شامل للسيطرة على التلوث البحري، وتهدف هذه الاتفاقية الى التعاون والتنسيق في العمل على أساس إقليمي لحماية البيئة البحرية لمنطقة الخليج العربي[60].

- **المنظمات الدولية في مجال حماية البيئة البحرية:**

فهي تعتبر من اهم الفاعلين لحماية البيئة عامة والبيئة البحرية خاصة، وتتمثل اهم المنظمات في:

برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

تتمثل اهم أولوياته في:

- تبادل المعلومات عن التكنولوجيا السليمة بيئيا؛
- نظام للرصد والتقييم والانذار المبكر في مجال البيئة؛
- تشجيع النشاط البيئي حول العالم وزيادة الوعي بقضايا البيئة؛
- التسيير العقلاني والرشيد للموارد الحية والبحرية وغيرها؛
- حث الدول للحفاظ على النظام البيئي الطبيعي للأرض وترشيد استغلال الثروات الحية.

المنظمة البحرية الدولية:

من أبرز مهامها:

---

[60] مهدي جمال، الجهود الدولية في مجال حماية البيئة البحرية، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد السابع، العدد الأول، السنة 2023، الصفحة 1059.

- وضع اليات للتعاون الدولي فيما يخص السلامة البحرية وحماية الأرواح في البحار والمحيطات من كل اشكال التلوث؛
- تبني المعايير العملية بشأن السلامة البحرية وحل مشاكل التلوث البحري من السفن وبيان الجوانب القانونية بشأنها.

منظمة السلام الأخضر الدولية:

وتسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في:

- حماية الموارد البحرية، كالحيتان المعرضة للانقراض بسبب الصيد العشوائي؛
- وضع حد للأسلحة النووية بما في ذلك التجريب عليها؛
- السعي من اجل الحفاظ على البيئة والعمل على منع التلوث.

الصندوق الدولي لصون الطبيعة:

وتتمثل رسالته في:

- المحافظة على الوسط الطبيعي والمسارات الايكولوجية الرسمية للحياة على الأرض؛
- السعي لإيقاف تدهور البيئة الطبيعية لكوكب الأرض؛
- انشاء المحميات البحرية للحيتان والدلافين والفقمات؛
- تنفيذ البرامج لحماية مناطق تفريخ السلاحف البحرية؛
- وضع مقاييس والتشجيع على حفظ هذه الثروات البحرية من الاستغلال العشوائي واستقرار الرصدة البحرية[61].

المطلب الثاني: القانون الوطني للصيد البحري وتربية المائيات

الفرع الأول: القوانين المتعلقة بتنظيم الصيد البحري

ا. مناطق الصيد البحري في الجزائر:

يحدد المشرع الجزائري في قانونه المناطق التي يسمح له بممارسة الصيد البحري فيها وفق شروط وتتمثل هذه المناطق في:

[61] مهدي جمال، الجهود الدولية في مجال حماية البيئة البحرية، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد السابع، العدد الأول، سنة 2023، الصفحة 1066.

- **منطقة الصيد الساحلي:** وتكون مخصصة للسفن الجزائرية ذات حمولة بسيطة، ويكون النشاط الممارس داخل المياه الداخلية.
- **المنطقة الخاصة بالصيد عرض البحر:** حسب المادة 31 من القانون 01-11 فهو الصيد الذي يتم ممارسته داخل المياه الإقليمية

ومنطقة الصيد المحفوظة، ويكون للسفن الجزائرية في صيغ مختلفة سواء كانت تحمل العلم الوطني أو كانت مستأجرة أو مسيرة من قبل أشخاص جزائريين، لكن يمكن للسفن الأجنبية ممارسة صيد الأنواع كثيرة الترحال ما وراء 06 أميال بحرية من خطوط الأساس.

- **منطقة الصيد الكبير:** أي المناطق التي تملك فيها الجزائر الولاية إلا على السفن التي تحمل الراية الجزائرية دون الثروات البيولوجية لتلك المنطقة التي تقع وراء منطقة الصيد المحفوظة، إلا أن الجزائر تلتزم فيها باحترام الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وخاصة التي تحدد نصيب كل دولة في صيد نوع معين من الاسماك في فترة محددة وقد اختلفت هذه التقسيمات من قانون إلى آخر.

ب. شروط ممارسة الصيد البحري في الجزائر

وتتكون هذه الشروط من شقين شروط متعلقة بالأشخاص والتي تتمثل في تحديد صفة الصياد البحار والذي يعرفه المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي 03-481 في مادته 4 على انه:" كل شخص يمارس الصيد البحري التجاري.

- كل شخص يمارس الصيد البحري على متن مركبة صيد بحري.
- كل شخص مقيد في سجل رجال البحر يمارس الصيد الاحترافي بالغوص."

وتمنح صفة بحار حديث او مبتدئ لكل الاشخاص الذين بلغوا 16 سنة كاملة، وتابعوا دورة تكوينية في الصيد البحري بموجب رخصة استثنائية تسلمها الادارة المكلفة بالبحرية التجارية.

وكذلك من الشروط المتعلقة بالأشخاص صفة مجهز سفن الصيد البحري والذي عرفته المادة7 من المرسوم التنفيذي 03-481 في فصله الاول الفرع الثاني "انه يعتبر كل شخص طبيعي او معنوي يتولى استغلال سفينة او عدة سفن او بواخر الصيد البحري سواء كان مجهزا مالكا لها او مجهزا غير مالك لها".

وفي حالة عدم التسجيل لدى السلطة المكلفة بالصيد البحري يفرض القانون عقوبة تتمثل في السجن من (3) أشهر إلى ستة (6) أشهر أو دفع غرامة مالية من 200.000الى 500.000 دج.

ج- الترخيص او رخصة الصيد البحري

يتم منح رخصة وترخيص الصيد البحري وتجديدهما عن طريق طلب يقدم الى مديرية الصيد البحري للولاية ويكون من خلال تسديد اتاوة تحدد بموجب قانون المالية وهذا ما جاءت به المادتين 20 و21من المرسوم التنفيذي رقم 03-481.

أما رخصة الصيد البحري المسلمة لغرض ممارسة صيد الاسماك كثيرة الترحال والتي تكون بواسطة السفن الاجنبية او السفن المستأجرة تمنح من طرف الوزير المكلف بالصيد البحري بعد موافقة وزير الدفاع (المادتين 19-02) وتكون مدة صلاحية الرخصة سنة واحدة مع الاخذ بعين الاعتبار فترة غلق صيد الاسماك كثيرة الترحال.

❖ **القوانين المتعلق بالمحافظة على الموارد البيولوجية**

من الشروط الاساسية في الصيد والتي تساهم في استدامة الموارد البيولوجية، المحافظة عليها وذلك من خلال تحديد:

أ- الحصص المسموح بها للصيد

حيث يتم توزيعها لكل سفينة مع احترام الحصة المخصصة للجزائر من طرف اللجنة الدولية للمحافظة على اسماك التونة بالمحيط الاطلسي بحيث يسمح لكل سفينة مشاركة في حملة الصيد والمرخص لها بصيد التونة الحمراء صيد 5% عن غير قصد والتي يكون ونها من 8 الى 30 وطولها ما بين 75 الى 115 سم كحد اقصى.

ب-الفترات القانونية للصيد

فقد خص قانون الصيد البحري الجزائري نصين، نص خاص بالفترة المسموحة للصيد ونص خاص بالفترة الممنوعة للصيد، فبالنسبة للأسماك كثيرة الترحال يسمح صيدها في المياه الخاضعة للقضاء الوطني في أوقات محددة فقط، اما بالنسبة لسفن الصيد التي تصطاد بحبال الصنانير والشباك الكيسية فتحظر عليها الصيد من 1 جوان الى 31 ديسمبر من كل سنة ليلا ونهارا، وهذا ما جاءت به المدة 55 من القانون 01-11.

اما بالنسبة للتونة الحمراء فيسمح بصيدها خلال الفترات التالية: من 01 جوان الى 31 ديسمبر بالنسبة لسفن الصيد بواسطة حبال الصنانير ويفوق طولها 24 مترا.

وما بين 26 ماي و01يوليو بالنسبة لسفن الصيد بواسطة الشباك الكيسية.

❖ **القوانين المتعلقة بحفظ الصحة والنظافة والمراقبة الصحية على منتوجات الصيد البحري وكذا النقل**

لضمان صحة المنتجات البحرية وتسهيل عملية بيعها ونقلها كان لابد على الدولة وضع اطباء بيطريين ومفتشين بيطريين متخصصين في موانئ الصيد البحري، وذلك لمراقبة سلامة وصحة المنتجات السمكية، كما ألزمت وزارة الصيد البحري على الصيادين والوكلاء والتجار من حيازة وثيقة بيطرية تثبت صحة المنتجات مما يسهل عملية بيعها ونقلها ما بين الولايات.

والفصل الخامس من المرسوم التنفيذي 04-189 يحدد جميع الشروط التي يجب ان تكون عليها منتجات الصيد البحري اثناء بيعها والتي تتمثل في:

- حفظ منتجات الصيد البحري في درجة حرارة ما بين 0م و2ْ م؛
- ان تكون الرفوف مهيأة بحيث تسمح بتسرب الماء الناتج عن ذوبان الثلج دون الحاق الضرر بالمنتجات الموضوعة في الاسفل وان تكون هذه الرفوف موضوعة في مكان مرتفع؛
- ان تكون منتجات الصيد البحري مغطاة بالثلج اثناء عرضها للبيع وان تكون كمية الثلج كافية لتغطية المنتجات؛
- ان تكون في صناديق مفرزة على حسب النوعية والحجم؛

اما الفصل الرابع من نفس المرسوم التنفيذي يحدد شروط نقل منتجات الصيد البحر والمتمثلة في:

- ان تكون وسيلة نقل المنتجات البحرية مجهزة ومنشأة بصفة تضمن المحافظة على درجات الحرارة المحددة؛
- ان تكون الجوانب الداخلية لهذه الوسائل ملساء وسهلة التطهير ؛
- يجب ان يكون جهاز قياس درجة الحرارة موجودة في المستودعات ووسائل النقل.

❖ **القوانين المتعلقة بوكيل تاجر الجملة وتسويق منتجات الصيد البحري**

لقد حدد القانون شروط ممارسة نشاط الوكيل تاجر الجملة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 14-165 وطبقا لأحكام المادة 25 من القانون 04-08 والمتمثلة في:

ان يحصل على ترخيص من قبل المدير الولائي للصيد البحري والموارد الصيدية لمزاولة نشاطه؛ ان يضمن استمراريته في نشاط بيع المنتجات السمكية، وفي حالة عدم استطاعته المواصلة في هذا النشاط ابلاغ مدير الصيد البحري والموارد الصيدية؛ في حالة توقف الوكيل تاجر الجملة لثلاثة اسابيع دون تقديم اي تبرير تقوم مديرية الصيد البحري بإعذاره لمزاولة نشاطه خلال مدة ثمانية (8) ايام إبتداءا من تاريخ التبليغ وفي حالة تجاوز المدة تعلق رخصته وتسحب بعد مدة 21 يوم من تبليغ الاعذار.

اما فيما يخص تسويق المنتجات السمكية لابد من احترام الاحجام الدنيا للموارد البيولوجية والتي يعبر عنها بالطول وبالقطر او بالوزن، وهذا ما أوضحته المادة 53 من القانون 01-11 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات والذي " يمنع قنص أو حيازة أو استيداع أو نقل أو معالجة أو بيع أنواع أو منتجات الصيد التي لم تصل الحجم التجاري المحدد والتي حظر قنصها ".

ويعاقب كل من قام باصطياد المنتجات التي لم تبلغ الحجم القانوني بالحبس من ثلاثة (3) إلى ستة (6) أشهر، أو يدفع غرامة مالية من 200.000 إلى 500.000 دج.

الفرع الثاني: القوانين المتعلقة بتربية المائيات

اقر المشرع الجزائري في مرسومه التنفيذي 04-373 والمرسوم التنفيذي07-208، عن كيفية ممارسة نشاط تربية المائيات ويكون ذلك اما بموجب عقد امتياز او عن طريق ترخيص يمنح لمستغل هذا النشاط.

أ. ممارسة نشاط تربية المائيات بموجب عقد امتياز

من اجل ممارسة نشاط تربية المائيات، نص المشرع الجزائري على مجموعة من الإجراءات التي يجب ان تتوفر فيمن يريد انشاء مؤسسة لتربية المائيات والمتمثلة في:

- **الطبيعة القانونية لعقد الامتياز:**

يعرف القانون الجزائري عقد امتياز انشاء مؤسسة تربية المائيات على انه:" العقد الإداري الذي تمنح إدارة الأملاك الوطنية بواسطته شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية او معنويا يخضع للقانون الجزائري مساحات برية او مائية".

فمن خلال ذلك يعتبر هذا العقد عقد اداري وبالتالي فهو يخضع الى النظرية للعقود الإدارية لكن في الفقرة الثالثة من المادة 04-373 نصت على انه لا يتم اعداد الامتياز الا بعد ترخيص يمنح من طرف وزير الصيد البحري، وهذا ما يجعل الامتياز متوقف على ترخيص صادر من وزير الصيد البحري، فهو بطبيعته عبارة عن قرار اداري صادر عن سلطة إدارية.

- **شروط منح عقد الامتياز:**

لإنشاء عقد الامتياز يجب المرور بتجهيز ملف على حسب المادة9 من المرسوم04-373 الصادر عن وزارة الصيد البحري، ويحتوي الملف على عدة مراحل تتمثل في:

- **تكوين الملف:**

يجب على الأشخاص الراغبين في ممارسة نشاط تربية المائيات تكوين ملفين، ملف اداري وملف تقني:

- **الملف الإداري:**

يتكون من وثائق خاصة بالأشخاص طبيعيين كانوا او معنويين، والمطالبين بالاستفادة من الامتياز، ويتمثل في:

☜ **ملف الشخص الطبيعي:** ويكون عن طريق استمارة قانونية وفق نموذج الملحق بالقرار الوزاري بالإضافة الى نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، ومستخرج من صحيفة السوابق العدلية، وشهادة الجنسية، الحالة المدنية، وشهادة كشف الضرائب، بالإضافة الى ارفاق ملفه بدفتر الشروط الذي يقوم صاحب الطلب بتوقيعه شخصيا.

☜ **ملف الشخص المعنوي:** بالإضافة الى ملئ الاستمارة القانونية، يقدم الشخص المعنوي نسخة من القانون الأساسي للمؤسسة، ونسخة من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية المتضمنة انشاء الشركة، وارفاق الملف بدفتر الشروط الذي يقوم بتوقيعه مسير الشركة.

- **الملف التقني:** ويكون ملف موحد للأشخاص سواء كانوا طبيعيين او معنويين ويكون ذلك عن طريق دراسة جدوى ومخطط اجمالي للمشروع، بالإضافة الى تقديم تقرير يتعلق بتقييم اثار انشاء المؤسسة على البيئة ونتائج التحاليل المحددة في الملحق الثاني للقرار الوزاري.

- **منح الامتياز:**

قد تم تأسيس لجان على مستوى كل ولاية وتكون تحت سلطة الوالي، والتي تتكفل بمنح الامتيازات وتتكون من مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية، الأملاك الوطنية، الموارد المائية، المصالح الفلاحية، السياحة، النقل، بالإضافة الى محافظ الغابات ومفتش البيئة.

وبعد ذلك تقوم اللجان سابقة الذكر بدراسة الملف وإعطاء رايها التقني بشأنه سواءا بالقبول او بالرفض مع التعليل، كما يمكن لصاحب الطلب ان يقدم طعنا إداريا في مدة شهرين من يوم إبلاغه بالرفض، وهذا ما نصت عليه المادة 13 من المرسوم373، حتى تجتمع اللجان مرة أخرى من اجل البث فيه، كما كان على المشرع ان يمنح لصاحب الطلب فرصة الطعن القضائي، وهذا لتمكين القضاء من فرض رقابته على اعمال الإدارة، بالإضافة الى الخسائر المادية التي يتعرض لها صاحب الطلب من اي ايجار الأرض او شرائها الى اعداد الدراسات، فكان من الضروري منح الحق في الطعن القضائي امام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا.

ب. ممارسة نشاط تربية المائيات بموجب ترخيص اداري:

من اجل تمكين طالبي ممارسة أنشطة تربية المائيات، أصدر المشرع الجزائري مرسوم تنفيذي 07-208 الذي جاء بإجراءات جديدة لأصحاب الطلب بموجب ترخيص صادر عن مديرية الصيد البحري.

☜ **الطبيعة القانونية للترخيص المتضمن انشاء ممارسة تربية المائيات**

فالترخيص يعرف على انه:" الاذن الصادر من الإدارة المختصة بممارسة نشاط معين لا يجوز ممارسته بغير هذا الاذن وتقوم الإدارة بمنح الترخيص إذا توافرت الشروط اللازمة التي يحددها القانون لمنحه وتكاد تقتصر سلطتها التقديرية على التحقق من توافر هذه الشروط واختيار الوقت المناسب لإصدار الترخيص".

اما في المرسوم 06-198 في مادته4 فقد عرف الرخصة بانها:" تعد رخصة استغلال المؤسسة المصنفة التي تهدف الى تحديد تبعات النشاطات الاقتصادية على البيئة والتكفل بها، وثيقة إدارية تثبت ان المنشأة المصنفة المعنية تطابق الاحكام والشروط المتعلقة بحماية وصحة وامن البيئة المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما".

ومن خلال هذا التعريفين يمكننا القول ان الترخيص هو عبارة عن قرار اداري يأذن بممارسة تربية المائيات وفق اتباع الشروط من بينها حماية البيئة والصحة.

☜**شروط منح الترخيص لممارسة نشاط تربية المائيات**

ان مديرية الصيد البحري هي المختصة بمنح التراخيص لإنشاء مؤسسات تربية المائيات، من خلال المرسوم التنفيذي 07-208 فان على الطالب الترخيص ان:

- يقدم طلبه الى مديرية الصيد البحري، والذي يحدد فيه مكان إقامة مؤسسته، تحديد النوع المعني بالتربية، تقدير المنتوج المتوقع، تقديم عقد الامتياز اذ كانت الأرض الواقعة فيها المؤسسة تابعة لأملاك الدولة، وفي حالة كانت المؤسسة على ارض تابعة للخواص عليه تقديم سند الملكية او عقد الايجار لا يقل عن 25 سنة، بالإضافة الى كل هذا عليه تقديم تقرير حول تأثير هذا النشاط على البيئة، وارفاقه بتحاليل الواجب اجرائها؛
- يمنح صاحب الطلب الترخيص المسبق بعد دراسة ملفه من قبل إدارة الصيد البحري، وذلك للقيام بكافة الاشغال والتجهيزات المرتبطة بمشروعه لا سيما مسك السجل التجاري؛

- التحقق من مدى احترام صاحب الطلب للشروط والاحكام المنصوص عليها في الترخيص المسبق من طرف إدارة الصيد البحري، وذلك من اجل منحه الترخيص النهائي لإنشاء المؤسسة واستغلالها، وتكون مدة الترخيص 25 سنة قابلة للتجديد.

وفي حالة الرفض يمكن لصاحب الطلب تقديم الطعن في القرار في امدة شهرين من اشعاره بقرار الرفض.

المطلب الثالث: الحوكمة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات

أصبح قطاع الصيد البحري وتربية المائيات ذا أولوية على المستوى الدولي بصفة عامة، والمستوى الوطني بصفة خاصة، وذلك بسبب التحديات التي تواجه هذا المجال من تلوث، والصيد الغير قانوني، وهذا ما دفع المنظمات الدولية بوضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تهدف الى الاستغلال الرشيد للموارد البحرية، وكذا الحفاظ على البيئة البحرية.

الفرع الأول: الحوكمة الدولية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات

تعتبر حوكمة الصيد البحري وتربية المائيات إطارًا ضروريًا لضمان استدامة الموارد البحرية والحفاظ على الأمن الغذائي العالمي. وقد تطورت هذه الحوكمة من خلال جهود منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) التي أصدرت "مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد" عام 1995، والتي تشكّل مرجعًا رئيسيًا في إدارة الموارد السمكية بمبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة. كما تساهم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) والاتفاق المتعلق بتدابير دولة الميناء لمحاربة الصيد غير القانوني (PSMA) في تنظيم الأنشطة البحرية دوليًا، ومنع التجاوزات البيئية والاقتصادية، بالإضافة الى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني أهدافها[62].

كما تشمل حوكمة هذا القطاع وضع سياسات توازن بين حماية البيئة البحرية وتحقيق التنمية الاقتصادية، مع تعزيز التعاون بين الدول من خلال المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد (RFMOs)، والتي تلعب دورًا فاعلًا في مراقبة المخزونات السمكية العابرة للحدود وضمان توزيع عادل للموارد. كما تزداد أهمية الرقمنة والبيانات المفتوحة في دعم اتخاذ القرار المستند إلى الأدلة، وتحقيق الحوكمة الفعّالة[63].

[62] Karel Prinsloo, Illegal, Unreported and Unregulated (IUU) fishing, FAO, https://www.fao.org/iuu-fishing/international-framework/code-of-conduct-for-responsible-fisheries/en/ consulté 17/07/2025 a15 :00.

[63] OCDE, Fisheries and aquaculture, https://www.oecd.org/en/topics/fisheries-and-aquaculture.html

وفي ظل التحديات العالمية التي تطرأ على القطاع كالتغير المناخي والصيد الجائر، أصبحت الحوكمة التشاركية وإدماج المجتمعات المحلية في إدارة المصايد من الأسس الضرورية لضمان استدامة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات على المدى الطويل.

الفرع الثاني: حوكمة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر

تعتبر حوكمة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع الحيوي، الذي يُشكل مصدرًا مهمًا للأمن الغذائي وفرص العمل في المناطق الساحلية. وقد اعتمدت الجزائر في السنوات الأخيرة سلسلة من الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية مثل صدور القانون رق 01-11 المؤرخ في 3 يوليو 2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، والذي يعتبر الانطلاقة الأولى في تنظيم النشاط البحري في الجزائر وذلك من خلال تقديم التراخيص، تحديد فترات الراحة البيولوجية، تحديد مناطق الصيد وانواعه.

كما تعتمد الحوكمة في الجزائر على الفاعلين الرئيسيين في قطاع الصيد البحري، والمتمثلين في وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية، المديريات الولائية، المعهد الوطني للبحث، التعاونيات المهنية للصيادين، الجهات الأمنية كحرس السواحل، الوزارات الأخرى كوزارة النقل والتجارة.

فمن اجل النهوض بقطاع الصيد البحري في الجزائر كان لابد على الدولة والمساهمين في هذا القطاع تنظيم لقاءات دورية من خلال اشراك الصيادين والجمعيات والمديريات والغرف ومهني القطاع من اجل مناقشة اهم التحديات التي يواجهونها، وإيجاد حلول ترضي جميع الأطراف وكذا معرفة جميع السياسات والإجراءات، مما يساهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذا القطاع.[64]

وفي ظل تحسين قطاع الصيد البحري، اصبحت الدولة تهتم بأصحاب المشاريع المبتكرة والشركات الناشئة في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، لذا قامت بإنشاء مراكز بحث متخصصة في تطوير طرق الصيد البحري وتربية المائيات، وإدخال تكنولوجيا حديثة تساهم في زيادة الإنتاجية وتقليل التأثير البيئي، من خلال تقديم الدعم والتشجيع على المبادرات[65]، وتطوير نظام إحصائي جديد للصيد البحري وتربية المائيات والمتمثل في SSPAL-WEB فهو يسهل

Consulté 17/07/2025 a 15 :15.

[64] وكالة الانباء الجزائرية. (10 نوفمبر, 2024). *مكافحة الصيد البحري غير القانوني: الجزائر تتحصل على جائزة الامتثال للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط* .الموقع الرسمي https://www.aps.dz/ar/economie/170903-2024-11-10-17-28-44زيارة الموقع 2025/01/04 على الساعة 23:00.

[65] المركز الوطني للبحث و التنمية في الصيد البحري و تربية المائيات. *استراتيجية البحث في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات 2021-2025*. الموقع الرسمي https://www.cnrdpa.dz/ زيارة الموقع 2024/12/25 على الساعة 20:17

الإجراءات الإدارية وذلك من خلال نقل جميع البيانات المتعلقة بعدد سفن الصيد، أنواع المنتجات البحرية، كمية الإنتاج، الأحجام الدنيا للموارد البحرية، معرفة الاسعار...الخ، فهذا النظام يساهم في عملية اتخاذ القرار وكذا وضع السياسات والبرامج التنموية المتعلقة بالصيد البحري.

كما أطلقت عدة منصات من أجل تعزيز الكفاءة والشفافية في القطاع، ومن بين هذه المنصات نذكر: منصة إعانة، منصة ترخيص، منصة التكوين، تطبيق البحار[66].

ورغم هذه الجهود، لا تزال حوكمة القطاع تواجه تحديات كبيرة مثل ضعف التنسيق بين الفاعلين، والبيروقراطية، ونقص الشفافية في منح الرخص، إضافة إلى محدودية القدرات التقنية والبشرية لمراقبة نشاط الصيد وتربية المائيات بطريقة فعّالة. وهو ما يتطلب المزيد من الإصلاحات لتكريس حوكمة حقيقية قائمة على الأداء والمحاسبة والتنمية المستدامة.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه قطاع الصيد البحري وتربية المائيات

الفرع الأول: التحديات الدولية لحوكمة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات

تواجه الحوكمة الدولية للصيد البحري وتربية المائيات مجموعة من التحديات المعقدة والمتشابكة، والتي تؤثر على فعالية إدارة الموارد البحرية وتُعيق تحقيق الاستدامة الشاملة. من أبرز هذه التحديات:

- **الصيد غير القانوني وغير المبلّغ عنه وغير المنظم:(IUU Fishing)**

يُعد أحد أخطر التحديات التي تواجه المصايد العالمية، حيث يُسهم في استنزاف المخزونات السمكية، ويفرض منافسة غير عادلة على الصيادين الشرعيين، ويُكلّف الاقتصاد العالمي خسائر تقدَّر بـ 11 إلى 26 مليار دولار سنويًا.

- **التغيرات المناخية وتأثيراتها البيئية:**

تؤثر ظواهر مثل ارتفاع حرارة المحيطات، وتحمّض المياه، وتغير التيارات البحرية على توزيع الأسماك ونموها، مما يعقّد جهود الحوكمة ويزيد من هشاشة النظم البيئية البحرية.

- **ضعف القدرات المؤسسية والتقنية في الدول النامية:**

العديد من الدول الساحلية النامية تفتقر إلى البنية التحتية، والتجهيزات التكنولوجية، والكوادر

---

[66] وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية. (08 اكتوبر , 2024). *ندوة وطنيةحول رقمنة قطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية*. الموقع الرسمي https://mpeche.gov.dz/?p=10199 زيارة الموقع 2025/01/12 على الساعة 15:22

البشرية المؤهلة، مما يعيق تطبيق سياسات حوكمة فعّالة ورقابة حقيقية على نشاطات الصيد وتربية المائيات.

- **عدم التنسيق والتكامل بين السياسات الوطنية والإقليمية والدولية:**

يُلاحظ في كثير من الأحيان تضارب السياسات بين مختلف المستويات (محلية، وطنية، دولية)، ما يؤدي إلى ضعف في استمرارية التدابير وعدم فعالية التعاون بين الدول الساحلية.

- **نقص الشفافية والمساءلة في منح التراخيص وتوزيع الحصص السمكية:**

لا تزال بعض الدول تُعاني من ضعف في آليات الشفافية، ما يؤدي إلى سوء توزيع الموارد، والتجاوزات القانونية، وتفاقم عدم المساواة بين الفاعلين في القطاع.

- **التحديات التكنولوجية في تعميم أنظمة التتبع والمراقبة:**

رغم التطور الكبير في مجال الرقابة بالأقمار الصناعية وأنظمة التتبع الآني، إلا أن اعتماد هذه التكنولوجيا لا يزال محدودًا في العديد من الدول لأسباب مالية وتقنية، ما يضعف من قدرة الحكومات على تطبيق القانون ومكافحة الانتهاكات البحرية[67].

الفرع الثاني: تحديات حوكمة قطاع الصيد البحري في الجزائر

وتتمثل في:

– انتشار الصيد الجائر والغير قانوني؛

– عدم احترام فترات الراحة البيولوجية من قبل الصيادين؛

–الصيد في المناطق المحمية والتي تحافظ على الانواع البحرية؛

– استعمال وسائل الصيد المحظورة مثل الشباك الدقيقة، الديناميت...الخ؛

– وسائل النقل الغير مناسبة لمنتجات الصيد البحري وافتقارها لشروط النقل؛

– غياب التنسيق الكافي والتخطيط الجيد بين وزارة الصيد البحري(سابقا) وبين الوزارات الاخرى (البيئة، النقل، الصناعة...الخ؛

– التلوث البحري الناتج عن رمي الشباك التالفة، القارورات البلاستيكية، النفايات...الخ؛ وهذا ما يهدد الموارد البيولوجية؛

---

[67] FAO, The State of World Fisheries and Aquaculture Rome 2022, https://openknowledge.fao.org/items/11a4abd8-4e09-4bef-9c12-900fb4605a02 consulté 16/07/2025 à 20:30;P 03.

- دخول جميع الفئات المجتمعية الى موانئ الصيد خلال عرض المنتجات في المزاد العلني؛
- عدم احترام الوكلاء او تجار الجملة القوانين المفروضة عليهم؛
-تجاوز حصص الصيد المسموح بها، وخاصة فيما يتعلق بالأنواع المحددة مثل التونة الحمراء.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل يتضح ان حوكمة الصيد البحري وتربية المائيات تمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التوازن بين الاستغلال الاقتصادي للموارد البحرية، وبين الحفاظ على استدامتها البيئية، وهذا ما تسعى الجزائر الى الوصول اليه، عن طريق بناء منظومة حوكمة فعالة

ترتكز على البحث العلمي، التكوين، الرقابة، والتشريع، وهنا تبرز الحاجة الى تعزيز التنسيق بين الفاعلين، تحديث البيانات، تطوير اليات التقييم والمساءلة، وتوسيع التعاون الإقليمي والدولي.

وبالتالي فان مستقبل الحوكمة يعتمد على السياسات العمومية ومدى قدرتها على التحول من إدارة تقليدية الى إدارة تشاركية، وكذا تشجيع الاستثمار في التكوين والتكنولوجيا، وكذا التسويق المستدام.

الفصل الثاني: دور الدولة في تطوير الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات

تمهيد الفصل الثاني:

يأتي هذا الفصل لتسليط الضوء على دور الدولة في تطوير الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات، بحيث تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى الدور المحوري الذي تؤديه الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيهه من خلال السياسات العمومية والاستراتيجيات التنموية المختلفة، والتي تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاستغلال المستدام للموارد البحرية.

كما ترتبط فعالية الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات بدرجة كبيرة بمدى تدخل الدولة في توفير البيئة التنظيمية والمؤسساتية الملائمة، وتطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات اللوجستية، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز آليات الرقابة والتنسيق بين مختلف الفاعلين.

وبالتالي، يهدف هذا الفصل إلى دراسة السياسات العمومية المعتمدة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، وتحليل آليات واستراتيجيات تطوير الدائرة التسويقية للمنتجات البحرية، إضافة إلى إبراز دور الإدارة الحكومية والتعاون الدولي في دعم القطاع وتحسين أدائه. ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية تتناول السياسات العمومية للقطاع، وحوكمة تسويق منتجات الصيد البحري وتربية المائيات، ثم الإدارة الحكومية والتعاون الدولي في تسيير القطاع.

المبحث الأول: السياسات العمومية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر

إن السياسات العمومية في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، تُعدّ أداة محورية لضبط هذا النشاط الاقتصادي الحيوي وتنميته بما يضمن استدامة الموارد البحرية وتحقيق الأمن الغذائي، لذا فمنذ الاستقلال أقدمت الدولة بتبني مجموعة من البرامج والمخططات، كان أبرزها المخطط الوطني لتطوير الصيد البحري وتربية المائيات 2007–2030، الذي يهدف إلى تحديث البنية التحتية، تحسين شروط العمل، دعم المستثمرين والمهنيين، وتشجيع البحث العلمي والتعاون الدولي. وتعكس هذه السياسات حرص الجزائر على الموازنة بين متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة، والحفاظ على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي من جهة أخرى، في إطار مبادئ الحوكمة والتسيير المستدام للموارد.

المطلب الأول: ماهية السياسات العمومية

الفرع الأول: تعريف السياسات العمومية

تعتمد صياغة وإعداد السياسات العمومية على تركيز المجهودات الحكومية لمعالجة الاشكالات الموجودة والمتوقعة على عدة مستويات (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية، ...) واختيار الاليات والبدائل لمعايير الملائمة لحلها من خلال منهجية المفاضلة بين هذه الاليات وفق أداة علمية وموضوعية.

حيث عرفها جيمس أندرسون بأنها: "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة او مواجهة قضية أو موضوع"[68].

يعرف المعهد العالي للدراسات العمومية في فرنسا السياسة العمومية على أنها " هي مجموع القرارات والاعمال والتدخلات المتخذة من قبل الفاعلين المؤسساتيين والاجتماعيين لأجل إيجاد حلول لمشكل جماعي ما." ويعتبر جون كلود توينغ Jean–Claude Thoenig – السياسات العمومية على أنها " هي التدخلات التي تقوم بها السلطة باستعمال القوة العمومية والشرعية الحكومية في مجال محدد على مستوى المجتمع أو التراب"[69]

---

[68] لطفاوي محمد عبد الباسط، منصوري جواد، تطوير منظومة تقييم السياسات العمومية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 3 العدد1، سنة 2019، الصفحة 317.

[69] نادية الغبري، منقول من لموسوعة السياسية، https://sl1nk.com/nsehf0n ، تاريخ الزيارة 2026/02/15، على الساعة 15:25

لذا يمكننا القول بأن السياسات العمومية مجموعة من التدخلات والقرارات التي تقوم بها الدولة في مجال معين او نشاط معين، عن طريق مجموعة من الفاعلين، وذلك بهدف الاستجابة لحاجات المجتمع وتنظيم مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وتكون في العادة على شكل قوانين، مراسيم، مخططات أو برامج قطاعية، من أجل حل المشكلات العمومية، توجيه الموارد، وضمان التوازن بين متطلبات التنمية والاستقرار الاجتماعي. كما تقوم هذه السياسات على مبادئ المشاركة، الشفافية، والفعالية في التسيير، بما يجعلها أداة أساسية في تجسيد الحوكمة وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع.

الفرع الثاني: تعريف السياسات العمومية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر

وهي مجموع التدابير، البرامج، القوانين، والآليات التنظيمية التي تعتمدها الدولة عبر وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية، بهدف تنظيم واستغلال الموارد البحرية وضمان استدامتها، وتشجيع الاستثمار في تربية المائيات، وتطوير الهياكل القاعدية والتجهيزات، بما يحقق الأمن الغذائي، ويعزز مساهمة القطاع في تنويع الاقتصاد الوطني، مع مراعاة البعد البيئي وحماية النظم الإيكولوجية البحرية، في إطار مبادئ الحوكمة والتنمية المستدامة[70].

المطلب الثاني: أهمية السياسات العمومية في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر

إن السياسات العمومية في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، تكتسي أهمية بالغة كونها تمثل الإطار المنظم لاستغلال الموارد البحرية وتطويرها بما ينسجم مع الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة. فهي من جهة تسهم في:

❖ **تحقيق الأمن الغذائي**

- بحيث تهدف السياسات العمومية إلى ضمان تزويد السوق الوطنية بالمنتجات السمكية، خاصة مع ارتفاع الاستهلاك الداخلي وتزايد الطلب. الاهتمام بمجال تربية المائيات، حيث يُعد البديل الاستراتيجي لتعويض محدودية الإنتاج البحري الطبيعي[71].

[70] وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية *المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات 2007–2030*. الجزائر.

[71] وكالة الانباء الجزائرية، ستينية الاستقلال: الصيد البحري، من نشاط حرفي إلى قطاع يساهم في تعزيز الأمن الغذائي، ادرج يوم 26 اوت2022 منقول عن موقع https://www.aps.dz/ar/economie/130797-2022-08-26-13-43-53 تاريخ الزيارة 2025/09/10 على الساعة 22:00.

❖ **تنويع الاقتصاد الوطني**

- التشجيع على إدماج منتجات الصيد البحري وتربية المائيات ضمن الصادرات.
- تقليص الاعتماد على المحروقات كمصدر رئيسي للاقتصاد.

❖ **خلق فرص العمل والتنمية المحلية**

- يشغل القطاع مختلف الفاعلين فيه (صيادين، مربّي مائيات، تجار، ناقلين...).
- يساهم في إنعاش الاقتصاد المحلي بالمناطق الساحلية ويحد من البطالة.

❖ **تطوير البنية التحتية**

- بناء وتجهيز موانئ الصيد البحري.
- إنشاء أسواق جملة متخصصة، وحدات تبريد وتخزين، ومراكز تربية مائيات[72].

❖ **حماية البيئة البحرية**

- وضع آليات للحد من الاستغلال المفرط للثروة السمكية.
- إدماج مبادئ الاستدامة والرقابة البيئية في الاستغلال.

❖ **تشجيع البحث العلمي ونقل التكنولوجيا**

- دعم المخابر ومراكز البحث الجامعية في علوم البحار وتربية المائيات.
- الشراكات والتعاون الدولي لنقل الخبرات والتقنيات الحديثة.

❖ **تعزيز الحوكمة**

- إشراك مختلف الفاعلين: الدولة، القطاع الخاص، الجمعيات المهنية، المنظمات الدولية.
- اعتماد مبادئ الشفافية والنجاعة في إدارة القطاع.

المطلب الثالث: استراتيجيات ومخططات السياسات العمومية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر

لقد ارتأت الدولة عن طريق الوزارة المكلفة بالقطاع، بوضع استراتيجيات تنموية تتمحور على عدة مخططات وطنية وتتمثل في:

1- المخططات الخماسية الممتدة من 2001-2009:

➢ **المخطط الخماسي لتربية المائيات 2001-2005**

[72] بطاقة المعلوماتية والمؤشرات للاقتصاد الأزرق، منقول عن موقع https://www.economiebleue.dz/ar/ تاريخ الزيارة 2025/09/10 على الساعة22:10.

بغية الحصول على مصادر جديدة للأسماك، شرعت وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية في تطبيق المخطط الخماسي لتربية المائيات كون المخزونات السمكية تتميز بالمحدودية النسبية، ويهدف ذا المخطط

- خلق مناصب شغل مباشرة تقدر ب 60 الاف منصب، وحوالي 10 الاف غير مباشرة، حيث تشغل تربية المائيات في المياه الداخلية حوالي 10 الاف منصب؛
- انتاج إضافي بقدر 30 ألف طن، يوجه منه حوالي 3900 طن نحو التصدير بحيث تم انتاج حوالي 3850 طن في المرحلة الأولى 2002-2003؛
- تحصيل اتاوات هامة لصالح الخزينة مقابل عقود الامتياز المبرمة.

ان انجاز مشاريع تربية المائيات يتطلب توفر منشآت قاعدية وهياكل ضخمة وكذا الدعم المالي، بالإضافة الى توفير مفرخات طبيعية واصطناعية ومصانع انتاج الأغذية المركزة الموجهة للأسماك.

لذلك قامت الوزارة بتقسيم مخططها الخماسي لتنمية مجال تربية المائيات الى مرحلتين:

المرحلة الأولى: تمتد من 2001الى 2003 والتي سمحت من خلالها بإطلاق:

- 20 مشروعا للاستزراع الأسماك بصفة موسعة والتي كانت من قبل المتعاملين الخواص؛
- استزراع حوالي 17 مليون بلعوط عبر مختلف السدود والمسطحات المائية.

المرحلة الثانية: وتمتد من 2004الى2005 والذي يسمح:

- انشاء مزارع بحرية على طول الشريط الساحلي؛
- احداث مراكز وهياكل قاعدية للصيد القاري؛
- انشاء مزارع بحرية على طول الشريط الساحلي الوطني؛
- انشاء مستثمرات للأصداف البحرية والرخويات؛
- تعزيز أسواق المنتجات البحرية من خلال التنظيم والرقابة؛
- انشاء مفرخات متنقلة؛
- انشاء وحدات لصناعة الأغذية الموجهة لتربية المائيات؛
- تشجيع الاستثمار الوطني وتدعيم الشراكة في صناعة الاحياء المائية؛
- ترسيخ التوازن الجهوي وتثبيت السكان في الأرياف وتثمينها؛

- استغلال كامل للمسطحات والمجمعات المائية التي يمكن تثمينها في إطار تربية المائيات؛
- ترقية الصادرات وخلق مشاريع مدمجة مع مختلف نشاطات الصيد، الفلاحة، الصناعة، الرياضة، الترفيه؛

➢ **المخطط الخماسي للصيد البحري في المحيطات 2005-2009:**

وهذا المخطط يهدف الى الوصول بالإنتاج الوطني من الأسماك الى حدود 200 ألف طن سنويا، وخلق حوالي 50 ألف منصب شغل دائم، وذلك من أجل تطوير صناعة الصيد البحري وتكييفها مع المعطيات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ويكون ذلك من خلال:

- انشاء هياكل قاعدية جديدة من موانئ، ملاجئ صيد، ورشات التبريد، ورشات الدعم؛
- تجديد الاسطول وعصرنة تجهيزاته وتوفير قطع الغيار؛
- خلق هياكل التكوين والبحث العلمي في مجال الصيد البحري؛
- تشجيع الاستثمار الخاص والاجنبي في هذا المجال؛
- انشاء وتنظيم أسواق السمك؛
- التحكم في التسيير العقلاني والرشيد للمصيد السمكي البحري.

➢ **المخطط الخماسي لترقية الصيد الحرفي:** ويهدف هذا المخطط الى مكافحة الفقر، وذلك بالتعاون مع وزارة التضامن الوطني والذي جاء:

- تسهيل إجراءات الحصول على القروض والمساعدات المالية؛
- دعم اسر الصيادين الفقراء والبسطاء القاطنين على طول الشريط الساحلي والمقدر ب 26000 اسرة؛
- تسهيل إجراءات الحصول على القروض والمساعدات المالية[73].

2- المخطط التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

وسطرت له عدة خطط تنموية من أجل تنمية القطاع، وتطوير البنية القاعدية للقطاع في عدة مجالات من بينها الصيانة، وتوسيع الموانئ، وهذا البرنامج يعمل على:

- تطوير الموانئ النفطية وتأهيلها؛
- صيانة هياكل قاعدية وتطويرها؛

[73] بن لاغة محمد رضا، مرجع سبق ذكره، الصفحة 135،137.

- انجاز مرفأ للحاويات وتجهيزه على مستوى ميناء الجزائر، وكذا توسيع مرفأ وهران، وتهيئة مرفأ الحاويات بميناء جن جن، وإنجاز مرفأ متعدد الخدمات بميناء بجاية.

3- المخطط التوجيهي لتطوير الصيد البحري وتربية المائيات (2009-2015):

وكان يتمثل أهم أهدافه حول رفع الإنتاج إلى 274,000 طن سنويًا، منها 221,000 طن من الصيد البحري و53,000 طن من تربية المائيات، واستحداث 100,000 وظيفة بحلول عام 2025.

كما تتمثل استراتيجياتها في:

- تعزيز قدرات الصيد في أعالي البحار.
- تطوير صناعة بناء وإصلاح السفن.
- تحسين جودة المنتجات البحرية وتسهيل وصولها إلى الأسواق المحلية والدولية.
- تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للقطاع.

4- مخطط العمل لتطوير الصناعة الوطنية لبناء وإصلاح السفن (2020):

والذي يهدف إلى إطلاق برامج من أجل إعادة تأهيل وبناء سفن الصيد البحري، وكذا تعزيز قدرات الاصلاح والصيانة، وانشاء شركة أو مؤسسة وطنية متخصصة في بناء السفن وإصلاحها، ومن اهم استراتيجياته:

- دعم ورشات صناعة السفن الخاصة.
- تنمية قدرات الإصلاح والصيانة في موانئ الصيد البحري.
- تطوير استراتيجية للبناء الكبير وإصلاح السفن.

5- المخطط التوجيهي لتطوير الصيد البحري وتربية المائيات (2024-2029):

من اهدافه تحقيق إنتاج إجمالي يبلغ 200,000 طن بحلول عام 2030 وذلك من أجل تعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني، وتتمثل

استراتيجياته فيما يلي:

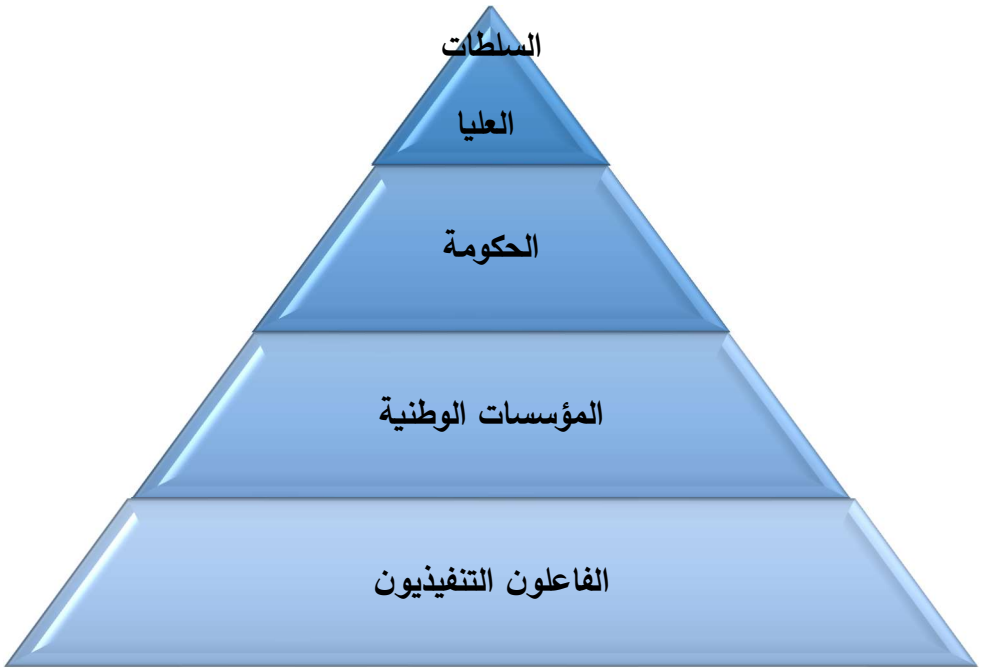
- الاستغلال الأمثل للأحواض القابلة لتربية المائيات.
- دعم ورشات إصلاح وبناء السفن.
- تعميم الحماية الاجتماعية للمهنيين.
- تشجيع الفلاحين على الاستثمار في تربية المائيات في المياه العذبة.[74]

[74] فاطمة الزهراء البحري، دور سياسة الصيد في تفعيل قطاع مصائد الأسماك وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر 2000 -2017، مجلة مدارات سياسية، المجلد 9 العدد1 سنة 2025، الصفحة 184-185.

المطلب الرابع: الفاعلون في السياسات العمومية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر

تعتبر السياسات العمومية ثمرة تداخل أدوار جميع الفاعلين في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، وهذا ما يعكس دور الحوكمة في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستدامة البيئية، وهذا ما يوضحه الشكل الاتي:

الشكل03: شكل هرمي يوضح الفاعلون في السياسة العمومية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالبة

1- **السلطات العليا:** وتتمثل في، **رئيس الجمهورية** والذي يحدد التوجهات الاستراتيجية الكبرى للتنمية الاقتصادية، **والبرلمان** الذي يشرع قوانين القطاع.

2- **الحكومة:** وتتمثل في:

- **وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية**، والمكلفة بالسياسات وتسيير القطاع ومتابعة القوانين[75].
- **وزارة الفلاحة والتنمية الريفية**، ومن مهامها توفير مساحات مائية داخلية لتربية الأسماك وادماج تربية المائيات في برامج الامن الغذائي.

[75] وكالة الانباء الجزائرية، تحديد صلاحيات وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية بمرسوم تنفيذي، نشرت يوم 7 افريل2020، منقول عن موقع https://www.aps.dz/ar/economie/86047-2020-04-07-16-45-13 تاريخ الزيارة 2025/09/12 على الساعة 15:53.

- **وزارة المالية**، تخصيص الإعانات والقروض الميسرة للمهنيين.
- **وزارة التجارة وترقية الصادرات**، تنظيم أسواق الجملة، ضبط الأسعار وحماية المستهلك، تسهيل عمليات التصدير نحو الأسواق الدولية.
- **وزارة البيئة والطاقات المتجددة**، مراقبة التلوث البحري، فرض احترام القوانين البيئية على وحدات الصيد والتحويل، الحماية البيولوجية.
- **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**، تطوير برامج تكوين مهندسين وتقنيين في الصيد البحري وتربية المائيات، دعم البحوث العلمية حول المخزون السمكي وتربية الأنواع الجديدة.
- **وزارة التكوين والتعليم المهنيين**، تكوين الصيادين في مجال الصيد، تنظيم دورات في الصيانة خياطة الشباك وتربية الأسماك.
- **وزارة النقل**، تسهيل نقل المنتجات البحرية من الموانئ نحو أسواق الجملة.
- **وزارة الداخلية والجماعات المحلية**، دعم المشاريع المحلية الخاصة بتربية المائيات، اشراك البلديات في تسيير الأسواق والموانئ الصغيرة.
- **وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي**، ادماج الصيادين في أنظمة الضمان الاجتماعي والتقاعد، تسهيل انشاء تعاونيات مهنية.
- **وزارة الدفاع الوطني**، وفيها **المصلحة الوطنية لحرس السواحل**، ومن مهامها في الأملاك العمومية البحرية وفي مختلف المناطق في المجال البحري الخاضع للسيادة والقضاء أو المسؤولية الوطنية طبقا للقوانين والنظم المعمول بها والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها الجزائر تساهم في حدود صلاحيتها في المراقبة الساحلية البرية بالتعاون مع مصالح الدرك الوطني، الأمن الوطني والجمارك الجزائرية، **الشرطة البحرية**، وتقوم بالسهر على الأمن العمومي في البحر بعمل وقائي و ردعي يتميز بمعاينة الجرائم و متابعة المخالفين، لاسيما في المجال الجزائي، الجمركي والملاحة البحرية، والصيد البحري، وتربية المائيات و حماية البيئة البحرية، المعالم ، النشطات المنجمية، المحروقات ،وحماية المواقع الأثرية و التاريخية، و كذا جمع المعلومات ذات الأهمية البحرية[76] .

[76] وزارة الدفاع الوطني القوات البحرية، منقول من موقع https://www.mdn.dz/site_cfn/sommaire/presentation/sngc_ar.php تاريخ الزيارة 2025/09/12 على الساعة 15:00.

3- المؤسسات الوطنية:

- **المؤسسة الوطنية لتسيير موانئ الصيد البحري وتربية المائيات SGPP**، وتهدف الى تحسين إدارة هذه الموانئ من خلال التحكم في التكاليف من خلال توحيد أدوات الإدارة والتشغيل، من أجل تطوير موانئ الصيد ودعم الأنشطة المربحة القادرة على تمكينها من تحقيق الاستقلال المالي وبالتالي الحفاظ على الوظائف[77].

- **المراكز الوطنية والجهوية للتكوين في الصيد البحري وتربية المائيات**، وتهدف الى تدريب وتأهيل مهنيين ومدربين لتلبية احتياجات القطاع من الكفاءات في مختلف مجالاته، مثل قيادة وتشغيل سفن الصيد، صيانة المعدات، تثمين المنتجات البحرية، وإدارة مزارع تربية الأسماك والمحار وغيرها من الكائنات المائية.

- **المعهد الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات CNRDPA**، ومن مهامها تقييم الموارد الصيدية ومتابعة استغلالها، المبادرة بنشاطات رائدة في مجال تربية المائيات، دراسة النظم البيئية المائية[78].

- **المعهد الوطني العالي للصيد البحري وتربية المائيات INSPA**، وتهدف الى تعزيز وتنفيذ جميع أنشطة التدريب الأولية والمستمرة والمتقدمة وإعادة التدريب في مجال صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ توفير تدريب مُصمم خصيصًا لتلبية احتياجات ومتطلبات المتخصصين في هذا القطاع والمستثمرين وقادة المشاريع الشباب؛ الدعم الفني ومتابعة المتخصصين؛ دعم خطط تطوير القطاع[79].

4- الفاعلون التنفيذيون:

- الصيادون التقليديون والصناعيون، ويمثلون القاعدة الإنتاجية؛
- المستثمرون في تربية المائيات؛
- ورشات بناء واصلاح السفن، ودعم الوسائل التقنية؛
- شركات التوزيع والتصدير، تسويق المنتجات وطنيا ودوليا؛

---

[77] موقع المؤسسة الوطنية لتسير موانئ الصيد البحري وتربية المائيات SGPP، https://www.sgpp.dz/ زيارة الموقع 2025/09/12، على الساعة 16:30.

[78] المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات، https://www.cnrdpa.dz/ تاريخ الزيارة 2025/09/12، على الساعة 18:50.

[79] المعهد الوطني العالي للصيد البحري وتربية المائيات INSPA، https://www.inspa-dz.org/archives/8 تاريخ الزيارة 2025/09/12 على الساعة 19:00.

- الجمعيات المهنية للصيادين، والتي تقوم بالدفاع عن حقوق النقابات من اجل تحسين ظروف العمل؛
- المجتمع المحلي الساحلي، ويعتبر المستفيد من فرص العمل والحصول على المنتجات البحرية.
- الاتحاد الأوروبي الذي يدعم مشاريع الاقتصاد الأزرق ومراقبة الصيد؛
- منظمة الأغذية والزراعة FAO تساهم في المساعدة التقنية والبحث التطبيقي؛
- منظمات بيئية ودولية لحماية التنوع البيولوجي.

المبحث الثاني: حوكمة تسويق منتجات الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر

تعتبر حوكمة التسويق لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر إحدى الركائز الأساسية لضمان التنمية المستدامة لهذا القطاع الاستراتيجي، حيث تهدف إلى إرساء آليات شفافة وفعالة لتنظيم عملية تسويق المنتوج البحري من مرحلة الإنزال في الموانئ إلى غاية وصوله إلى المستهلك المحلي أو الخارجي. وتقوم هذه الحوكمة على مبادئ أساسية مثل الشفافية، الرقابة، العدالة في توزيع العوائد، وترقية الجودة، مع إشراك مختلف الفاعلين من سلطات عمومية، مؤسسات مهنية، صيادين، ومجهزين. حيث إن اعتماد مقاربة الحوكمة في التسويق يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات البحرية الجزائرية، وتقليص دور الوسطاء غير الرسميين، وتشجيع التصدير بما يتماشى مع المعايير الدولية.

المطلب الأول: ماهية تسويق منتجات الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر

باعتبار تسويق منتجات الصيد البحري وتربية المائيات حلقة محورية في سلسلة القيمة الخاصة بالقطاع، فدوره لا يقتصر على نقل المنتجات من المنتج إلى المستهلك فقط، بل يشمل أنشطة متكاملة تتعلق بالفرز، التصنيف، الحفظ، النقل، التوزيع، والترويج. ويكتسي هذا النشاط أهمية اقتصادية واجتماعية بالغة، باعتباره أداة لضمان الأمن الغذائي، وتنويع مصادر الدخل، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات البحرية في الأسواق المحلية والدولية.

1- مفهوم تسويق منتجات الصيد البحري وتربية المائيات

ففي البداية تطرقنا الى تعريف التسويق بصفة عامة، ومن ثم تسويق المنتجات البحرية بصفة خاصة.

فقد عرف كوتلر التسويق على انه:" عملية اجتماعية إدارية يقوم بمساعدتها أشخاص معينون وجماعات منفردة بتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم من خلال انتاج السلع والقيم الاستهلاكية والتبادل كما يمكن تعريفه على انه عبارة عن فنّ البيع، والطريقة التي يتم بها عرض المنتجات والخدمات بصورة تجذب انتباه المستهلكين والعملاء، وتجلب الزبائن الجدد إلى السلعة أو الخدمة في القطاع التسويقيّ، وتعتبر كلمة تسويق، كلمة مشتقّة من السوق، وترتكز اهم اساسيتها في دراسة

السوق وتحديد الفئة المستهدفة من الزبائن، ومعرفة احتياجاتهم وطلباتهم ورغباتهم، والعمل على تحقيقها، وتحديد الأسعار، وضمان جودة المنتجات[80].

اما مفهوم تسويق منتجات الصيد البحري وتربية المائيات فقد عرفته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO على انه:" الأنشطة والعمليات التي تهدف إلى نقل المنتجات السمكية من المنتج إلى المستهلك في صورة تحقق له الفائدة الغذائية والاقتصادية، مع مراعاة متطلبات الجودة، المعايير الصحية، والقدرة التنافسية في الأسواق المحلية والدولية".

ومنه يمكننا القول ان تسويق منتجات الصيد البحري وتربية المائيات، يرتكز على عدة استراتيجيات ومبادرات تساهم في اطلاقها الدولة من اجل جذب أكبر عدد من المستهلكين، وذلك لتحقيق الامن الغذائي من جهة، وتحقيق الدخل الاقتصادي من جهة أخرى.

المطلب الثاني: استراتيجيات واليات تطوير العمليات التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر

ان آليات التسويق في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات ليست مجرد بيع وشراء، بل منظومة متكاملة ما جعل الدولة تساهم في عملية تطوير الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات من خلال عدة استراتيجيات تساهم في تعزيز القيمة المضافة للمنتجات البحرية وضمان استدامة الموارد البحرية في إطار مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتتمثل هذه الاستراتيجيات في:

✓ **الاستراتيجية التنظيمية:**

إصلاح المنظومة القانونية لتنظيم الأسواق (الجملة والتجزئة والتصدير)، من خلال نصوص ومراسيم ذات صلة، ومن بينها المرسوم التنفيذي رقم 04-188 المؤرخ 7 يوليو 2004 والذي يحدد كيفية الصيد، النقل، التسويق، المرسوم التنفيذي رقم 04-189 المؤرخ 7 يوليو فيما بينها[81]2004 والذي يضبط إجراءات النظافة والصحة العامة (النظافة الصحية)، المرسوم التنفيذي رقم 04-187 المؤرخ 7 يوليو 2004 ينص على الأجهزة الممنوعة في الصيد.

---

[80] رزان صلاح، مفهوم التسويق، مأخوذ من موقع موضوع والذي نشر 16 فبراير2016 https://mawdoo3.com/ تم زيارة الموقع ذ2025/09/26 على الساعة22:15.

[81] فيليب كوتلر، جون سوندرز، ارمسترونغ، فيرونيكا جونغ، التسويق- تطوره، مسؤوليته الأخلاقية، استراتيجيته- الجزء الأول، ترجمة مازن نفاع، دار النشر مؤسسة رسلان ودار علاء الدين السنة 2017، الصفحة 27.

- إنشاء مراكز وطنية وجهوية لتسويق المنتجات البحرية مثل، نقاط بيع مباشرة من المنتج إلى المستهلك والتي تكون عبارة عن مراكز تسويق الأسماك ومنتجات تربية المائيات، ففي شهر رمضان تم إطلاق عمليات بيع مباشر لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات في عدة ولايات جزائرية عبر نقاط بيع مباشرة أشرف عليها منتجو القطاع لتقليل الوسطاء وضبط الأسعار.

وفي مارس 2024، تم فتح أكثر من 174نقطة بيع مباشرة في حوالي 27 ولاية لتوزيع الأسماك ومنتجات الأحياء المائية مباشرة إلى المستهلك، من بينها الجزائر العاصمة، مستغانم، وهران...الخ اما في رمضان 2025، تم ذلك أيضاً بأكثر من 200 نقطة بيع، 150 منها مع CAPA، و50 نقطة مع الديوان الوطني لأغذية الانعام ONAB[82].

- تفعيل دور مديريات الصيد البحري والمنتجات الصيدية في مراقبة الجودة ومسار التوزيع.

✓ **الاستراتيجية الاقتصادية والتجارية:**

ويتم من خلال دعم إنشاء سلاسل تبريد وحفظ لضمان استمرارية العرض وجودة المنتوج، ووضع علامات الجودة والأصل (Label Algérien des Produits Halieutiques)لترويج المنتوج في الأسواق الداخلية والخارجية، وكذا تشجيع التصدير نحو أسواق المتوسط وأفريقيا من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية ودعم اللوجستيك البحري.

✓ **استراتيجية الاشهار والدعاية**

ويتم ذلك عن طريق إطلاق حملات توعوية وطنية للتشجيع على استهلاك المنتجات البحرية، وذلك بإشراك وسائل الإعلام والمؤثرين في تغيير السلوك الغذائي نحو منتجات البحر، وتنظيم معارض وطنية ودولية مثل صالون الصيد البحري وتربية المائيات SIPA بوهران للترويج للمنتجات الجزائرية.

الاستراتيجية التكوينية ". يشمل ذلك إنشاء معاهد ومراكز متخصصة في تكوين الصيادين، وتقنيي تربية المائيات، والعاملين في مجالات النقل والتخزين والتسويق، مع اعتماد برامج دراسية حديثة تتماشى مع المعايير الدولية، وكذا الرقمنة في التدريب عبر منصات تعليمية عن بُعد، ومحاكاة رقمية لتعليم تقنيات الصيد وتربية المائيات والتسويق، ما يسمح بتوسيع قاعدة المستفيدين وتسهيل الوصول إلى المعرفة المتخصصة.

[82] Algerie Eco, Ramadhan : plus de 200 points de vente directe des produits de la pêche et de l'aquaculture, 1 mars 2025, Ramadhan : plus de 200 points de vente directe des produits de la pêche et de l'aquaculture , consulté 11/10/2025 à 19 :35

المطلب الثالث: الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر

تشمل تسويق المنتجات البحرية جميع الأنشطة المتعلقة بتدفق الأسماك أو منتجات الأسماك من المنتجين (الصيادين ومربي الاسماك) إلى المستهلكين. ويكون الهدف من التسويق عادة هو تقليل الفجوة بين مناطق ندرة الأسماك ومناطق وفرتها مع تحقيق الربح. هناك بعض الخصائص والعناصر المشتركة في تسويق منتجات الأسماك والتي تتطلب مهارات خاصة لإدارتها. وتشمل هذه الجمع، التخزين، الفرز، التصنيف، التغليف، التعليم، التخزين والنقل. تُجرى هذه العمليات بواسطة وكلاء التسويق مثل، جمعيات وتعاونيات الصيادين، تجار الجملة، تجار التجزئة، البائعين والمستهلكين الذين هم اللاعبين الرئيسيين في قنوات التسويق. يمكن تقليل التحديات في تسويق الأسماك مثل فساد منتجات الأسماك، وعدم كفاية ومحدودية مرافق المعالجة، وضعف جودة منتجات الأسماك من خلال مراعاة المبادئ الأساسية للتسويق والعوامل التي تؤثر على البيع والشراء، الطلب والعرض لمنتجات الأسماك في الأسواق.[83]

ومن خلال هذا يمكننا توضيح كل مرحلة من مراحل تسويق منتجات الصيد البحري وتربية المائيات كالتالي:

1- تسويق منتجات الصيد البحري:

وتتم عبر عدة مراحل والتي تتمثل في:

- **الإنتاج:** تبدأ الدائرة عند الصيادين، الذين يمثلون المصدر الأساسي للمنتجات البحرية، في هذه المرحلة، تتدخل الدولة عبر دعم الوسائل التقنية (زوارق، معدات صيد، إلخ) لضمان إنتاج مستدام، كما تُلزم المنتجين باحترام القوانين الخاصة بجودة الصيد ومدة الراحة البيولوجية
- **الجمع والفرز:** وتأتي هذه العملية بعد جمع الأسماك، وتتم غالبا هي ظهر السفينة او في موانئ الصيد او مراكز التفريغ، حيث تفرز حسب النوع والجودة والحجم، تحت اشراف مصالح الصيد البحري والمصالح البيطرية للتأكد من مطابقة المنتوج للمعايير الصحية[84].

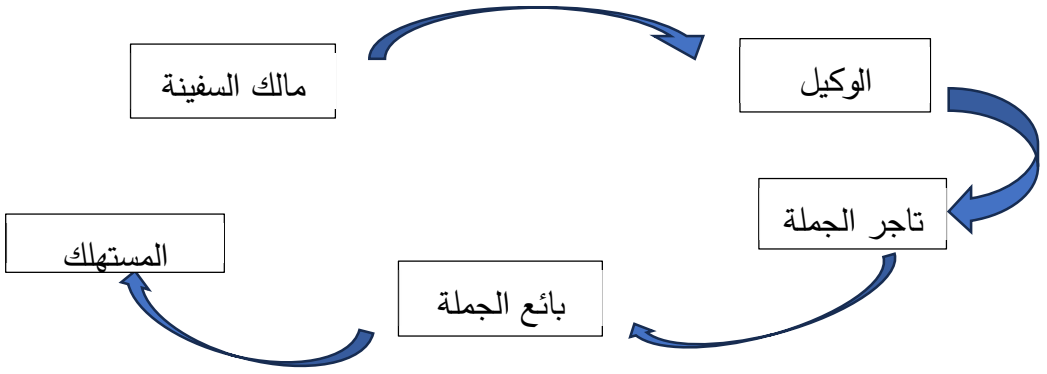
[83] : Asogwa VC, Asogwa JN. Marketing of fish products. Journal of Aquaculture & Marine Biology ,2019, P1.

[84] المرسوم التنفيذي رقم 06-408 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، المتعلق بتنظيم نشاطات الصيد البحري.

- **النقل والتخزين:** فهي تعتبر حلقة حساسة تضمن الحفاظ على جودة المنتوج من البحر إلى الأسواق، وتتم اشراف مديريات التجارة والصحة العمومية.
- **التحويل والتثمين:** تشمل هذه المرحلة تحويل المنتجات البحرية إلى سلع ذات قيمة مضافة (مثل التجميد، التعليب، والتجفيف).
- **التعبئة والتغليف:** تُعتبر التعبئة أداة تسويقية مهمة لتحسين صورة المنتوج وضمان جودته أثناء التوزيع، وذلك لحماية المنتوج من التلف، تحسين العرض التجاري، تسهيل النقل والتخزين[85].
- **التسويق بالجملة:** تُعد من أهم المراحل في الدائرة التسويقية، حيث تُعرض المنتجات في أسواق عبر نقل بري في شاحنات مبردة الجملة للمنتجات البحرية المعتمدة من الدولة، او تخزن في غرف تبريد محلية وجهوي

ويتم بيع المنتوجات عبر نظام المزاد العلنيenchères ، وهنا يستعد الوكلاء المعتمدين (mandataires). لاستقبال الأسماك المصطادة واحصاء كمياتها، وبدا التفاوض على أسعار البيع، وكل هذا يتبع مسار معين للوصول الى المستهلك كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم04: القناة التسويقية لمنتجات الصيد البحري في الجزائر



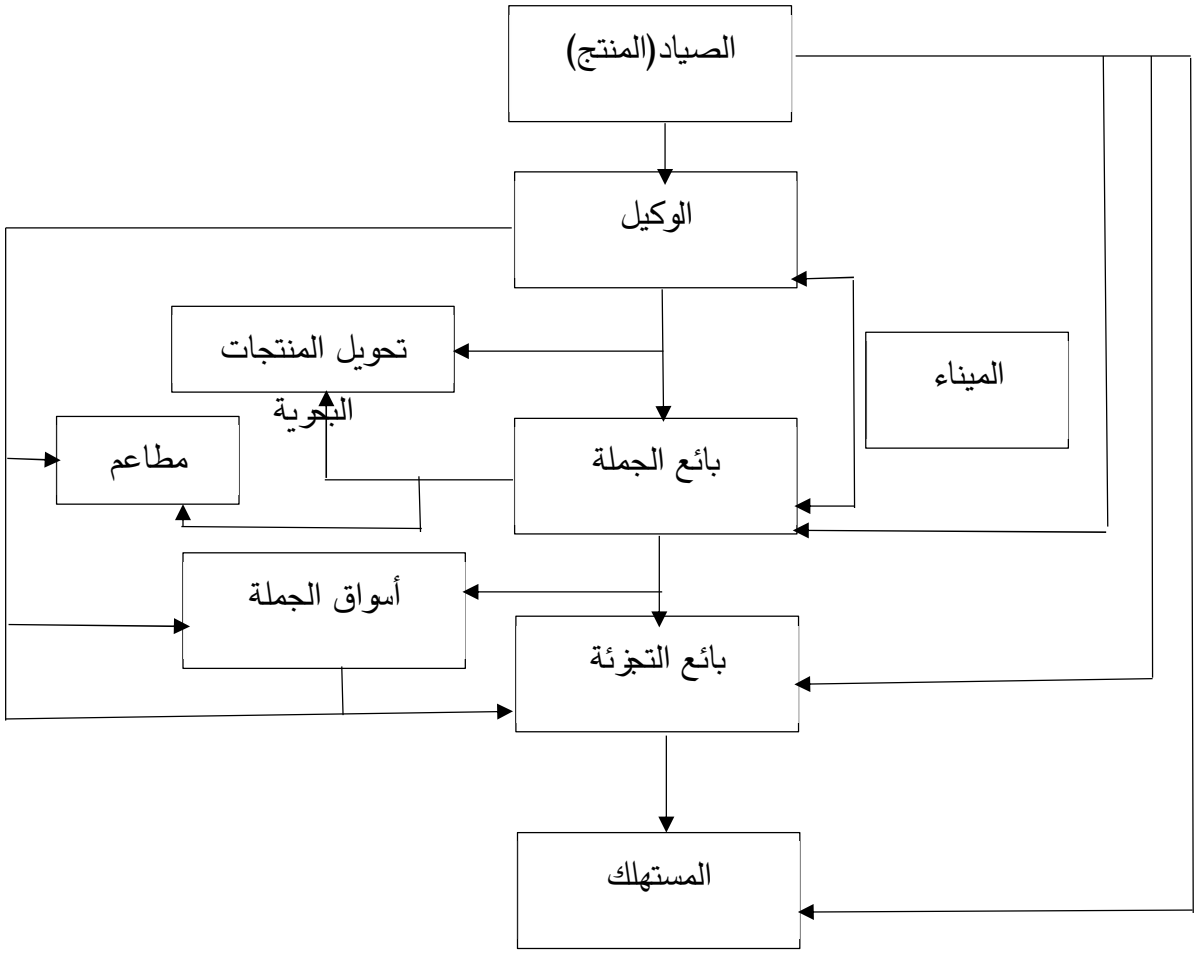
SOURCE : Melloul Mohammed lamine, Slimani Rabah, la commercialisation des produits de la pêche dans la baie de Bou Smail, mémoire de fin d`étude, école national supérieur des sciences de la mer,2015, p4

التوزيع بالتجزئة: بعد البيع بالجملة، توجَّه المنتجات إلى الأسواق المحلية، محلات السمك، والمطاعم، وتهدف هذه المرحلة الى إيصال المنتوج للمستهلك النهائي، ضمان الأسعار المناسبة وتوافر المنتوج، تعزيز الاستهلاك المحلي للأسماك.

[85] المرسوم التنفيذي رقم 18-210 لسنة 2018 المتعلق بشروط التعبئة والتغليف للمنتجات الغذائية

المستهلك: يُعد المستهلك الركيزة الأساسية في الدائرة التسويقية، لأنه الهدف النهائي لجميع العمليات الإنتاجية والتجارية، فكل المراحل السابقة من الصيد، الجمع، التحويل، التوزيع، وحتى الإشهار، حيث تهدف في النهاية إلى إرضاء حاجات وتطلعات المستهلك وضمان سلامة المنتوج الذي يصل إلى مائدته.

الشكل رقم05: الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري في الجزائر

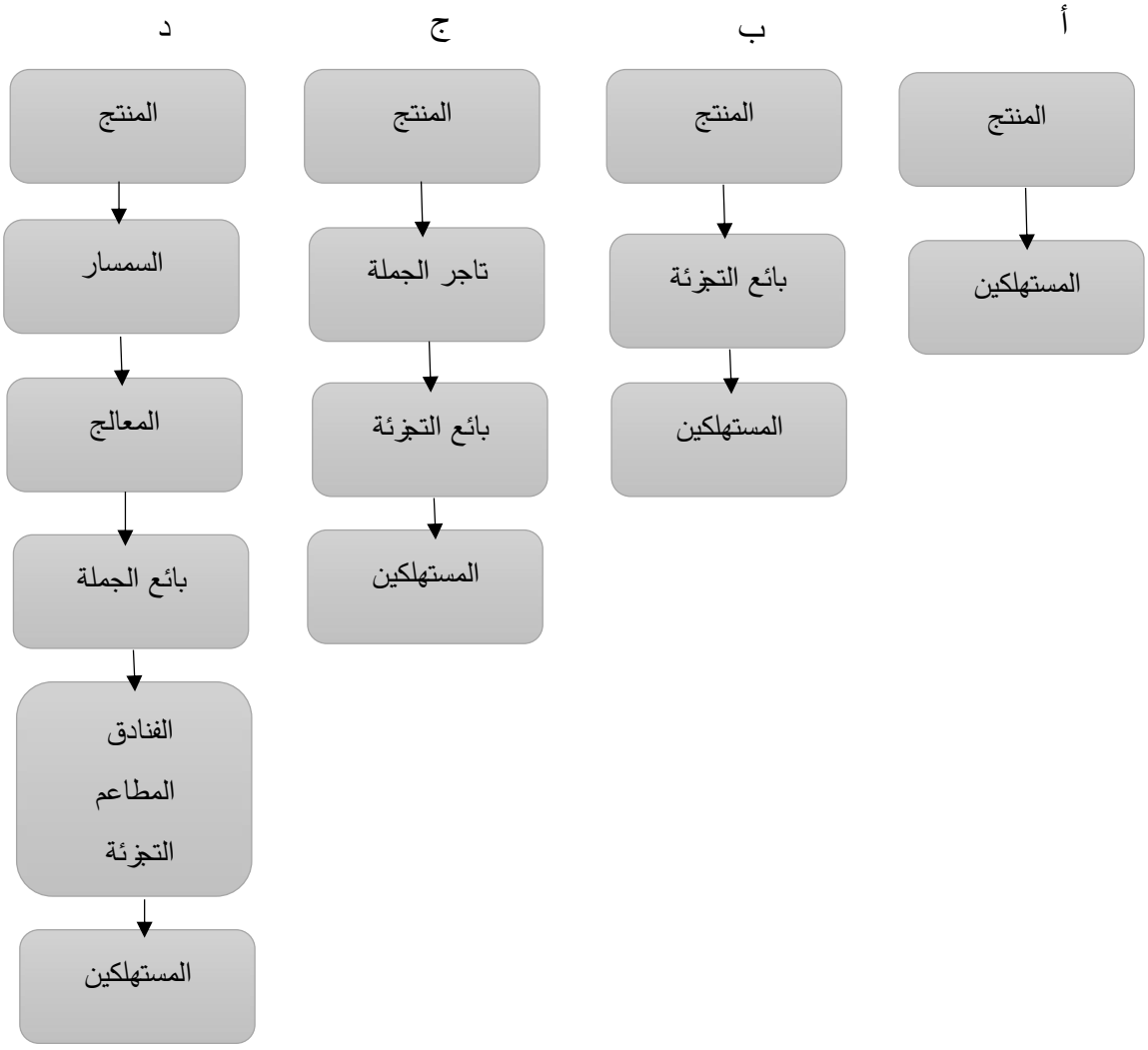


Source : Bahria Dalila, Tifoura Amina, commercialisation et distribution des produits de la pêche et de l`aquaculture en Algérie, chercheurs équipe socio économie des pêcheries, division pêche, p2.

2- تربية المائيات: اما بخصوص قنوات تسويق منتجات تربية المائيات، فتكون عن طريق بيع الأسماك المستزرعة بالجملة الى مراكز التجميع والتوزيع، ومن ثم توزيعها على منافذ البيع بالتجزئة وينتقل المنتج من يد الى أخرى عدة مرات قبل وصوله الى المستهلك النهائي، وفي بعض الأحيان تكون الدورة قصيرة عند بيع المنتج مباشرة الى المستهلكين كالمطاعم والفنادق.

وهناك عدة قنوات يمر بها منتج تربية المائيات، فالقناة (أ) يتمكن المنتج من بيع منتجه مباشرة للمستهلكين، وذلك لصغر الكمية حيث لا تتطلب المعاملة وسيط، اما القناة(ب) يمر المنتج عبر بائع التجزئة، بينما (ج) يضاف وسيط الى الدائرة، والقناة الأخيرة هي (د) وتعتبر الأطول، حيث يمر المنتج بمراحل مختلفة ليصل الى المستهلك، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم06: القناة التسويقية لمنتجات تربية المائيات في الجزائر



Source : Melloul Mohammed lamine, Slimani Rabah, la commercialisation des produits de la pêche dans la baie de Bou Smail, mémoire de fin d`étude, école national supérieur des sciences de la mer,2015,

المبحث الثالث: الإدارة الحكومية والتعاون الدولي في تسيير قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر

لقد شهد قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر منذ الاستقلال، تطوراً مؤسساتياً ملحوظاً تمثّل في تعاقب عدد من الوزراء الذين أشرفوا على تسييره ضمن هياكل حكومية متغيرة، ما بين وزارة مستقلة ووزارة ملحقة بقطاعات الفلاحة أو البيئة أو التنمية الريفية. وقد عكس هذا التعاقب الوزاري مساراً متدرجاً في بناء الإطار التنظيمي للقطاع، من حيث سنّ التشريعات وتبني الإصلاحات القانونية والاقتصادية، وكذا تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية. وفي سياق العولمة الاقتصادية والاهتمام الدولي بالبيئة البحرية، انخرطت الجزائر في عدة اتفاقيات دولية تُنظّم الصيد البحري وحماية الموارد المائية الحية، ما أسهم في توجيه سياساتها الوطنية نحو تبنّي مبادئ الحوكمة المستدامة والإدارة الرشيدة للموارد السمكية.

المطلب الأول: الوزراء المتداولون على القطاع وأهم إنجازاتهم

لقد تطور الهيكل التنظيمي لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات من "كتابة الدولة للصيد البحري" إلى "وزارة الصيد والموارد الصيدية" ثم إلى "وزارة الصيد البحري وتربية المائيات"، وقد مرت عدة فترات دمج فيها القطاع ضمن وزارات أخرى (مثل الفلاحة والتنمية الريفية، وكذا النقل)، ومن خلال ذلك سنتطرق الى معرفة جميع الوزراء الذين تداولوا القطاع منذ الاستقلال.

الجدول رقم05: يوضح الوزراء المتداولون على القطاع من 1963 الى 2024 وأهم إنجازاتهم

الوزير	التاريخ	الحدث
احمد بومنجل	26 جويلية 1963	إنشاء المكتب الوطني لصيد الأسماك، تحت وصاية السيد أحمد بومنجل، وزير تجديد البناء، الأشغال العمومية والنقل.
	22 ماي 1964	إنشاء معهد علمي وتقني لصيد الأسماء وتربيتها، تحت وصاية السيد أحمد بومنجل، وزير تجديد البناء، الأشغال العمومية والنقل.
احمد محساس	02 ديسمبر 1964	الديوان الوطني لصيد الأسماك والمعهد العلمي والتقني لصيد الأسماك وتربيتها تحت سلطة السيد أحمد محساس، وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي.
	22 سبتمبر 1965	إنشاء مديرية فرعية لدراسات الصناعات الفلاحية، الغذائية وصيد السمك، على مستوى وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي.
	04 أكتوبر 1965	إنشاء مديرية فرعية للسفن التجارية والصيد البحري على مستوى وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والنقل.
عبد القادر زيباك	29 جويلية 1966	السيد عبد القادر زيباك، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والنقل، يصدر قرارا يحدد العلامات المميزة لسفن الصيد البحري والنزهة.
	26 سبتمبر 1966	صلاحيات النقل تحول من وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية إلى السيد رابح بيطاط، وزير الدولة.
	02 فبراير 1967	إنشاء مديرية فرعية للملاحة البحرية ورجال البحر والصيد البحري.

	23 يناير 1968	المكتب الوطني لصيد الأسماك والمعهد العلمي والتقني لصيد الأسماك وتربيتها يوضعان بحت وصاية السيد رابح بيطاط، وزير الدولة المكلف بالنقل.
	08 فبراير 1968	مدارس التمهين البحري توضع تحت سلطة السيد رابح بيطاط، وزير الدولة المكلف بالنقل.
	10 أبريل 1969	تحديد قائمة المدارس الوطنية للملاحة البحرية التجارية: المدرسة الوطنية للملاحة البحرية لمدينة الجزائر – المدارس الوطنية للتمهين البحري لمدينة الجزائر، عنابة، بجاية، بني صاف، الغزوات ووهران.
	24 نوفمبر 1969	السيد رابح بيطاط، وزير الدولة المكلف بالنقل، يحل المكتب الوطني لصيد الأسماك وينشأ المكتب الجزائري لصيد الأسماك.
	نوفمبر 1971	تخرج الدفعة الأولى من 19 قبطان–ربان
	01 نوفمبر 1973	التوقيع على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المتضمن إنشاء الشركة الجزائرية الموريتانية للصيد البحري.
	17 سبتمبر 1974	السيد رابح بيطاط، وزير الدولة المكلف بالنقل، ينشأ المعهد العالي للبحرية.

	25 سبتمبر 1974	محمد الصديق بن يحي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ينشأ مركز لعلم البحار والصيد البحري.
	18 فبراير 1975	إنهاء نشاط المدرسة الوطنية للملاحة البحرية بالجزائر.
الصديق بن يحي محمد	02 سبتمبر 1975	إنهاء نشاط المدرسة الوطنية لتكوين وإتقان معلمي الصيد البحري وميكانيكي سفن الصيد البحري بمستغانم.
		التوقيع على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية غينيا بيساو، المتضمن إنشاء شركة جزائرية غينية للصيد البحري.
رابح بيطاط	20 فبراير 1976	السيد رابح بيطاط، وزير الدولة المكلف بالنقل، يحل المعهد العلمي والتقني لصيد الأسماك وتربيتها.
	24 فبراير 1976	تحويل أملاك المعهد العلمي والتقني لصيد الأسماك وتربيتها المحل إلى لمعهد العالي للبحرية.
	23 أكتوبر 1976	رابح بيطاط، وزير الدولة، المكلف بالنقل، يوقع على الأمر المتضمن التنظيم العام للصيد البحري.
احمد	08 مارس 1979	السيد أحمد حوحات يعين كاتبا للدولة مكلف بالصيد البحري.

حوحات	28 سبتمبر 1979	السيد أحمد حوحات، كاتب الدولة للصيد البحري، يرخص للخواص بإبرام عقود بناء سفن الصيد البحري وبيعها وشراءها وتحويل ملكيتها.
	24 نوفمبر 1979	السيد أحمد حوحات، كاتب الدولة للصيد البحري، ينشأ المؤسسة الوطنية لبناء سفن الصيد البحري وتصليحها والتموين بمعدات الصيد البحري وصنعها.
		السيد أحمد حوحات، كاتب الدولة للصيد البحري، ينشأ المؤسسة الوطنية للصيد البحري.
		السيد أحمد حوحات، كاتب الدولة للصيد البحري، يحل المكتب الجزائري للصيد البحري ويحول ممتلكاته للمؤسسة الوطنية لبناء سفن الصيد البحري وتصليحها والتموين بمعدات الصيد البحري وصنعها من جهة والمؤسسة الوطنية للصيد البحري من جهة أخرى.
	24 ماي 1980	السيد أحمد حوحات، كاتب الدولة للصيد البحري، ينشأ مركز الدراسات والبحث التطبيقي والوثائق في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات.
	19 ديسمبر 1981	السيد أحمد بن فريحة، كاتب الدولة للصيد البحري، ينشأ: • مدرسة التكوين التقني لصيادي البحر في بجاية. • مدرسة التكوين التقني لصيادي البحر في عنابة.

		• مدرسة التكوين التقني لصيادي البحر في شرشال. • مدرسة التكوين التقني لصيادي البحر في بني صاف. • مدرسة التكوين التقني لصيادي البحر في القل. • مدرسة التكوين التقني لصيادي البحر في القالة.
	12 يناير 1982 13 مارس 1982	السيد أحمد بن فريحة يعين كاتبا للدولة مكلفا بالصيد البحري والنقل البحري، لدى وزير النقل والصيد البحري. أحمد بن فريحة، كاتب الدولة للصيد البحري والنقل البحري، ينشأ مدرسة التكوين التقني لصيادي البحري في وهران ومدرسة التكوين التقني لصيادي البحر في مستغانم.
	13 مارس 1982	أحمد بن فريحة، كاتب الدولة للصيد البحري والنقل البحري، ينشأ مدرسة التكوين التقني لصيادي البحري في وهران ومدرسة التكوين التقني لصيادي البحر في مستغانم.
	06 أوت 1983	السيد أحمد بن فريحة، كاتب الدولة للصيد البحري والنقل البحري، ينشأ المعهد التكنولوجي للصيد البحري وتربية المائيات.
مصطفى بن زازة	22 يناير 1984	السيد مصطفى بن زازة، يعين نائب وزير مكلف بالصيد البحري، لدى وزير الفلاحة والصيد البحري.

محمد مازوني	18فبراير 1986	السيد محمد مازوني، يعين نائب وزير مكلف بالصيد البحري، لدى وزير الفلاحة والصيد البحري.
	06 ماي 1986	السيد محمد مازوني، نائب الوزير للصيد البحري، ينشأ المؤسسة الوطنية للصيد في أعالي البحار والمحيطات.
	17 نوفمبر 1987	التعديل الحكومي يلغي منصب نائب الوزير المكلف بالصيد البحري لدى وزير الفلاحة. ويعين السيد محمد رويغي، وزيرا للري والغابات والصيد البحري.
احمد بن فريحة	09 نوفمبر 1988	التعديل الحكومي يعين السيد أحمد بن فريحة وزيرا للري مع إلحاق صلاحيات الصيد البحري إليها.
عبد القادر بن داود	16 سبتمبر 1989	التعديل الحكومي يلغي وزارة الري ويلحق صلاحيات الصيد البحري إلى وزارة الفلاحة (السيد عبد القادر بن داود).
	21 أبريل 1990	السيد عبد القادر بن داود، وزير الفلاحة، ينشأ الوكالة الوطنية لتنمية الصيد البحري.
	02 جوان 1990	مدرسة التكوين التقني لصيادي البحر في بجاية تحول إلى مدرسة تقنية للتكوين والتدريب البحريين في بجاية تحت سلطة وزارة النقل.
		مدرسة التكوين التقني لصيادي البحر في مستغانم تحول إلى مدرسة تقنية للتكوين

		والتدريب البحريين في مستغانم تحت سلطة وزارة النقل.
	22 ديسمبر 1990	السيد عبد القادر بن داود، وزير الفلاحة، يحل مركز الدراسات والبحث التطبيقي والوثائق في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات ويحول ممتلكاته وجميع نشاطاته إلى معهد علوم البحر وتهيئة الساحل.
	09 فبراير 1991	السيد عبد القادر بن داود، وزير الفلاحة، يحل المؤسسة الوطنية للصيد البحري.
	19 فبراير 1991	التوقيع على اتفاق القرض رقم 276 أل بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (فيدا) قصد تمويل مشروع نموذجي لتنمية الصيد التقليدي الحرفي.
السيد احمد حسميم	04 سبتمبر 1993	السيد أحمد حسميم يعين وزيرا للفلاحة مع إلحاق صلاحيات الصيد البحري إليه.
	27 أكتوبر 1993	السيد أحمد حسميم، وزير الفلاحة، ينشأ المركز الوطني للدراسات والوثائق في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات.
نورالدين بحبوح	15 أبريل 1994	السيد نور الدين بحبوح، يعين وزيرا للفلاحة.
	28 ماي 1994	إصدار المرسوم التشريعي رقم 94-13 المحدد لتنظيم العام المتعلق بالصيد البحري.
	31 ديسمبر 1994	قانون المالية لسنة 1995، في مادته 144، ينشأ حساب التخصيص الخاص رقم 302-

		080 المعنون: "الصندوق الوطني لإعانة الصيد البحري الحرفي وتربية المائيات".
بوقرة سلطاني	05 يناير 1996	التعديل الحكومي ينشأ منصب كاتب الدولة للصيد البحري لدى وزير الفلاحة والصيد البحري (السيد نور الدين بحبوح). السيد بوقرة سلطاني يعين كاتبا للدولة مكلف بالصيد البحري.
	13 أبريل 1996	تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والصيد البحري ينشأ مديرية عامة للصيد البحري.
	18 ديسمبر 1996	تنظيم الإدارة المحلية لوزارة الفلاحة والصيد البحري ينشأ المندوبيات الولائية للصيد البحري عبر الولايات الساحلية.
عبد القادر حميتو	25 جوان 1997	السيد عبد القادر حميتو يعين كاتبا للدولة مكلفا بالصيد البحري لدى وزير الفلاحة والصيد البحري.
	13 ماي 1998	السيد عبد القادر حميتو، كاتب الدولة للصيد البحري، يحل المؤسسة الوطنية للصيد في أعالي البحار والمحيطات.
	20 أبريل 1999	السيد عبد القادر حميتو تنهي مهامه ككاتب الدولة للصيد البحري، وتؤول صلاحياته إلى المدير العام للصيد البحري لدى وزارة الفلاحة والصيد البحري.
عمار	24 ديسمبر 1999	السيد عمار غول يعين وزيرا للصيد البحري والموارد الصيدية.

غول	22 ماي 2001	التنظيم المحلي لوزارة الصيد البحري والموارد الصيدية ينشأ مديريات الصيد البحري والموارد الصيدية عبر 14 ولاية ساحلية و07 ولايات داخلية.
	03 يوليو 2001	إصدار القانون 01-11 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات.
سماعيل ميمون	17 جوان 2002	السيد اسماعيل ميمون، يعين وزيرا للصيد البحري والموارد الصيدية.
	28 سبتمبر 2002	السيد اسماعيل ميمون، وزير الصيد البحري والموارد الصيدية، ينشأ الغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات، بموجب المادة 11 من القانون 01-11 المؤرخ في 2001/07/03.
	23 أبريل 2005	تحويل مدرسة التكوين التقني لصيادي البحر في وهران إلى المعهد التكنولوجي للصيد البحري وتربية المائيات في وهران.
		تحويل مدرسة التكوين التقني لصيادي البحر في القل إلى المعهد التكنولوجي للصيد البحري وتربية المائيات في القل.

	30 جوان 2005	تحويل مدرسة التكوين التقني لصيادي البحر في القالة إلى مدرسة التكوين التقني للصيد البحري وتربية المائيات للقالة.
		تحويل مدرسة التكوين التقني لصيادي البحر في بني صاف إلى مدرسة التكوين التقني للصيد البحري وتربية المائيات لبني صاف.
		تحويل مدرسة التكوين التقني لصيادي البحر في عنابة إلى مدرسة التكوين التقني للصيد البحري وتربية المائيات لعنابة.
		تحويل مدرسة التكوين التقني لصيادي البحر في شرشال إلى مدرسة التكوين التقني للصيد البحري وتربية المائيات لشرشال.
	21 أوت 2006	تحويل المعهد التكنولوجي للصيد البحري وتربية المائيات إلى معهد وطني عال للصيد البحري وتربية المائيات.
	30 أبريل 2008	تحويل المركز الوطني للدراسات والوثائق في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات إلى مركز وطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات.
عبد الله خنافو	28 ماي 2010	السيد عبد الله خنافو يعين وزيرا للصيد البحري والموارد الصيدية.
سيد احمد فروخي	03 سبتمبر 2012 الى غاية 2016	السيد سيد أحمد فروخي يعين وزير للصيد البحري والموارد الصيدية.

عبد السلام شلغوم	من جوان 2016 الى ماي 2017	وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
عبد القادر بوعزقي	25 ماي2017 الى 1 افريل 2019	وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
شريف عماري	02 يناير 2020 الى 23 جوان 2020	وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
سيد احمد فروخي	2 يناير 2020الى 7 يوليو غاية2021	وزير الصيد البحري والموارد الصيدية
سفيان صلوا تشي	7 جويلية 2021الى غاية 2023	وزير الصيد البحري والموارد الصيدية
احمد بداني	2023 الى غاية 2024	وزير الصيد البحري والموارد الصيدية

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

يتضح لنا من خلال الجدول حول، ان قطاع الصيد البحري وتربية المائيات كان عبارة عن فرع في الموانئ وسمي NDPA بعد الاستقلال إلى غاية 1980 حيث أصبح تابع لوزارة النقل 1984 ومن ثم الى وزارة الفلاحة في 1984، وأصبح وزارة مستقلة من 1999 في حكومة بن فليس الى غاية 2016 الى ان تم دمجه مع وزارة الفلاحة مرة اخرى من 2016 الى 2020، وفي 2020 تأسس مرة اخرى وأصبح وزارة مستقلة من جديد الى غاية 2024، وبعد ذلك أصبحت تابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية الى غاية الوقت الحالي.

ومن خلال هذا الجدول يمكننا استنتاج حوكمة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في ظل التحول الوزاري القائم، فالمرحلة الأولى كانت في ظل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث كان القطاع آنذاك لمديرية فرعية داخل هيكل الوزارة تُعنى بالموارد المائية الحية، وكانت تتسم هذه المرحلة ب:

- البيروقراطية داخل الوزارة، وهذا ما أدى الى تباطئ القطاع البحري؛
- التركيز على الامن الغذائي والإنتاج الغذائي، وتهميش جانب حماية الموارد البحرية؛
- غياب القوانين والتشريعات الخاصة بالصيد البحري؛

- نقص الشفافية والمساءلة وذلك راجع الى عدم توفر البيانات الإحصائية؛
- غياب الفاعلين في قطاع الصيد البحري والاعتماد على التعاونيات التقليدية التي كانت تحت اشراف وزارة الفلاحة؛
- التعاون الدولي كان ضعيف وذلك راجع الى غياب الجزائر في اتفاقيات الصيد والاستدامة البحرية.

ومن هنا يمكننا القول ان حوكمة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في هذه الفترة كانت تميل الى الإدارة التقليدية، حيث كان يغلب عليها الطابع البيروقراطي أكثر، بالإضافة الى غياب النظم التشريعية، والمنظور البحري المستدام في التسيير.

اما المرحلة الثانية فكانت في ظل وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية والتي اتسمت ب:

- تعزيز الاستقلالية الإدارية والمالية للقطاع؛
- صدور قانون شامل (01-11) ومراسيم تنفيذية لتنظيم الصيد ومنح التراخيص، الراحة البيولوجية، وتسيير السفن؛
- إنشاء نظام متابعة عبر الأقمار الصناعية(VMS) وذلك بهدف تحصيل المعلومات والبيانات الإحصائية من اجل الشفافية؛
- إعداد استراتيجيات ومخططات لتطوير القطاع من بينه المخطط الوطني لتطوير الصيد البحري وتربية المائيات 2007-2030؛
- إشراك التعاونيات والجمعيات المهنية والمراكز البحثية وكذا الفاعلين في قطاع الصيد البحري في صنع القرار؛
- تعزيز الشراكات مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعةFAO، وبلدان المتوسط في مشاريع استدامة الموارد البحرية؛
- إنشاء المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات (CNRDPA).

بفضل استقلال القطاع يمكننا القول ان الحوكمة أصبحت متخصصة، تشاركية، ومرتكزة على الاستدامة، وذلك من خلال توفر إطار قانوني وتنظيمي واضح، وكذا التركيز على الشفافية وحماية الموارد البحرية من اجل استدامتها.

ومنه قمنا باستخلاص الجدول التالي الذي يحلل أثر السياسات على التسويق، البنية التحتية، الشفافية، الوسطاء، كما يوضح حدود الدولة

الجدول06: تحليل أثر السياسات العمومية على قطاع الصيد البحري وتربية المائيات مختلف الفاعلين فيه

مجال التحليل	الأثر الإيجابي المحقق	النقائص وحدود التدخل
التسويق	إصدار القوانين المنظمة للقطاع، إنشاء الغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات، دعم الاستثمار في الصيد وتربية المائيات	استمرار تعدد الوسطاء، ضعف أسواق الجملة المتخصصة، غياب نظام معلومات تسويقية فعال، تفاوت الأسعار بين المنتج والمستهلك
البنية التحتية	إنشاء وتوسيع موانئ الصيد، إنشاء المعاهد والمدارس المتخصصة، تطوير مراكز البحث والتكوين، دعم مشاريع تربية المائيات	نقص غرف التبريد والتخزين، محدودية وسائل النقل المبرد، ضعف منشآت التحويل والتوضيب والتغليف
الشفافية	سن التشريعات المنظمة للنشاط، إنشاء هيئات مهنية وإدارية متخصصة، تعزيز الرقابة على النشاط البحري	ضعف تداول المعلومات التسويقية، محدودية البيانات المتعلقة بالأسعار والكميات، نقص الرقمنة وتبادل المعلومات
تنظيم الوسطاء	تنظيم عمليات البيع والتوزيع بموجب القوانين المنظمة للأسواق والأنشطة التجارية	استمرار هيمنة الوسطاء على جزء كبير من السوق، ارتفاع الهوامش التجارية، ضعف الرقابة على بعض حلقات التوزيع
المشاركة والتنسيق	إنشاء الغرفة الوطنية للصيد البحري، مديريات الصيد البحري الولائية، إشراك المهنيين في بعض آليات التشاور	ضعف التنسيق بين بعض الهيئات والمتدخلين، محدودية مشاركة بعض الفاعلين في صنع القرار
الحوكمة	إنشاء وزارة مستقلة للصيد البحري، تطوير الإطار القانوني والتنظيمي، إنشاء مؤسسات البحث والتكوين والدعم	تداخل بعض الصلاحيات، بطء تنفيذ بعض البرامج، تفاوت فعالية المؤسسات بين المناطق

حدود تدخل الدولة	الانتقال من دور المنتج المباشر إلى دور المنظم والمؤطر والمحفز للاستثمار تشجيع القطاع الخاص وتوسيع النشاط الاقتصادي وتحسين جاذبية القطاع للاستثمار	صعوبة التحكم الكامل في الأسعار وقنوات التسويق، استمرار بعض الاختلالات السوقية، محدودية القدرة على ضبط الوسطاء غير الرسميين

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على جدول الوزراء المتداولون على القطاع واهم إنجازاتهم

المطلب الثاني: تحليل تطور الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر في ضوء السياسات الوزارية المتعاقبة

يعتبر الإطار القانوني والتشريعي لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر أحد الركائز الأساسية لضمان الحوكمة الرشيدة واستدامة الموارد البحرية، فمنذ الاستقلال شهد القطاع سلسلة من الإصلاحات القانونية التي تزامنت مع تغيّرات الحاصلة، والتي عكست توجهات الوزراء المتعاقبين ورؤيتهم في تسيير هذا المورد الاقتصادي الحيوي، بحيث ساهم بعض الوزراء وبشكل بارز في إصدار وتجديد بعض القوانين والمراسيم التنفيذية، وذلك بهدف تنظيم نشاط الصيد، تطوير تربية المائيات، وتحسين آليات التسويق البحري بما يتماشى مع المعايير الدولية ومبادئ التنمية المستدامة.

ومن خلال تتبّع هذه المسارات الوزارية، يمكن التطرق الى أكثر الوزراء، الذين تميزوا بفترات إصلاح عميقة شملت إصدار قوانين أساسية ومراسيم تنفيذية أحدثت نقلة نوعية في تنظيم الصيد البحري وتربية المائيات، والمتمثلين في:

❖ **السيد احمد فروخي**، الذي يعتبر من أبرز الوزراء الذين ساهموا في تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع خلال فترتي توليه المنصب (2012 -2015 ثم 2020-2021)، حيث ركّز في سياسته على تكييف المنظومة القانونية مع التحديات البيئية والاقتصادية الجديدة، وإعادة هيكلة مهنة الصيادين ووكلاء التسويق البحري.

ومن أبرز القوانين التي أشرف عليها السيد احمد فروخي، تعديل قانون الصيد البحري رقم 01-11، وذلك من خلال ادراج عدة اليات واقتراحات جديدة تساهم في تنظيم الصيد، تعزيز الرقابة على السفن، حماية الثروة السمكية...الخ، وهذه اهم التفاصيل حول ذلك:

الجدول رقم07: قرارات وتعديلات وقوانين السيد احمد فروخي في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات

الموضوع	نوع القانون/ نوع المرسوم	أبرز الإصدارات القانونية
تعديل قانون01-11 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات	مشروع قانون معروض على البرلمان	- تشديد العقوبات على الصيد الغير مشروع؛ - اقتراح مخططات تهيئة المصايد؛ - تأهيل التعاونيات.
تحديد مهام وزارة الصيد والإدارة المركزية	مرسوم تنفيذي صادر	المرسوم التنفيذي رقم 20-82 (1 أبريل 2020) يحدد اختصاصات وزارة الصيد والمنتجات الصيدية؛ والمُرَسوم 20-83 ينظم الإدارة المركزية للوزارة.
تنظيم الصيادين الحرفيين في تعاونيات مهنية	مرسوم مقترح	ويهدف هذا المرسوم بتنظيم الصيادين الحرفيين ضمن تعاونيات مهنية، لتسهيل الإنتاج والتسويق، وتمكينهم من مزايا الجمعيات.
تنظيم صيد المرجان	قرار مشروع تنظيمي	- استئناف النشاط بعد توقف دام 14 سنة من عام 2001؛ - فرض شروط قانونية تنظيمية للاستغلال العقلاني والمسؤول.
تكوين البحّار المؤهلين الذين لا تتوفر لديهم مؤهلات تعليمية	اقتراح مرسوم تنفيذي	ويهدف الى تدريب علمي في البحر لمدة 4 أشهر.
تجهيز جميع قوارب وسفن الصيد بنظام تتبّع بالأقمار الصناعية.(GPS)	اقتراح	الهدف كان تمكين الإدارة من مراقبة تحركات السفن لحظة بلحظة لمعرفة: - مناطق الصيد بدقة؛ - مدى احترام السفن للمناطق الممنوعة أو المحمية؛

		– مراقبة أنشطة الصيد غير القانوني.

Source :https://www.vitaminedz.com/fr/Algerie/ferroukhi-le-decret-pour-developper-7016343-Articles-0-0-1.html?utm_source=chatgpt.com, Ferroukhi : le décret pour développer la pêche au thon rouge prêt avant fin 2020, consulté 13/10/2025à 09 :15.

❖ **هشام سفيان صلواتشي** يعتبر من الوزراء الذين ساهموا وبشكل كبير في اقتراح عدة مشاريع وقرارات في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات منذ توليه المنصب من الفترة الممتدة من 2021 الى 2023، فقد عرف بنهجه التقني، حيث ركز أكثر على الجانب التطبيقي الميداني للسياسات بدل الاكتفاء بالتشريعات النظرية.

كما عمل على رقمنة القطاع وتحديث أساليب التسيير، تماشيًا مع إصلاحات الحكومة الجزائرية في مجالات الحوكمة الإلكترونية والاقتصاد الأزرق، ومن اهم ما يميز فترة حكمه ما يلي:

الجدول رقم08: قرارات وتعديلات وقوانين هشام سفيان صلواتشي في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات

الموضوع	نوع القانون/المرسوم/القرار	أبرز الاحداث القانونية
تنظيم شروط التخزين والنقل وعبوات المنتجات البحرية	مرسوم تنفيذي	المرسوم الوزاري المشترك بتاريخ 7 شوال 1443 الموافق 8 مايو 2022 والذي يحدد الخصائص التقنية للحاويات لتخزين ونقل منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.
مشروع قانون تكميلي للقانون 01-11	نص قانوني	تعديل القانون القائم المتعلق بالصيد وتربية المائيات (القانون 01-11 لسنة 2001) بإضافة (المادة 11 مكرر) ويندرج ضمن إطار توجيهات رئيس الجمهورية لدعم طموحات المهنيين والفاعلين الاقتصاديين، وتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي بإنشاء تعاونيات للصيد البحري وتربية المائيات

مبادرة التعاونيات وخلق مؤسسات صغرى في القطاع البحري	مشروع	إطلاق مشروع إنشاء **500 microentreprise** في الصيد وتربية المائيات بحلول 2024، وذلك بهدف دعم الشباب، تحسين القيمة المضافة، والتخفيف من الاعتماد على الوسطاء
اقتناء وبناء سفن كبيرة للصيد البحري العالي (haute mer)	قرار	ويتمثل هذا القرار في بناء سفن جاهزة للصيد العالي؛ كبناء أول "thonier"جزائري كبير طوله 35 مترًا، مع تخفيضات جمركية وضريبية للرسوم، والـ TVA لمعدات السفن للمساعدة في تطوير الصناعة المحلية وبناء السفن
رفع حصّة الجزائر من صيد التونة الحمراء	قرار	جاء قرار رفع حصة الجزائر من صيد التونة الحمراء إلى 2,023 طنً بعد ات تمت الموافقة من قبل لجنة ICCAT الدولية لحفظ اسماك التونة في المحيط الأطلسي.
تعزيز إنتاج Tilapia الأحمر في الفلاحة المائية	مشروع	مشروع لتوسيع إنتاج Tilapia الأحمر في مزارع مائية، بهدف تغذية السوق المحلية والمساهمة في الأمن الغذائي.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجريدة الرسمية والتقارير

يعتبر كل من السيد **أحمد فروخي** و**هشام صفيان صلواتشي**، محطتين هامتين في مسار تطوّر قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، من حيث الإصلاحات الهيكلية، وتحديث طرق التسيير، وتعزيز الحوكمة القطاعية.

فقد تميز عهد **السيد أحمد فروخي**، بترسيخ المقاربة الاقتصادية للقطاع، من خلال تشجيع الصيد المسؤول، وإطلاق مبادرات رقمية مثل نظام تحديد مواقع السفن (GPS/VMS) لتعزيز الرقابة البحرية والشفافية، فضلًا عن تطوير برامج دعم الصيادين الصغار وتحسين ظروف العمل في

الموانئ. كما شهدت فترته بروز سياسة جديدة لتثمين منتجات الصيد وتشجيع تربية المائيات كمجال بديل مستدام.

أما **هشام صفيان صلواتشي**، فقد تميزت فترته بتوجهات إصلاحية حديثة، ركّزت على الرقمنة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين الحكامة التشاركية بين الدولة والمتعاملين الاقتصاديين. كما أولى الوزير اهتمامًا خاصًا بتطوير شعب تربية المائيات الداخلية وتوسيع دائرة الاستثمار في المياه القارية، انسجامًا مع أهداف الأمن الغذائي الوطني، إضافة إلى دعم التعاون الإقليمي في مجال الصيد المستدام، والتشجيع على انشاء المؤسسات الصغيرة للصيد البحري وتربية المائيات.

ومنه، يمكننا القول إن الوزيرين عملا على السعي إلى تحديث القطاع وفق رؤية تنموية مستدامة، تجمع بين الحماية البيئية، وتحفيز الاستثمار، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، بما يعزّز مكانة الجزائر في الاقتصاد الأزرق.

المطلب الثالث: اهم الاتفاقيات والتعاونيات الدولية في مجال الصيد البحري وتربية المائيات

نظراً للتحديات البيئية، والطلب المتزايد على البروتين البحري، وضرورة التكيّف مع التغيرات المناخية. ولتحقيق هذه الغايات، لجأت الجزائر إلى الانخراط في اتفاقيات دولية واتفاقيات شراكة تهدف إلى تنظيم الصيد، حماية الثروة السمكية، تبادل الخبرات، وتحسين الاستدامة البيئية .حيث مكن هذا الانخراط الدولة من الاستفادة من الخبرة العالمية، وفرض معايير جودة ومراقبة، وتقديم معدّلات إنتاج أفضل، بالإضافة إلى ضبط استغلال الموارد البحرية حسب أُطر قانونية دولية تحفظ حقوق الدولة والبيئة على حد سواء، ومن بين هذه الاتفاقيات والتعاونيات ما يلي:

الجدول 09: الاتفاقيات الخاصة بالتلوث

الاتفاقيات / التعاون	التبني/ التصديق		الهدف
	مصادق عليه	غير مصادق عليه	
اتفاقية بازل بشأن مراقبة حركة البضائع عبر الحدود برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP	x		
المنظمة البحرية الدولية IMO (الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن لعام 1973)	x		

برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP (اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث)	✘		
المنظمة البحرية IMO (اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن القاء النفايات والمواد الأخرى) **LC72**		✘	

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

الجدول 10: اتفاقيات إدارة مصايد الأسماك

الاتفاقيات / التعاون	التبني/ التصديق		الهدف
	مصادق عليه	غير مصادق عليه	
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار	✘		من أهدافه الاهتمام بالحفاظ على البيئة البحرية والساحلية وادارتها واعلان المناطق البحرية الحساسة بشكل خاص PSSSA وأنظمة الملاحة
الاتفاقية الدولية لحفظ اسماك التونة الأطلسية (اللجنة الدولية لصيد الأسماك في المحيط الأطلسي)	✘		
الهيئة العامة لمصايد الأسماك البحر الأبيض المتوسط CGPM منظمة الأغذية والزراعة	✘		ومن أهدافه الحفاظ على مخزونات الأسماك في المياه الدولية للبحر الأبيض المتوسط
الاتفاقية الدولية لعام 1978 بشأن معايير التدريب والشهادات والمراقبة للبحار STCW	✘		هدفها تدريب البحارة العاملين على متن السفن البحرية (سفن الصيد واليخوت الترفيهية وغيرها) وانشاء مؤسسات تدريب البحارة وتجهيزها، وإصدار الشهادات على متن أي سفينة راسية او على المرسى، وذلك لأسباب تتعلق بالسلامة، لهذا يجب اتخاذ التدابير الكافية والفعالة.
الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحر لعام1974 SOLAS	✘		تقديم مساهمة كبيرة في تحسين سلامة السفن والممتلكات في

			البحر وحماية الأرواح البشرية على متن السفن
اتفاقية العمل البحري MLC	✘		وتشمل مختلف الركائز الأخرى والمتمثلة في الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر (SOLAS)، والاتفاقية الدولية لمعايير تدريب وإجازة البحارة (STCW)، والاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري (MARPOL). وتُجسد الاتفاقية "جميع المعايير المُحدثة لاتفاقيات وتوصيات العمل البحري الدولية القائمة، بالإضافة إلى المبادئ الأساسية الواردة في اتفاقيات العمل الدولية الأخرى". وتُقدم منظورًا واسعًا لحقوق البحارة وإثراء عملهم.
اتفاقية بشأن حفظ الحيتان في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة المحيط الأطلسي المتخامة	✘		تقليل التهديدات التي تتعرض لها الحيتان وخاصة من خلال تحسين حالة المعرفة حول هذه الحيوانات، وكذا تحديد الموائل الحرجة للحيتان (HCC)
اتفاقية العمل البحري MLC	✘		وتشمل مختلف الركائز الأخرى والمتمثلة في الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر (SOLAS)، والاتفاقية الدولية لمعايير تدريب وإجازة البحارة (STCW)، والاتفاقية الدولية لمنع

			التلوث البحري (MARPOL). وتُجسد الاتفاقية "جميع المعايير المُحدثة لاتفاقيات وتوصيات العمل البحري الدولية القائمة، بالإضافة إلى المبادئ الأساسية الواردة في اتفاقيات العمل الدولية الأخرى". وتُقدم منظورًا واسعًا لحقوق البحارة وإثراء عملهم.
اتفاقية بشأن حفظ الحيتان في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة المحيط الأطلسي المتخامة	✘		تقليل التهديدات التي تتعرض لها الحيتان وخاصة من خلال تحسين حالة المعرفة حول هذه الحيوانات، وكذا تحديد الموائل الحرجة للحيتان (HCC)
اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة والمتعددة الترحال UNFA	✘		حفظ وإدارة مخزونات الأسماك المتداخلة والمتعددة الهجرة في مناطق أعالي البحار التي تنظمها منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية RFMOsوكان له تأثير حقيقي على حوكمة مصائد الأسماك.
بروتوكول بشأن المناطق المحمية في البحر الأبيض المتوسط جنيف 1982	✘		الحفاظ على المناطق الطبيعية وحماية الأنواع المهددة بالانقراض وموائلها والاهتمام بالحفاظ على البيئة البحرية والساحلية وادارتها
بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط ICZM التابع لاتفاقية برشلونة	✘		–دمج أصحاب المصالح للقطاعين العام والخاص في التنمية المستدامة في إدارة الساحل والمناطق الساحلية.

			– استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة المناطق الساحلية بالإضافة الى خطط وبرامج التنفيذ الساحلية.
اتفاقية تدابير حول الميناء PSMA 2017	✘		تهدف الى منع الصيد الغير مشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه
المبادئ التوجيهية التطوعية DV (اتفاقية منظمة الأغذية والزراعة بشأن المخزونات السمكية المتداخلة والمخزونات السمكية كثيرة الترحال)	✘		يهدف إلى إدارة مخزونات الأسماك والأسماك المهاجرة والمتفرقة في المياه الدولية والمناطق الاقتصادية الخالصة.
إعلان WestMED للمؤتمر الوزاري غير الرسمي لعام 2017 بشأن مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في غرب البحر الأبيض المتوسط	✘		ويتعلق الأمر بالحوكمة على مستويات مختلفة، وطنية وإقليمية، مما يسمح بتحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الأزرق بأسرع ما يمكن وفي أفضل الظروف الممكنة، من خلال إنشاء لجنة توجيهية للتنسيق التشغيلي لرصد وتنفيذ المبادرة.
إعلان الجزائر لعام 2018	✘		من أجل تنمية الاقتصاد الأزرق في غرب البحر الأبيض المتوسط.
إعلان MedFish4Ever	✘		مبادرة أطلقت في عام 2017 تحت رعاية الاتحاد الأوروبي والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، لتعزيز الإدارة المستدامة لموارد مصايد الأسماك

			في البحر الأبيض المتوسط والتنمية المسؤولة للصيد في هذه المنطقة.
مبادرة أزرق متوسط	✖		تعزيز البحث والابتكار لتحقيق نمو مستدام في البحر الأبيض المتوسط. تتعاون الجزائر لتعزيز المعرفة وتحسين ممارسات الصيد. ويلعب الاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد الأوروبي دورًا هامًا في هذا الصدد.

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

بالإضافة الى هذه الاتفاقيات والتعاون الدولي؛ صادقت الجزائر على عدة شراكات مع دول مختلفة مثل موريتانيا، ويتضمن هذه الاتفاقية تراخيص صيد، وتوسيع التعاون ليشمل تربية المائيات، البحث العلمي، وإصلاح السفن.

كما يوجد عدة اتفاقيات تعاون في مجال الصيد مع دول أفريقية أخرى مثل غينيا بيساو والسودان، وتونس، وكذا التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال الصيد البحري.

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتضح أن الدولة الجزائرية تؤدي دوراً أساسياً في تطوير قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وتحسين دائرته التسويقية، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من السياسات العمومية والاستراتيجيات التنموية الرامية إلى رفع الإنتاج وتحسين جودة المنتجات البحرية وضمان استدامة الموارد السمكية.

كما تبين أن تطوير الدائرة التسويقية لا يقتصر على الجانب الإنتاجي فقط، بل يعتمد على تكامل مجموعة من العناصر تشمل التنظيم القانوني، والبنية التحتية، والخدمات اللوجستية، وأنظمة الرقابة والجودة، إضافة إلى تحسين قنوات التوزيع والتسويق. وقد ساهمت مختلف البرامج الحكومية في توفير إطار مؤسساتي وتنظيمي يسمح بتعزيز أداء الفاعلين الاقتصاديين وتشجيع الاستثمار في القطاع.

وأظهرت الدراسة أيضا أن التعاون الدولي والاتفاقيات المبرمة في مجال الصيد البحري وتربية المائيات لعبت دوراً مهماً في نقل الخبرات وتطوير القدرات التقنية والإدارية، بما يدعم جهود الدولة في تحقيق التنمية المستدامة للقطاع.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال هناك مجموعة من التحديات المتعلقة بفعالية التسويق، وضعف التنسيق بين بعض المتدخلين، ونقص بعض الهياكل والخدمات الداعمة، الأمر الذي يستدعي تعزيز مبادئ الحوكمة وتكثيف الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة التسيير والرقابة وتطوير المنظومة التسويقية بشكل أكثر فعالية واستدامة.

وبناءً على ما سبق، يشكل هذا الفصل قاعدة أساسية للانتقال إلى الجانب التطبيقي للدراسة، من خلال تحليل واقع الحوكمة والدائرة التسويقية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات بولاية وهران، وتقييم مدى تجسيد مبادئ الحوكمة في الممارسة الفعلية وعلاقتها بتطوير النشاط التسويقي للقطاع.

الفصل الثالث: وهران كنموذج تطبيقي لدراسة حوكمة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وتسويق منتجاته

تمهيد الفصل الثالث:

بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى الإطار النظري للحوكمة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، ودراسة دور الدولة في تطوير الدائرة التسويقية لهذا القطاع من خلال السياسات العمومية والآليات التنظيمية المعتمدة، يأتي هذا الفصل ليشكل الجانب التطبيقي للدراسة، والذي يهدف إلى إسقاط الجوانب النظرية على الواقع الميداني من خلال دراسة حالة ولاية وهران.

وتعد ولاية وهران من أهم الولايات الساحلية في الجزائر، لما تمتلكه من مؤهلات بحرية وبنية تحتية وموانئ صيد تجعلها من المناطق الحيوية في نشاط الصيد البحري وتربية المائيات. وعليه، فإن دراسة واقع الحوكمة في هذا القطاع على مستوى الولاية تسمح بتقييم مدى تجسيد مبادئ الحوكمة في الممارسة الفعلية، ومدى مساهمتها في تحسين تسيير النشاط وتطوير الدائرة التسويقية للمنتجات البحرية.

كما يرتكز هذا الفصل على تحليل البيانات والمعلومات الميدانية التي تم جمعها من خلال الاستبيان الموجه لعينة الدراسة، إضافة إلى توظيف الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات البحث وقياس مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة وأثرها على تطوير الدائرة التسويقية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات بولاية وهران.

ومن هذا المنطلق، سيتم في هذا الفصل تقديم ولاية وهران ومختلف خصائص قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بها، ثم عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات، وصولاً إلى استخلاص أهم النتائج التي تعكس واقع الحوكمة في القطاع ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية والتطوير التسويقي المنشود

المبحث الأول: الإطار المكاني والمؤسساتي لقطاع الصيد البحري بولاية وهران

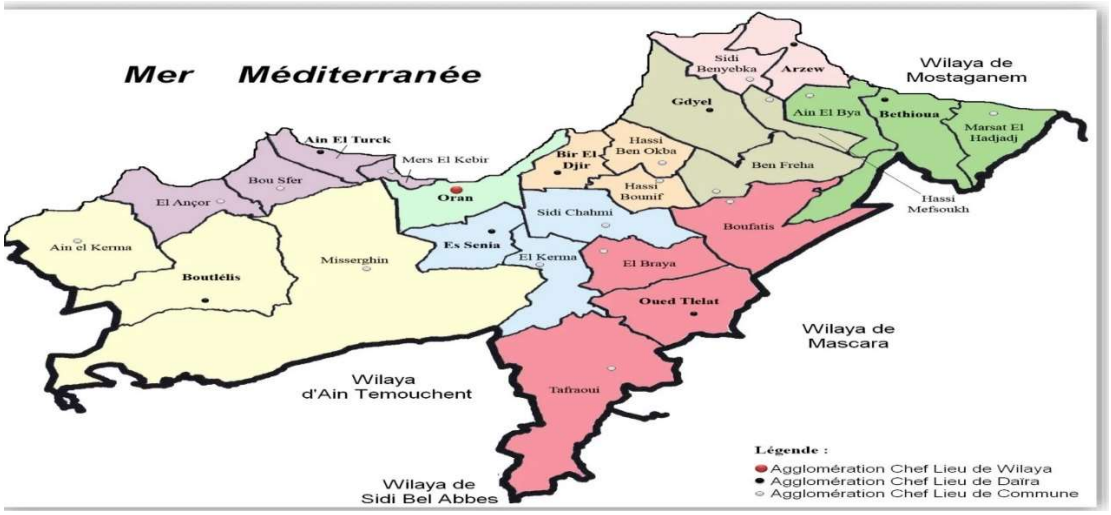
في هذا المبحث سنتطرق الى دراسة عدة جوانب من بينها معرفة الموقع الجغرافي للولاية، طبيعة البنى التحتية للموانئ، ومراكز التوزيع والتسويق البحري، وتم اختيارها كمجال تطبيقي للدراسة بغرض تحليل واقع حوكمة القطاع البحري واليات تسييره، ومدى فعالية مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي داخل هذا القطاع الحيوي.

المطلب الأول: تقديم موقع الدراسة

الفرع الأول: تعريف ولاية وهران

تقع ولاية وهران في شمال غرب الجزائر، تحدّها من الشرق ولاية مستغانم، ومن الغرب ولاية عين تموشنت، ومن الجنوب ولاية سيدي بلعباس، وتعتبر من أهم وأكبر المدن الساحلية بعد العاصمة الجزائر، تتميز الولاية بإطلالها على البحر الأبيض المتوسط، كما تُعتبر مركزًا اقتصاديًا وتجاريًا وصناعيًا مهمًا، وذلك بفضل وجود ميناء تجاري كبير، ومنشآت صناعية ونفطية، إلى جانب النشاطات البحرية والصيد البحري، كما تتكون من 26 بلدية و9دوائر، كما تعرف بتراثها الأندلسي والفرنسي، وبمهرجاناتها الفنية والثقافية العديدة، كما تُعد من أهم الوجهات السياحية في الجزائر.

الشكل07: الحدود الإدارية لولاية وهران



Source : Aniref, monographie wilaya d'Oran, https://fr.slideshare.net/slideshow/monographiewilayaoranpdf/263860792#2 consulté 15/10/2025 à 21 :15

الفرع الثاني: مكان الدراسة الميدانية

ميناء وهران، يقع في الجهة الشمالية من المدينة بالقرب من الميناء التجاري، حيث يعتبر من أكبر وأقدم موانئ الصيد في الجزائر حيث يشكل محورا أساسيا في النشاط البحري، ويُستخدم لرسوّ سفن الصيد البحري بمختلف أنواعها (الساحلية والعرضية)، كما يحتوي على مرافق لتفريغ وتخزين الأسماك، وورشات لصيانة السفن، ومراكز لبيع المنتجات البحرية بالجملة، والذي يلعب دورًا مهمًا في تزويد الأسواق المحلية والإقليمية بالمنتجات البحرية، ويساهم في تشغيل عدد كبير من الصيادين، الحرفيين، والعمال في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات.

الفرع الثالث: عينة الدراسة الميدانية

لتحليل حوكمة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات لولاية وهران، والدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري تم التعرض لعينة مختارة تشمل كلا من الاطراف الفاعلة في هذا القطاع من اعلى قمة الهرم التي تتمثل في وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية الى المديريات الولائية الى المنتجين، الوكلاء، الموزعين بالجملة والتجزئة، والمستهلكين، وذلك من خلال مقابلات ميدانية، استبيانات، لقاءات...الخ.

المطلب الثاني: حصيلة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في ولاية وهران لسنة 2023

شهد القطاع خلال سنة 2023 حركية ملحوظة تمثلت في تنامي الإنتاج السمكي، وتوسّع مشاريع تربية المائيات، وتكثيف برامج التكوين لفائدة المهنيين. كما ساهمت الجهود المبذولة من طرف مديرية الصيد البحري وتربية المائيات في تعزيز الحوكمة وتحسين تنظيم النشاط عبر منح التراخيص، ومراقبة الأسطول، وتشجيع المبادرات الاستثمارية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة للثروة البحرية في المنطقة.

الفرع الأول: الإنتاج السمكي لولاية وهران من 2020 الى2024

يوضح الجدول التالي الاحصائيات المتوفرة حول الإنتاج السمكي لولاية وهران خلال الفترة 2020-2024 اعتمادا على تقارير رسمية وتصريحات مديرية الصيد البحري لولاية وهران، وكذا الديوان العام للإحصائيات لسنة 2021.

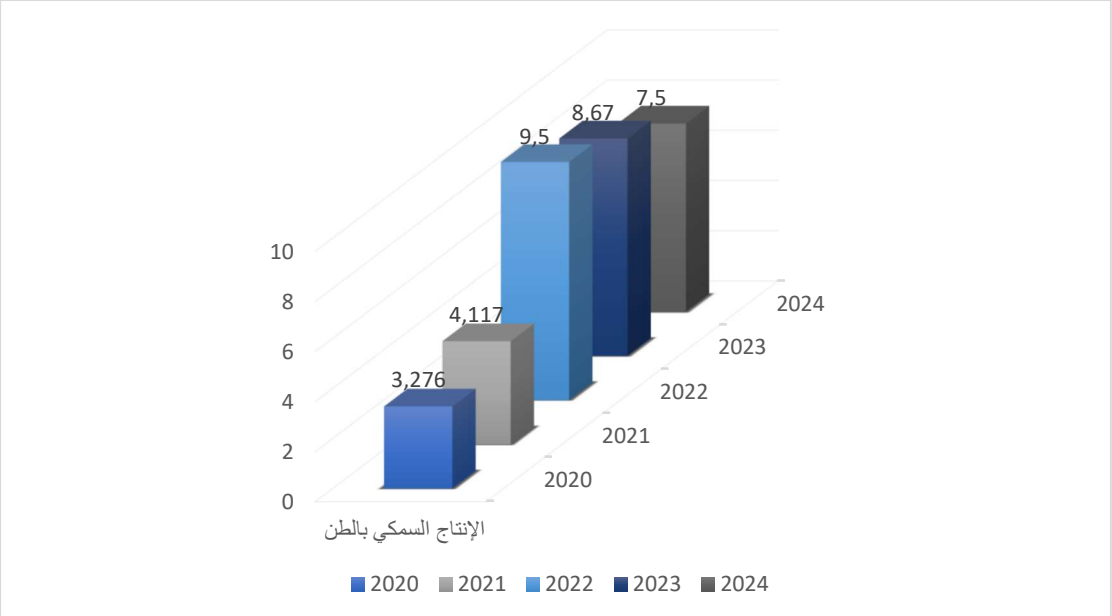
حيث نلاحظ ان الإنتاج في سنتين 2020 و2021 كان منخفض لعدة أسباب من بينها جائحة الكوفيد التي اثرت بشكل كبير في الإنتاج[86]، اما سنة 2022 فقد بلغ ذروته في ولاية وهران، حيث سجلت ارتفاعا معتبرا في الإنتاج والذي بلغ 9,500 طن مع مساهمة تربية المائيات بحوالي 190 طن[87]، لينخفض في سنة 2023 الى 8,670 طن، حيث كانت نسبة 80% للأسماك الزرقاء و20% لمختلف الأسماك البيضاء.

الجدول رقم11: الإنتاج السمكي لولاية وهران من2020 الى 2024

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
الإنتاج السمكي بالطن	3,276	4,117	9,500 منها 190 طن من تربية المائيات	ما بين 7,864و 8,670	7.500

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات مديرية الصيد البحري لولاية وهران، والديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم 08: يمثل أعمدة بيانية للإنتاج السمكي لولاية وهران 2020-2024



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Exel

[86] الديوان الوطني للإحصائيات، indicateurs_peche2021.pdf، تاريخ الزيارة 2026/05/25، على الساعة 15:30.
[87] حمرة فوزية، مديرية الصيد البحري لوهران. تحفيزات هامة في قانون المالية الجديد ستعزز القطاع وترفع الإنتاج، https://offf.to/7u32، زيارة الموقع 2026/05/29، على الساعة 22:50.

الفرع الثاني: عدد السفن في ميناء صيد لولاية وهران لسنة2023

في سنة 2023 بلغ عدد السفن في ميناء الصيد لولاية وهران 1413 سفينة، من بينها 21 من السفن الجيبية، 97 سفن السردين،01 سفن التونة،181 سفن الحرف الصغيرة، و202 سفن النزهة.

الجدول 12: عدد السفن في ميناء الصيد لولاية وهران لسنة 2023

نوع السفينة	العدد
عدد السفن الجيبية	21
عدد سفن السردين	97
عدد سفن التونة	01
عدد الحرف الصغيرة	181
عدد سفن النزهة	202

المصدر: شركة تسيير موانئ الصيد لولاية وهران

الفرع الثالث: برامج التكوين والتدريب لسنة 2023

تم استفادت أكثر من 400مهني وصيّاد من دورات تكوين خلال سنة 2023، في تخصصات مختلفة من بينها تسيير سفن الصيد والسلامة البحرية، تقنيات تربية المائيات الحديثة (الاستزراع البحري)، معالجة وتسويق المنتجات البحرية، الصيد المستدام وحماية التنوع البيولوجي البحري، وذلك من اجل تحقيق عدة اهداف من بينها، رفع كفاءة البحّارة والمهنيين، خلق فرص عمل جديدة للشباب في المهن البحرية. ترقية الصيد المسؤول.

الفرع الرابع: البنية التحتية

تُقدَّر مساحة ميناء وهران الإجمالية ما بين 4 و10 هكتارات، وذلك حسب مصادر مديرية الصيد البحري ومؤسسة ميناء وهران ويتكون من حوض رئيسي للرسوّ بعمق يتراوح بين 4 و6 أمتار، مهيأ لاستقبال سفن الصيد الساحلي ، ثلاث أرصفة رئيسية مجهزة بوسائل الرسوّ(bollards ، حواجز ، إنارة ليلية)، مع ممرات جانبية لتسهيل الشحن والتفريغ، تضمّ فضاءات مخصصة لإصلاح القوارب الصغيرة وصيانة المحركات والشباك، لكنها تعاني من ضعف التجهيزات الحديثة، وحدتان

لتصنيع الثلج بقدرة إجمالية تقدّر بـ 20 طن يوميًا، وغرف تبريد بسعة 300 م³ تقريبًا لحفظ المنتوج البحري، توجد قاعات لفرز الأسماك وتوضيبها قبل نقلها إلى سوق الجملة أو للتصدير عبر أرزيو، محطة صغيرة لتزويد السفن بالوقود والمياه، إلى جانب نقطة مخصّصة لجمع النفايات والزيوت المستعملة.

الجدول13: المرافق والتجهيزات المتواجدة بميناء الصيد لولاية وهران

المرافق	العدد	المساحة الاجمالية
سوق بيع السمك بالجملة	01	1450 م^2
غرفة صناعة الجليد	02	349 م^2
غرفة التبريد	01	120 م^2
مخازن الصيادين	55	840 م^2
شركة صناعة وتصليح السفن ERENAV	01	700 م^2
موقف الشاحنات	02	500 م^2
المكاتب: الشرطة، الحماية المدنية، خفر السواحل	03	300 م^2
محطة الوقود	01	498 م^2
متاجر معدات الصيد البحري	02	200 م^2
كافيتريا	02	200 م^2
مركز تكوين الصيادين	01	100 م^2
مركز صحي	01	50 م^2
مركز تسيير موانئ الصيد في وهران	01	100 م^2
الجمعيات البيئية: فينيسيا، أصدقاء البحر، نجمة البحر	03	400 م^2
نادي رياضة التجديف بالكاياك	10	90 م^2
مدرسة للغوص	10	140م^2

المصدر: شركة تسيير موانئ الصيد لولاية وهران

الفرع الخامس: الخدمات اللوجستية

تتميز الخدمات اللوجستية في ميناء وهران بشبكة نقل قريبة تربط الميناء بالأسواق المركزية داخل المدينة، وكذلك توجد نقطة مراقبة بيطرية تشرف على سلامة المنتوج قبل خروجه من الميناء نحو التسويق، وتمتاز أيضا بخدمة الحراسة والرقابة البحرية تُؤطرها مديرية الصيد البحري بالتعاون مع خفر السواحل

المطلب الثالث: التحديات والعراقيل التي تواجه ميناء الصيد بولاية وهران

عرفت سنة 2023 عدة تحديات في ميناء وهران واجهتها الأطراف الفاعلة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، والتي تمس عدة جوانب الاقتصادية والتنظيمية والبيئية. إذ يعاني 60% من الصيادين من ارتفاع تكاليف التشغيل وضعف التسويق، بينما تواجه المديرية نقصًا في الموارد البشرية والتقنية اللازمة للمراقبة. كما لم تدخل سوى 4 من أصل 9 مشاريع تربية مائية مرحلة الإنتاج الفعلي. هذه المؤشرات تعكس الحاجة إلى تفعيل مبادئ الحوكمة التشاركية وتحسين التنسيق بين مختلف الفاعلين لضمان استدامة القطاع وتحقيق التنمية المحلية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 14: التحديات والعراقيل التي واجهت ميناء وهران

النوع	التحديات والعراقيل	المؤشرات
نقص الشفافية في التسويق	غياب نظام موحد لتسعير المنتوجات يؤدي إلى تدخل غير منظم للوسطاء.	سيطرت الوكلاء على أكثر من 70%من كميات البيع بالجملة.
إدارية ومؤسساتية	قلة الإمكانيات التقنية لمراقبة الأنشطة البحرية . –نقص في الإطارات المتخصصة بالحوكمة البيئية.	عدد موظفي المراقبة الميدانية لا يتجاوز 12إطارًا لتغطية أكثر من 120كلم من الساحل.
اقتصادية وتنظيمية	–ارتفاع تكاليف الوقود والزيوت بنسبة تفوق 35%بين 2022 و2023 . –ضعف تسويق المنتوج وانخفاض أسعار البيع في الميناء بـ 20–25%مقارنة بالتكلفة.	▪أكثر من 239سفينة صيد تقليدي و 115سردينيات تعمل تحت ضغط مالي . ▪60% من الصيادين يشتغلون موسميًا فقط.
ضعف التنسيق والمشاركة	–ضعف التمويل وقلة الموارد البشرية المؤهلة .	▪أقل من 30%من الجمعيات البحرية تشارك فعليًا في اجتماعات المديرية.

	–مشاركة محدودة في إعداد القرارات المحلية.	
محدودية الوسائل البيداغوجية	–حاجة إلى تجديد الوسائل التطبيقية (نماذج السفن، أجهزة الملاحة، مختبرات مائية).	▪في 2023، استفاد 400 متربص فقط من تكوين تطبيقي، أي أقل من 50% من القدرة السنوية للمعهد.
تحديات بيئية وصحية	–تزايد النفايات البحرية والزيوت داخل الموانئ . –ضعف مراقبة جودة المياه البحرية.	▪سجلت 5تدخلات بيئية فقط سنة 2023 رغم وجود أكثر من 40إنذار تلوث.
ضعف التسويق وارتفاع الأسعار	–ضعف نقاط البيع المباشر . –غياب شبكة نقل مبردة.	▪رغم وجود 12نقطة بيع مباشرة، إلا أن تغطية الطلب لا تتجاوز 40%من الأسواق الحضرية.
صعوبات تقنية وإدارية	–تأخر في منح التراخيص البيئية . –صعوبة الحصول على الأعلاف واليرقات محليًا.	▪من أصل 9مشاريع مصادق عليها، 4فقط دخلت مرحلة الإنتاج خلال 2023.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على بيانات مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية وهران (2023–2024)، وتقارير الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات، وميناء الصيد بوهران.

المبحث الثاني: تحليل الحوكمة والدائرة التسويقية من خلال الأطراف الفاعلة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في ولاية وهران

تعمل هذه الدراسة على تحليل دقيق للعوامل المؤثرة في حوكمة الصيد البحري وتربية المائيات في ولاية وهران، وتطوير الدائرة التسويقية فيه بشكل يتوافق كليا مع الأسئلة الفرعية للإشكالية الرئيسية في محاولة للإجابة عليها، واثبات صحة الفرضيات او نفيها.

ومن أجل ذلك، تم بناء شبكة من التقاطعات الثنائية والمتعددة لكل فئة مستهدفة ضمن الاستبيانات المستخدمة في التحقيق الميداني، بحيث تراعي خصوصيات كل فاعل اقتصادي في السلسلة (الملاك و/أو المنتجين، المندوبين، الموزعين، البائعين، المستهلكين)، بما يضمن الإحاطة الشاملة بجميع المتغيرات في حوكمة قطاع الصيد البحري وتسويق منتجاته.

المطلب الأول: تحليل المتغيرات المتعددة للأطراف الفاعلة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات لولاية وهران

1- الملاك والربابنة لولاية وهران

تتمثل هذه الدراسة في تبرير الفرضيات المرتبطة بصعوبة الحصول على التأمين، ضعف البنية القانونية، وعدم وجود دخل شهري مستقر. وهذا ما يكشف مدى اعتماد الصياد على منظومة غير رسمية لا توفر له الحماية، واثبات ان ضعف الحوكمة يُضعف قدرة الصياد على حماية مداخيله وحقوقه.

الجدول رقم15: تحليل أثر العلاقة مع الوكيل على آليات التسعير

المتغير التابع	التغيرات المستقلة (المفسرة)	R	R^2	قيمة F	Sig	B	قيمة T	Sig
المشاركة في تحديد السعر	نوع العلاقة	0,048	0,002	0,039	0,990	0,000	0,007	0,995
	من يحدد السعر					-0,006	-0,052	0,959
	نوع المشتري					-0,025	-0,309	0,759

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

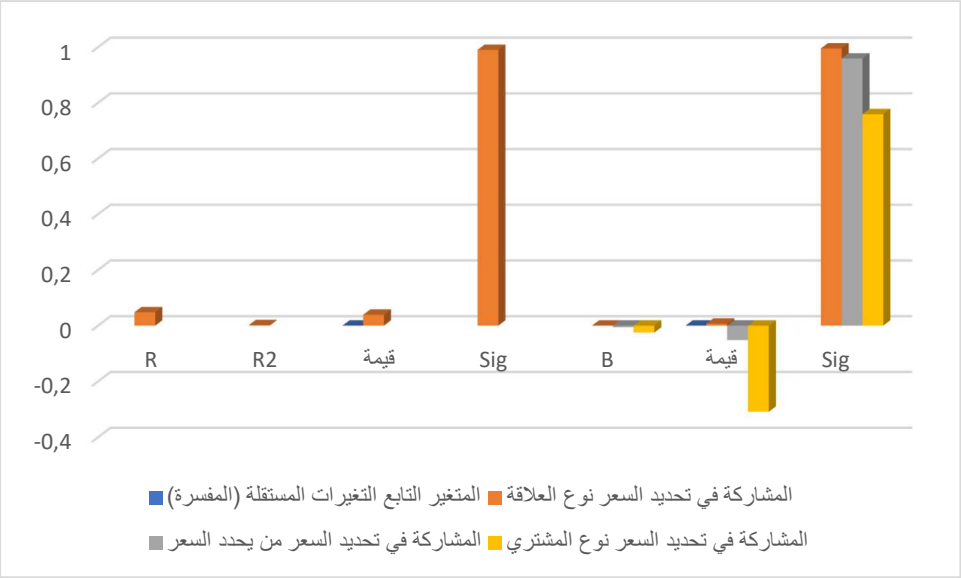
من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة R تمثل 0,048، وهي تشير الى علاقة ضعيفة جدا بين المتغيرين، فهي تفسر نسبة 0,2% وهي نسبة مهملة، اما قيمة F والتي تمثل 0,039 عند مستوى الدلالة 0,990 Sig وBالذي يمثل معامل الانحدار والتي تتمثل قيمته في 0,000 يدلون على ان النموذج ككل غير معنوي احصائيا أي لا يوجد تأثير حقيقي للعلاقة مع الوكيل

وكذلك قيم Sig للمتغيرات الأخرى أكبر بكثير من 0,05 وهذا يعني عدم وجود تأثير معنوي.

وبالتالي نستنتج ان الوكيل لا يؤثر بشكل واضح على تسعير المنتجات البحرية ضمن العينة المدروسة، ويرجع ذلك الى خضوع التسعير الى عوامل أخرى اهم مثل تكاليف الإنتاج، العرض والطلب في السوق...الخ.

وهذا ما توضحه الاعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم09: اعمد بيانية توضح العلاقة مع الوكيل على آليات التسعير



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXEL

الجدول رقم16: تحليل العلاقة بين مشاركة المالك في التسويق واستقلالية القرار

المتغير التابع	التغيرات المستقلة (المفسرة)	R	R^2	قيمة F	Sig	B	قيمة T	Sig
المشاركة في التسويق	نوع المشتري	0,249	0,062	1,128	0,347	-0,097	-0,959	-0,959
	نوع العلاقة					-0,004	-0,092	-0,092
	التسعير					0,270	1,523	1,523

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

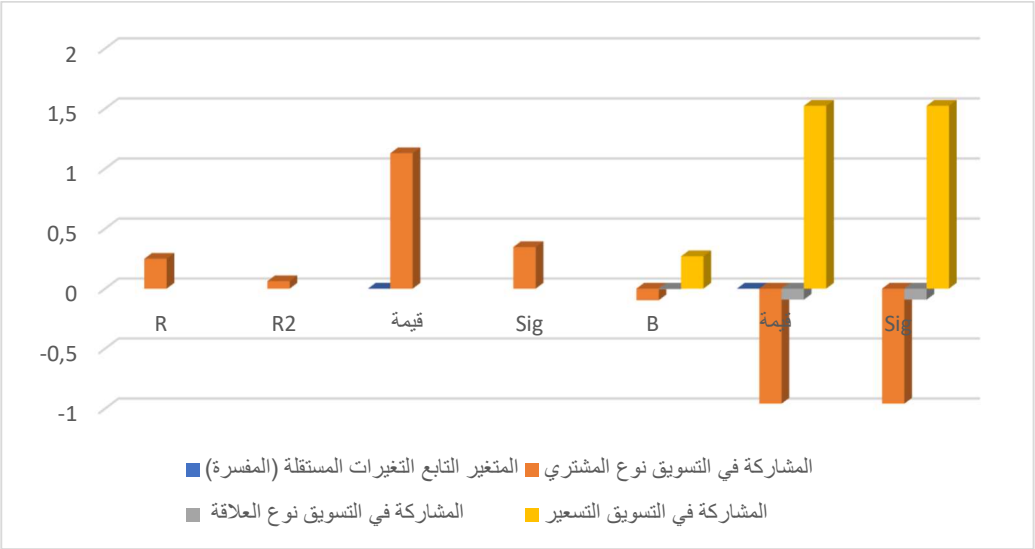
بلغت قيمة معامل R = 0.249، وهي قيمة ضعيفة تشير إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة جداً بين المتغيرين. كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 = 0.062، ما يعني أن المتغيرات المستقلة (نوع العلاقة، نوع المشتري، السعر) تفسر نحو 6.2%فقط من التغير الحاصل في مشاركة المالك في التسويق، وهي نسبة ضئيلة جداً.

أما بالنسبة لاختبار F، فقد بلغت قيمته 1.128بدرجة دلالة Sig = 0.347، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على أن النموذج ككل غير معنوي إحصائياً، أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لا تؤثر تأثيراً دالاً على مشاركة المالك في التسويق.

وبالرجوع إلى معاملات الانحدار الجزئية، نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية (Sig) للمتغيرات المستقلة كانت أكبر من (0.05)، حيث بلغت بالنسبة لـ «نوع العلاقة (0.959) "و"نوع المشتري " (0.092)و"السعر (0.523) "، ما يشير إلى أن كل هذه المتغيرات لا تمارس تأثيراً معنوياً على مشاركة المالك في التسويق. كما أن إشارات معاملات Bجاءت ضعيفة وغير متناسقة، مما يعزز غياب العلاقة الإحصائية ذات الدلالة.

بناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج أن استقلالية القرار التسويقي لا تتأثر بمستوى مشاركة المالك في التسويق، مما يعكس أن قرارات التسويق في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات قد تكون محددة بعوامل تنظيمية أو سوقية خارج نطاق تأثير المالك المباشر، كالقوانين المنظمة للأسواق أو هيمنة الوسطاء التجاريين على العملية التسويقية.

الشكل رقم10: العلاقة بين مشاركة المالك في التسويق واستقلالية القرار



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXEL

الجدول رقم17: تقييم مدى تأثير البنية التعاقدية على توزيع العائدات

المتغير التابع	التغيرات المستقلة (المفسرة)	R	R^2	قيمة F	Sig	B	قيمة T	Sig
توزيع العائدات	السلف	0,198	0,039	0,509	0,729	-0,170	-0,342	0,734
	خصم التكاليف					-0,178	-0,383	0,703
	نوع التكاليف					0,673	0,280-	0,781
	الاجر الثابت					0,541	0,053	0,306

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يظهر لنا الجدول ان قيمة $R^2 = 0.039$ أي ان 96.1٪من تباين توزيع العائدات يرجع إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، اما ان تكون هيمنة الوكلاء، او طبيعة العقد...الخ

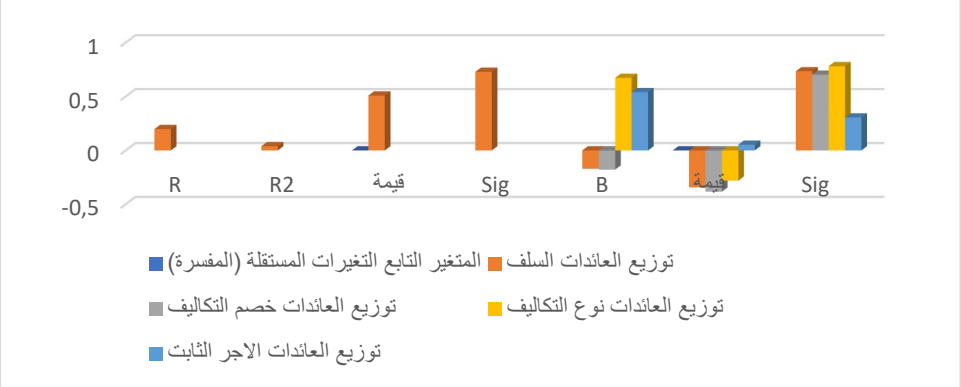
اما القيمة الاحتمالية (Sig = 0.729) أكبر بكثير من 0.05، مما يعني أن النموذج ككل ليس **ذا** دلالة إحصائية، أي لا توجد علاقة سببية واضحة بين هذه المتغيرات الأربعة وتوزيع العائدات.

القيم السالبة لـ B (في السلف وخصم التكاليف) تعني أن زيادة هذه المتغيرات تؤدي إلى انخفاض العائد الصافي للعاملين، أي وجود خلل في عدالة التوزيع داخل منظومة الصيد البحري.

القيم الموجبة لـ **B** (في نوع التكاليف والأجر الثابت) رغم إيجابياتها، إلا أن ضعف الدلالة الإحصائية (Sig > 0.3)يجعل تأثيرها غير حقيقي أو غير موثوق إحصائيًا.

وهذا يبرز أن حوكمة توزيع العائدات في قطاع الصيد البحري الجزائري لا تزال محدودة وتعتمد على أعراف مهنية أكثر من الاعتماد على أسس اقتصادية شفافة.

الشكل رقم11: تقييم مدى تأثير البنية التعاقدية على توزيع العائدات



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXEL

المندوبون لولاية وهران:

الجدول18: تحليل دور طبيعة العلاقة مع المانح في التحكم في السعر

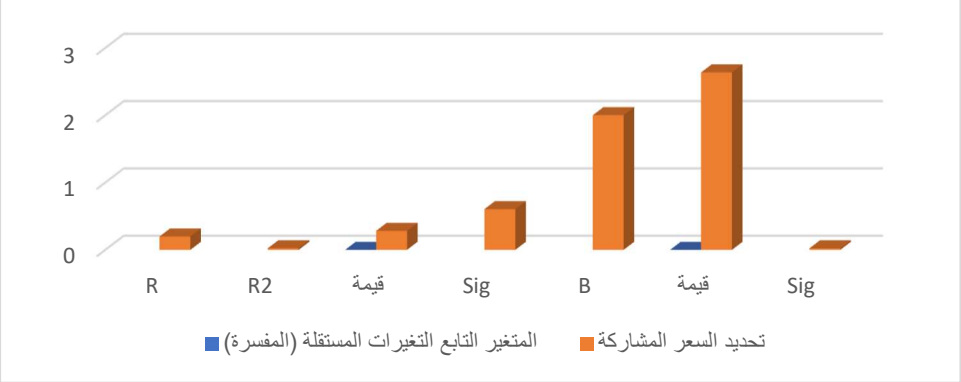
المتغير التابع	التغيرات المستقلة (المفسرة)	R	R^2	قيمة F	Sig	B	قيمة T	Sig
تحديد السعر	المشاركة	0,198	0,023	0,282	0,605	2,000	2,636	0,022

من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة ارتباط ضعيفة جداً بين المشاركة كمتغير مستقل وتحديد السعر كمتغير تابع، حيث بلغ معامل الارتباط($R = 0.198$) ، مما يدل على أن العلاقة إيجابية لكنها محدودة التأثير. كما بلغ معامل التحديد($R^2 = 0.023$) ، وهو ما يعني أن المشاركة تفسر

فقط 2.3٪ من التغيرات التي تطرأ على عملية تحديد السعر، وهي نسبة ضعيفة تعكس محدودية قدرتها التفسيرية. أما اختبار معنوية النموذج فقد أظهر قيمة (F = 0.282) بمستوى دلالة (Sig = 0.605)، وهي قيمة أكبر من 0.05، مما يدل على أن النموذج ككل غير معنوي إحصائياً. ورغم أن اختبار (T = 2.636) بمستوى دلالة (0.022) يشير إلى معنوية المتغير بشكل فردي، إلا أن ضعف القدرة التفسيرية للنموذج وعدم معنويته الكلية يقودان إلى استنتاج مفاده أن المشاركة لا تمثل عاملاً حاسماً في تحديد الأسعار داخل قطاع الصيد البحري، وأن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً تتحكم في آليات التسعير، مثل قوى السوق، الوسطاء، وتكاليف الإنتاج.

الشكل رقم 12: تحليل دور طبيعة العلاقة مع المانح في التحكم في السعر



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXEL

الجدول 19: تحليل العلاقة بين نوع الزبائن وقنوات التسويق

المتغير التابع	التغيرات المستقلة (المفسرة)	R	R^2	قيمة F	Sig	B	قيمة T	Sig
أنواع المشترين	القدرة الشرائية	0,218	0,047	0,596	0,455	-0,011	-0,772	0,455

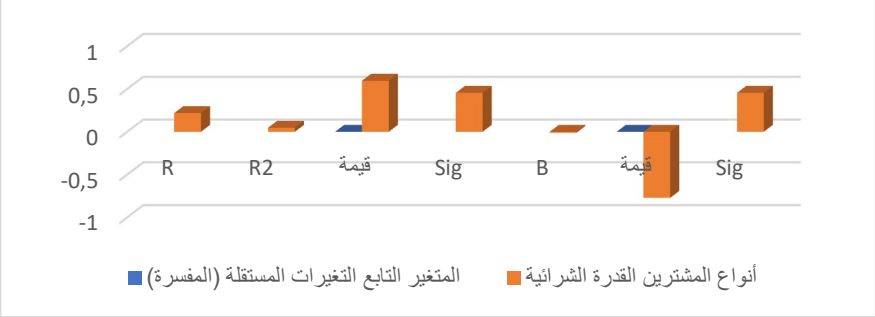
من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين القدرة الشرائية كمتغير مستقل وأنواع المشترين كمتغير تابع، حيث بلغ معامل الارتباط(R = 0.218) ، مما يدل على وجود علاقة إيجابية لكنها محدودة القوة. كما بلغ معامل التحديد(R² = 0.047) ، ما يعني أن القدرة الشرائية تفسر حوالي 4.7٪ فقط من التغيرات في أنواع المشترين، وهي نسبة ضعيفة تعكس محدودية التأثير التفسيري لهذا المتغير.

أما اختبار معنوية النموذج فقد أظهر قيمة (F = 0.596) بمستوى دلالة(Sig = 0.455) ، وهي قيمة أكبر من 0.05، مما يدل على أن النموذج غير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5٪. كما أن معامل الانحدار (B = −0.011) جاء سالباً وضعيفاً جداً، ما يشير إلى أن تأثير القدرة الشرائية على أنواع المشترين تأثير عكسي طفيف وغير جوهري. ويؤكد ذلك اختبار (T = −0.772)بمستوى دلالة (0.455)، وهو أكبر من 0.05، مما يعني أن المتغير غير معنوي إحصائياً.

وعليه يمكن الاستنتاج أن القدرة الشرائية لا تؤثر تأثيراً معنوياً في تحديد أنواع المشترين في قطاع الصيد البحري، وأن تنوع المشترين يرتبط بعوامل أخرى أكثر تأثيراً، مثل قنوات التوزيع، طبيعة السوق، الوسطاء، أو السياسات التسويقية المعتمدة.

الشكل رقم13: تحليل العلاقة بين نوع الزبائن وقنوات التسويق



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXEL

الجدول20: تقييم أثر المواقف من المزاد على ممارسات التسعير

المتغير التابع	التغيرات المستقلة (المفسرة)	R	R^2	قيمة F	Sig	B	قيمة T	Sig
الرأي حول المزاد	المشاركة	0,375	0,140	0,898	0,435	-0,211	-0,873	0,401
	من يحدد السعر					0,070	0,873	0,401

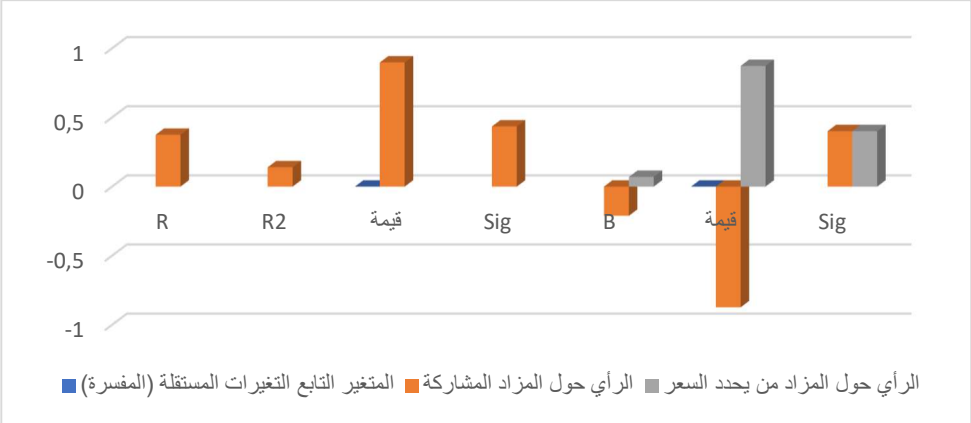
من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعلق بتأثير المشاركة والجهة التي تحدد السعر **على** الرأي حول **المزاد** وجود علاقة ارتباط متوسطة تميل إلى الضعف، حيث بلغ معامل الارتباط(R = 0.375) ، مما يدل على وجود علاقة إيجابية نسبياً بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما بلغ معامل التحديد(R² = 0.140) ، وهو ما يعني أن المتغيرين يفسران حوالي 14٪ من التغيرات في الرأي حول المزاد، وهي نسبة تفسيرية محدودة تعكس وجود عوامل أخرى أكثر تأثيراً.

أما اختبار معنوية النموذج فقد أظهر قيمة (F = 0.898) بمستوى دلالة(Sig = 0.435) ، وهي أكبر من 0.05، مما يدل على أن النموذج ككل غير معنوي إحصائياً. وبالانتقال إلى معاملات الانحدار، نجد أن متغير **المشاركة** سجل معامل (B = −0.211) بقيمة− = T) (0.873ومستوى دلالة (0.401)، ما يشير إلى تأثير عكسي ضعيف وغير معنوي. كما أن متغير من يحدد السعر سجل معامل (B = 0.070) بقيمة (T = 0.873) ومستوى دلالة (0.401)، وهي أيضاً قيمة غير معنوية إحصائياً.

وعليه يمكن الاستنتاج أن كلًّا من المشاركة والجهة المحددة للسعر لا يؤثران تأثيراً معنوياً في تشكيل الرأي حول نظام المزاد في قطاع الصيد البحري، مما يدل على أن مواقف الفاعلين تجاه المزاد قد ترتبط بعوامل أخرى مثل مستوى الثقة في السوق، شفافية الإجراءات، عدالة التسعير، أو التجارب السابقة داخل أسواق السمك.

الشكل رقم14: تقييم أثر المواقف من المزاد على ممارسات التسعير



- **المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXEL**

1- الموزعون بالجملة لولاية وهران:

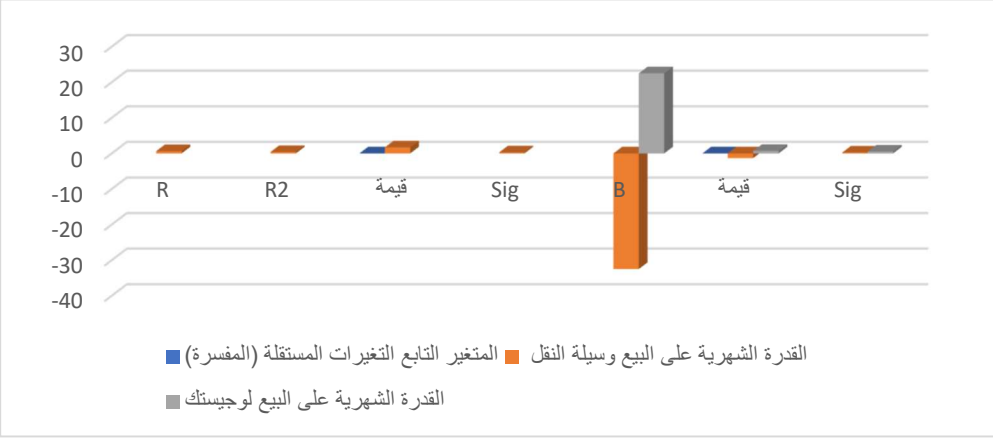
الجدول21: تقييم مدى تأثير اللوجستيك على القدرة التوزيعية

المتغير التابع	التغيرات المستقلة (المفسرة)	R	R^2	قيمة F	Sig	B	قيمة T	Sig
القدرة الشهرية على البيع	وسيلة النقل	,634	,402	1,682	,276	-32,500	-1,314	,246
	لوجيستك					22,500	,688	,522

من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي وجود علاقة ارتباط متوسطة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في وسيلة النقل واللوجيستك والمتغير التابع المتمثل في القدرة الشهرية على البيع، حيث بلغ معامل الارتباط .(R=0.634) كما بلغ معامل التحديد(R^2=0.402) ، مما يدل على أن حوالي 40.2% من التغير في القدرة الشهرية على البيع يمكن تفسيره من خلال هذين المتغيرين، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج. غير أن اختبار (F) أظهر أن النموذج غير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة الدلالة .(Sig=0.276)كما بينت نتائج اختبار (T) أن متغير وسيلة النقل جاء بمعامل انحدار (B=−32.500)وقيمة دلالة(Sig=0.246) ، مما يدل على وجود علاقة عكسية غير معنوية إحصائياً مع القدرة الشهرية على البيع. أما متغير اللوجستيك فقد سجل معامل انحدار (B=22.500) وقيمة دلالة(Sig=0.522) ، مما يشير إلى وجود علاقة طردية لكنها غير معنوية إحصائياً. وبالتالي يمكن القول إن وسيلة النقل واللوجستيك لا تؤثران تأثيراً ذا دلالة إحصائية على القدرة الشهرية على البيع في إطار هذه العينة.

الشكل رقم15: تقييم مدى تأثير اللوجستيك على القدرة التوزيعية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXEL

الجدول22: قياس أثر التحديات السوقية على حجم النشاط

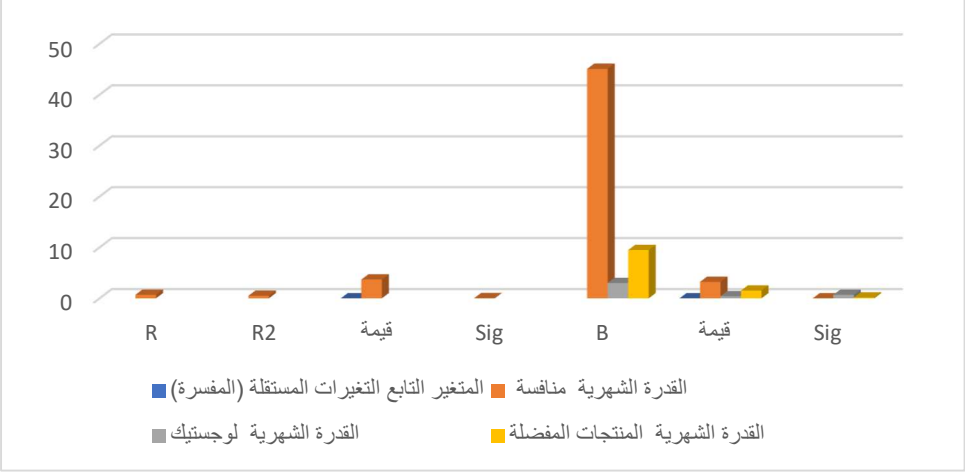
المتغير التابع	التغيرات المستقلة (المفسرة)	R	R^2	قيمة F	Sig	B	قيمة T	Sig
	منافسة	0,708	0,502	3,689	0,047	45,073	3,228	0,008

القدرة الشهرية	لوجستيك					2,999	0,413	0,687
	المنتجات المفضلة					9,486	1,533	,154

من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي وجود علاقة ارتباط قوية نسبياً بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في المنافسة واللوجستيك والمنتجات المفضلة والمتغير التابع المتمثل في القدرة الشهرية، حيث بلغ معامل الارتباط .(R=0.708) كما بلغ معامل التحديد(R^2=0.502) ، مما يدل على أن حوالي 50.2% من التغير في القدرة الشهرية يمكن تفسيره من خلال هذه المتغيرات، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج. كما أظهر اختبار (F) أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، حيث بلغت قيمة (F=3.689) ومستوى الدلالة(Sig=0.047) ، مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر معنوياً في القدرة الشهرية. وبالرجوع إلى معاملات الانحدار واختبار (T) ، تبين أن متغير المنافسة له تأثير موجب ومعنوي إحصائياً على القدرة الشهرية، حيث بلغ معامل الانحدار (B=45.073) وقيمة (T=3.228) ومستوى الدلالة .(Sig=0.008) في حين أظهر متغير اللوجستيك معامل انحدار موجب (B=2.999) لكنه غير دال إحصائياً عند مستوى (0.05)، حيث بلغت قيمة الدلالة .(Sig=0.687) كما أن متغير المنتجات المفضلة سجل معامل انحدار موجب (B=9.486) وقيمة دلالة(Sig=0.154) ، مما يدل على أن تأثيره غير معنوي إحصائياً. وبالتالي يمكن الاستنتاج أن المنافسة هي المتغير الوحيد الذي يؤثر تأثيراً معنوياً في القدرة الشهرية ضمن هذا النموذج.

الشكل رقم16: قياس أثر التحديات السوقية على حجم النشاط



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXEL

1- البائعون بالتجزئة

الجدول23: قياس مدى تأثير البيئة الرقابية على ممارسات البيع

المتغير التابع	التغيرات المستقلة (المفسرة)	R	R^2	قيمة F	Sig	B	قيمة T	Sig
تحفظات الرقابة	الزيارة	1	1	/	/	-1	/	/
	الامتثال					0	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي إلى وجود علاقة ارتباط تام بين المتغيرات المستقلة (الزيارة والامتثال) والمتغير التابع (تحفظات الرقابة)، حيث بلغ معامل الارتباط (R=1) ومعامل التحديد (R^2=1)، ما يعني أن 100% من التغير في تحفظات الرقابة مفسر بالكامل من خلال هذه المتغيرات. غير أن هذا النوع من النتائج يُعد غير اعتيادي في الدراسات التطبيقية، وغالباً ما يدل على وجود تطابق تام أو اعتماد خطي كامل بين المتغيرات (Perfect Multicollinearity) أو صغر حجم العينة أو وجود خطأ في إدخال البيانات. كما أن غياب قيم اختبار (F) ومستوى الدلالة (Sig) واختبار (T) يجعل من الصعب الحكم على معنوية النموذج إحصائياً. وبالنظر إلى معاملات الانحدار، نلاحظ أن متغير الزيارة له تأثير عكسي(B = −1) ، في حين أن متغير الامتثال ليس له تأثير(B = 0) ، إلا أن هذه النتائج لا يمكن الاعتماد عليها علمياً بسبب عدم توفر اختبارات الدلالة.

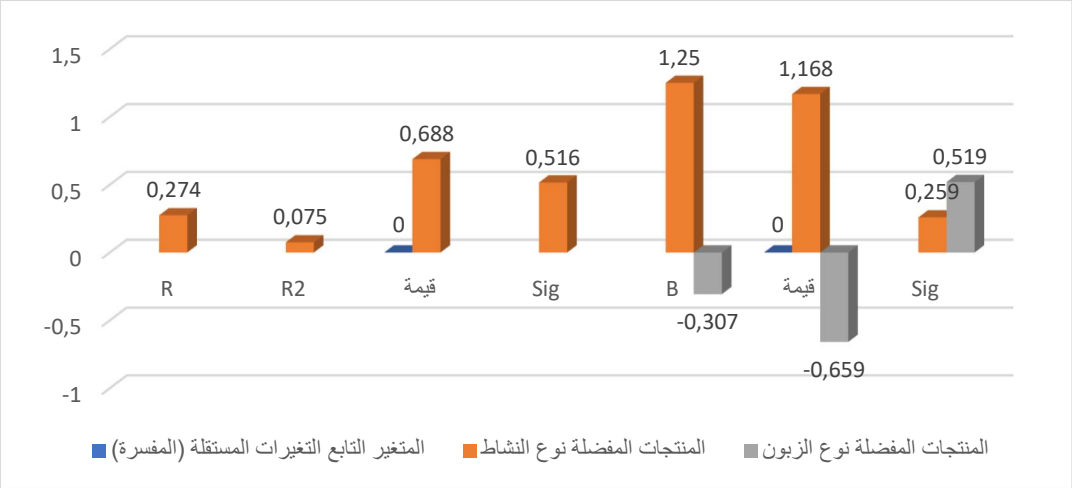
الجدول24: تحليل العلاقة بين نوع الزبون والمنتجات المعروضة

المتغير التابع	التغيرات المستقلة (المفسرة)	R	R^2	F	Sig	B	T	Sig
المنتجات المفضلة	نوع النشاط	0,274	0,075	0,688	0,516	1,250	1,168	0,259
	نوع الزبون					-0,307	-0,659	0,519

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين المتغيرات المستقلة (نوع النشاط ونوع الزبون) والمتغير التابع (المنتجات المفضلة)، حيث بلغ معامل الارتباط (R=0.274).كما بلغ معامل التحديد(R^2=0.075) ، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر فقط حوالي 7.5% من التغير في المنتجات المفضلة، وهي نسبة ضعيفة، بينما تعود النسبة الأكبر إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج. كما بين اختبار (F) أن النموذج غير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة (F=0.688) ومستوى الدلالة(Sig=0.516) ، مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لا تؤثر بشكل معنوي في المنتجات المفضلة. وبالرجوع إلى معاملات الانحدار واختبار(T) ، تبين أن متغير نوع النشاط له تأثير موجب (B=1.250) لكنه غير دال إحصائياً(Sig=0.259) ، في حين أن متغير نوع الزبون له تأثير عكسي(B=-0.307)وغير دال إحصائياً أيضاً .(Sig=0.519) وبالتالي يمكن الاستنتاج أن كلاً من نوع النشاط ونوع الزبون لا يؤثران تأثيراً ذا دلالة إحصائية على المنتجات المفضلة ضمن هذا النموذج.

الشكل17: تحليل العلاقة بين نوع الزبون والمنتجات المعروضة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXEL

الجدول25: تأثير خلفية البائع (اجتماعية وتعليمية) على التنظيم

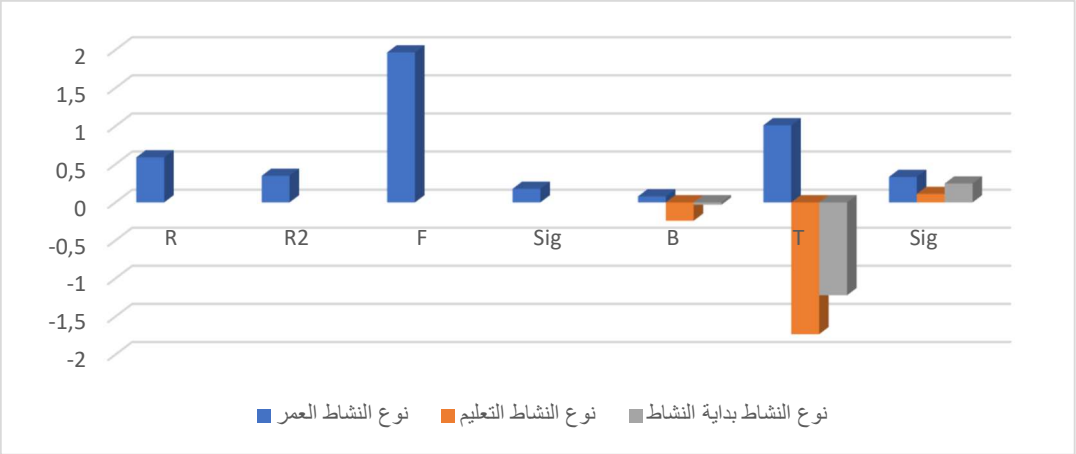
المتغير التابع	التغيرات المستقلة (المفسرة)	R	R^2	F	Sig	B	T	Sig
	العمر	0,591	0,349	1,967	0,178	,078	1,011	0,334

نوع النشاط	التعليم					-0,241	-1,732	0,111
	بداية النشاط					-0,030	-1,220	0,248

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي وجود علاقة ارتباط متوسطة بين المتغيرات المستقلة (العمر، التعليم، وبداية النشاط) والمتغير التابع (نوع النشاط)، حيث بلغ معامل الارتباط .(R=0.591) كما بلغ معامل التحديد(R^2=0.349) ، مما يدل على أن حوالي 34.9% من التغير في نوع النشاط يمكن تفسيره من خلال هذه المتغيرات، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج. غير أن اختبار (F) أظهر أن النموذج غير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة (F=1.967) ومستوى الدلالة(Sig=0.178) ، مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لا تؤثر تأثيراً معنوياً في نوع النشاط. وبالرجوع إلى معاملات الانحدار واختبار (T)، تبين أن متغير العمر له تأثير موجب ضعيف (B=0.078) وغير دال إحصائياً (Sig=0.334)، في حين أن متغير التعليم له تأثير عكسي (B=−0.241) لكنه أيضاً غير دال إحصائياً .(Sig=0.111) كما سجل متغير بداية النشاط تأثيراً عكسياً ضعيفاً (B=−0.030) وغير معنوي .(Sig=0.248) وبالتالي يمكن الاستنتاج أن العمر، التعليم، وبداية النشاط لا يؤثرون تأثيراً ذا دلالة إحصائية على نوع النشاط ضمن هذا النموذج.

الشكل18: تأثير خلفية البائع (اجتماعية وتعليمية) على التنظيم



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXEL

2- المستهلكون

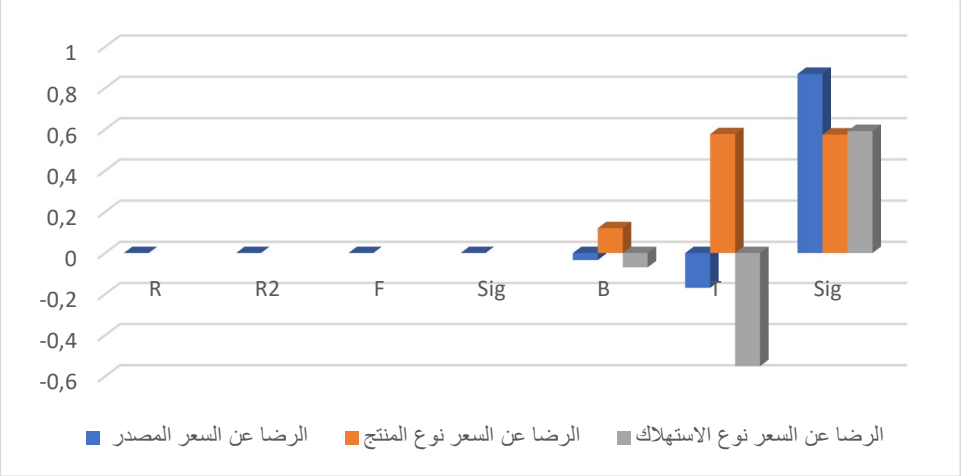
الجدول26: تحليل العلاقة بين مصادر التزود والرضا عن السعر

المتغير التابع	التغيرات المستقلة (المفسرة)	R	R^2	F	Sig	B	T	Sig
الرضا عن السعر	المصدر	0.233	0.054	0.229	0.874	-0,034	-,169	0,869
	نوع المنتج					0,121	0,577	0,575
	نوع الاستهلاك					-0,069	-0,550	0,592

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

تشير نتائج نموذج الانحدار إلى ضعف العلاقة بين المتغيرات المستقلة (المصدر، نوع المنتج، نوع الاستهلاك) والرضا عن السعر، حيث بلغ معامل الارتباط (R = 0.233) ومعامل التحديد (R^2 = 0.054)، وهي قيم منخفضة تعكس قدرة تفسيرية محدودة جدًا. كما أن النموذج غير معنوي إحصائيًا(Sig = 0.874) ، مما يدل على أن هذه العوامل لا تؤثر بشكل حقيقي في رضا المستهلك عن الأسعار. وعليه، يمكن استنتاج أن الرضا السعري يرتبط بعوامل أخرى خارج النموذج، مثل القدرة الشرائية، تقلبات السوق، ومستوى الشفافية في التسعير.

الشكل 19: تحليل العلاقة بين مصادر التزود والرضا عن السعر



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXEL

الجدول27: فهم تأثير الوضعية الاجتماعية على نمط الاستهلاك

المتغير التابع	التغيرات المستقلة (المفسرة)	R	R^2	قيمة F	Sig	B	قيمة T	Sig
نوع الاستهلاك	الدخل	0.295	0.087	0.382	0.768	-0.378	-0.971	0.351
	المهنة					0.060	0.199	0.846
	الحالة العائلية					0.037	0.895	0.895

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يبين جدول تحليل الانحدار المتعدد أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في الدخل، المهنة، والحالة العائلية على المتغير التابع المتمثل في نوع الاستهلاك .وقد بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد **R = 0.295**، ما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما بلغت قيمة معامل التحديد **R^2 = 0.087**، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي **8.7٪** فقط من التغيرات الحاصلة في نوع الاستهلاك، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

أما اختبار معنوية النموذج ككل فقد أظهر قيمة **F = 0.382** بمستوى دلالة **Sig = 0.768**، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار غير دال إحصائياً، وبالتالي فإن المتغيرات المستقلة مجتمعة لا تؤثر بشكل معنوي في نوع الاستهلاك. وبالنسبة لمعاملات الانحدار الجزئية، فقد سجل متغير الدخل قيمة معامل **B = −0.378**، ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الدخل ونوع الاستهلاك، إلا أن قيمة الدلالة الإحصائية المرتبطة به (**Sig = 0.351**) أكبر من (0.05)، مما يعني أن هذا التأثير غير دال إحصائياً. كما أظهرت النتائج أن متغير المهنة سجل قيمة دلالة (**0.846**) ومتغير الحالة العائلية قيمة دلالة (**0.895**)، وهما أيضاً أكبر من مستوى المعنوية المعتمد، مما يؤكد عدم وجود تأثير معنوي لهذين المتغيرين على نوع الاستهلاك.

وعليه يمكن الاستنتاج أن المتغيرات المدروسة لا تفسر بشكل كافٍ التغيرات في نوع الاستهلاك، وأن تأثيرها الإحصائي داخل العينة يبقى ضعيفاً وغير معنوي.

الجدول28: دراسة تأثير الدخل والمهنة على تفضيلات الشراء

المتغير التابع	التغيرات المستقلة (المفسرة)	R	R^2	قيمة F	Sig	B	قيمة T	Sig
مصدر التزود	الدخل	0.552	0.304	1.750	0.210	0.344	1.738	0.108
	المهنة					-0.302	-2.159	0.052
	التعليم					-0.020	-0.145	0.887

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يبين جدول تحليل الانحدار المتعدد أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في الدخل، المهنة، والتعليم على المتغير التابع **مصدر التزود** .وقد بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد **R = 0.552**، ما يدل على وجود علاقة متوسطة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما بلغ معامل التحديد **R^2 = 0.304**، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي **30.4٪** من التغيرات الحاصلة في مصدر التزود، في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة ضمن النموذج.

أما اختبار معنوية النموذج ككل فقد أظهر قيمة **F = 1.750** ومستوى دلالة **Sig = 0.210**، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار ككل غير دال إحصائياً، وبالتالي لا يمكن اعتبار المتغيرات المستقلة مجتمعة ذات تأثير معنوي على مصدر التزود.

وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة بشكل فردي، فقد سجل متغير الدخل معامل انحدار موجب بقيمة **B = 0.344**، ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين الدخل ومصدر التزود، إلا أن قيمة الدلالة الإحصائية المرتبطة به بلغت **0.108**، وهي أكبر من (0.05)، مما يعني أن تأثيره غير دال إحصائياً.

أما متغير المهنة فقد سجل معامل انحدار سالباً بقيمة **B = −0.302** مع قيمة دلالة **0.052**، وهي قيمة قريبة جداً من مستوى المعنوية (0.05)، ما يشير إلى احتمال وجود تأثير عكسي شبه معنوي للمهنة على مصدر التزود، لكنه لا يصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية المقبول.

في حين سجل متغير التعليم معامل انحدار ضعيفاً جداً وسالباً (**B = −0.020**) مع قيمة دلالة مرتفعة(**0.887**) ، مما يدل على عدم وجود أي تأثير معنوي لهذا المتغير على مصدر التزود.

وعليه يمكن الاستنتاج أن المتغيرات المدروسة تفسر جزءاً متوسطاً من التغيرات في مصدر التزود، إلا أن تأثيرها الإحصائي لم يكن معنوياً داخل عينة الدراسة

المطلب الثاني: دراسة علاقة الأطراف الفاعلة بمنظومة التسويق وتنظيم أسعار منتجات الصيد البحري وتربية المائيات لولاية وهران

يتكوّن نظام التسويق البحري في الولاية من شبكة معقدة من الفاعلين (صيادين، تجار الجملة، تجار التجزئة، الوسطاء، الهيئات الرقابية والإدارية...)، وهو ما يجعل العلاقة بينهم محددًا أساسيًا في تنظيم الأسعار واستقرار السوق المحلي، لذلك فقد اعتمدنا على استخراج معاملات الارتباط لدراسة طبيعة العلاقات بين مجموعة من المتغيرات المرتبطة بسلوك الفاعلين في سلسلة تسويق منتجات الصيد البحري. وهذا بهدف معرفة درجة الترابط بين هذه المتغيرات ومدى دلالتها الإحصائية، كما يسمح بتفسير واقع الممارسات التنظيمية داخل القطاع. وقد تم ربط النتائج المحصل عليها بمؤشرات الحوكمة العالمية (كوفمان)، وذلك لتقييم مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة من حيث الشفافية، جودة التنظيم، فعالية الحكومة، وسيادة القانون، بما يساهم في تقديم قراءة تحليلية شاملة لواقع تسيير القطاع.

1- الملاك والربابنة لولاية وهران:

وتشمل عدة علاقات ومن بينها:

الجدول29: حساب معامل الارتباط بين نوعية الزبون وصيغة التعاقد

Corrélations

		Q66#	Q67#
Q66#	Corrélation de Pearson	1	-,130
	Sig. (bilatérale)		,343
	N	55	55
Q67#	Corrélation de Pearson	-,130	1
	Sig. (bilatérale)	,343	
	N	55	55

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يهدف هذا التقاطع إلى دراسة مدى تأثير نوعية الزبون على صيغة التعاقد المعتمدة مع الوكيل. وقد أظهرت نتائج معامل الارتباط وجود علاقة سالبة ضعيفة ($r = -0.130$) عند مستوى دلالة (0.343)، وهي علاقة غير دالة إحصائياً. ويعكس ذلك أن نوع الزبون لا يلعب دوراً في تحديد طبيعة التعاقد، مما يدل على غياب إطار تعاقدي منظم داخل السوق، حيث تسود علاقات غير رسمية لا تخضع لمعايير واضحة. ويرتبط هذا المعطى بضعف مؤشر جودة التنظيم، إضافة إلى محدودية سيادة القانون، بما يعكس هشاشة الإطار القانوني المنظم للمعاملات داخل قطاع الصيد البحري.

الجدول30: حساب معامل الارتباط لقياس مدى تأثير العلاقة التعاقدية على حرية التسعير

Corrélations

		Q67#	Q68#
Q67#	Corrélation de Pearson	1	,006
	Sig. (bilatérale)		,966
	N	55	55
Q68#	Corrélation de Pearson	,006	1
	Sig. (bilatérale)	,966	
	N	55	55

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يهدف هذا التحليل إلى قياس مدى تأثير العلاقة التعاقدية على مشاركة الفاعلين في تحديد الأسعار. وقد بينت النتائج انعدام العلاقة تقريباً ($r = 0.006$) مع مستوى دلالة مرتفع (0.966)، مما يؤكد غياب تأثير التعاقد على التسعير. ويشير ذلك إلى أن الأسعار تُحدد بشكل مستقل عن العلاقات التعاقدية، ما يعكس ضعف التنظيم وغياب آليات رسمية لضبط السوق.

جدول31: حساب معامل الارتباط لفهم العلاقة بين التسعير والموقف من التنظيم الرسمي

Corrélations

		Q70#	Q71#
Q70#	Corrélation de Pearson	1	-,030
	Sig. (bilatérale)		,827
	N	55	55
Q71#	Corrélation de Pearson	-,030	1
	Sig. (bilatérale)	,827	
	N	55	55

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يهدف هذا التقاطع إلى فهم ما إذا كانت الجهة التي تحدد السعر تؤثر على موقف الفاعلين من سوق المزاد كآلية تنظيمية. وقد أظهرت النتائج علاقة سالبة ضعيفة جداً ($r = -0.030$) وغير دالة إحصائياً($Sig = 0.827$) ، مما يدل على أن الموقف من المزاد لا يتأثر بكيفية تحديد الأسعار. ويعكس ذلك ضعف الثقة في أدوات التنظيم الرسمية.

جدول32: حساب معامل الارتباط لتحليل دور المالك في سلسلة التسويق

Corrélations

		Q65#	Q66#
Q65#	Corrélation de Pearson	1	-,139
	Sig. (bilatérale)		,310
	N	55	55
Q66#	Corrélation de Pearson	-,139	1
	Sig. (bilatérale)	,310	

	N	55	55

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يهدف هذا التقاطع إلى تحليل مدى مشاركة المالك أو الربان في عملية التسويق وعلاقته بنوعية الزبون. وقد أظهرت النتائج علاقة ضعيفة وسالبة ($r = -0.139$) وغير دالة($Sig = 0.310$) ، مما يشير إلى ضعف دور المنتج في التحكم في قنوات التسويق، وهيمنة الوسطاء على السوق.

جدول33: حساب معامل الارتباط لفحص ان كانت طرق الدفع منظمة او تقليدية

Corrélations

		Q59#	Q60#1
Q59#	Corrélation de Pearson	1	,173
	Sig. (bilatérale)		,207
	N	55	55
Q60#1	Corrélation de Pearson	,173	1
	Sig. (bilatérale)	,207	
	N	55	55

Corrélations

		Q59#	Q60#2
Q59#	Corrélation de Pearson	1	-,173
	Sig. (bilatérale)		,207
	N	55	55
Q60#2	Corrélation de Pearson	-,173	1
	Sig. (bilatérale)	,207	
	N	55	55

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يهدف هذا التقاطع إلى فحص ما إذا كانت طرق الدفع منظمة أو تقليدية. وقد أظهرت النتائج علاقات ضعيفة $r = 0.173$) و ($r = -0.173$وغير دالة($Sig = 0.207$) ، مما يدل على غياب نظام واضح لطرق الدفع، واعتماد الفاعلين على أساليب غير رسمية في توزيع العائدات، وهو ما يعكس ضعف الشفافية المالية.

جدول34: حساب معامل الارتباط لدراسة الاعتماد على السوق لتمويل الفجوات الموسمية

Corrélations

		Q41#	Q42#
Q41#	Corrélation de Pearson	1	,118
	Sig. (bilatérale)		,405
	N	52	52
Q42#	Corrélation de Pearson	,118	1
	Sig. (bilatérale)	,405	

	N	52	55

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يهدف هذا التحليل إلى دراسة اعتماد الفاعلين على السلف خلال الفترات غير المنتجة. وقد أظهرت النتائج علاقة ضعيفة ($r = 0.118$) وغير معنوية($Sig = 0.405$) ، مما يشير إلى غياب نظام تمويل مؤسساتي واضح، واعتماد محدود وغير منظم على السوق لتغطية الاحتياجات المالية.

جدول35: حساب معامل الارتباط لتحليل فعالية آليات التسعير على الأرض

Corrélations

		Q69#	Q70#
Q69#	Corrélation de Pearson	1	,163
	Sig. (bilatérale)		,234
	N	55	55
Q70#	Corrélation de Pearson	,163	1
	Sig. (bilatérale)	,234	
	N	55	55

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يهدف هذا التحليل إلى تقييم مدى فعالية آليات تحديد الأسعار في الواقع. وقد أظهرت النتائج علاقة ضعيفة ($r = 0.163$) وغير دالة($Sig = 0.234$) ، مما يدل على أن آليات التسعير غير فعالة ولا تستند إلى نظام واضح، بل تخضع لاجتهادات فردية.

جدول36: حساب معامل الارتباط لفحص مستوى الشفافية في إدارة الإيرادات

Corrélations

		Q55#	Q56#
Q55#	Corrélation de Pearson	1	-,180
	Sig. (bilatérale)		,190
	N	55	55
Q56#	Corrélation de Pearson	-,180	1
	Sig. (bilatérale)	,190	
	N	55	55

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يهدف هذا التقاطع إلى فحص مستوى الشفافية في تحديد التكاليف والاقتطاعات. وقد أظهرت النتائج علاقة سالبة ضعيفة ($r = -0.180$) وغير دالة($Sig = 0.190$) ، مما يعكس غياب الشفافية في إدارة الإيرادات، ووجود غموض في العمليات المالية داخل القطاع.

جدول37: حساب معامل الارتباط لفحص مستوى الشفافية في إدارة الايرادات

Corrélations

		Q71#	Q74#2
Q71#	Corrélation de Pearson	1	-,014

	Sig. (bilatérale)		,931
	N	55	44
Q74#2	Corrélation de Pearson	-,014	1
	Sig. (bilatérale)	,931	
	N	44	44

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يهدف هذا التقاطع إلى ربط مستوى الدخل بالموقف من أدوات التنظيم. وقد أظهرت النتائج انعدام العلاقة تقريباً ($r = -0.014$) مع مستوى دلالة مرتفع (0.931)، مما يدل على أن الأداء الاقتصادي لا يتأثر بآليات التنظيم الحالية، وهو ما يعكس ضعف فعاليتها.

وفي الأخير تشير هذه النتائج إلى أن الإشكال لا يكمن فقط في ضعف العلاقات الإحصائية، بل في طبيعة السوق نفسها، التي تعمل خارج المنطق المؤسسي، مما يحدّ من فعالية أي سياسات عمومية. وبالتالي، فإن تحسين أداء القطاع يتطلب الانتقال من نظام تقليدي غير رسمي إلى نظام حوكمة قائم على الشفافية، التنظيم، والمساءلة.

2- المندوبون لولاية وهران:

جدول38: حساب معامل الارتباط لفحص العلاقة بين الصيغة التعاقدية والسلطة التفاوضية

Corrélations

		Q19#	Q28#
Q19#	Corrélation de Pearson	.[a]	.[a]
	Sig. (bilatérale)		.
	N	14	14
Q28#	Corrélation de Pearson	.[a]	1
	Sig. (bilatérale)	.	
	N	14	14

a. Calcul impossible, car au moins une des variables est une constante.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يهدف هذا التقاطع إلى اختبار مدى تأثير طبيعة العلاقة التعاقدية على الجهة المتحكمة في تحديد السعر، غير أن نتائج التحليل بينت تعذر حساب معامل الارتباط بسبب ثبات أحد المتغيرات، والمتمثل في طبيعة العلاقة مع المندوب، حيث أجمعت مختلف الإجابات على أن العلاقة التعاقدية تتخذ شكل عقد شفهي. كما أظهرت النتائج أن تحديد السعر الأول يتم من طرف المندوب نفسه. ويعكس هذا التماثل في الاستجابات درجة عالية من التجانس داخل العينة، بما يدل على هيمنة نمط تعاقدي واحد وسائد في السوق. ويمكن تفسير ذلك بوجود بنية سوقية أحادية النمط تحدّ من تنوع آليات التعاقد، وتؤثر بالتالي على توازن القوى التفاوضية وديناميكيتها.

جدول39: حساب معامل الارتباط لتحليل فعالية مشاركة المندوب في تحديد الاسعار

Corrélations

		Q26#	Q27#
Q26#	Corrélation de Pearson	1	.[a]
	Sig. (bilatérale)		.
	N	14	14
Q27#	Corrélation de Pearson	.[a]	.[a]
	Sig. (bilatérale)	.	
	N	14	14

a. Calcul impossible, car au moins une des variables est une constante.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يهدف هذا التحليل إلى تقييم دور المندوب في عملية التسعير، غير أن نتائج معامل الارتباط أظهرت تعذر إجراء الحساب نتيجة ثبات القيم. ويعكس ذلك وجود نمط موحّد لمشاركة المندوبين، حيث يتم تحديد السعر الأول خلال المزاد وفق آلية واحدة شبه ثابتة.

جدول40: حساب معامل الارتباط لتقييم الموقف من المزاد وفقا للممارسات الفعلية

Corrélations

		Q28#	Q29#
Q28#	Corrélation de Pearson	1	,284
	Sig. (bilatérale)		,325
	N	14	14
Q29#	Corrélation de Pearson	,284	1
	Sig. (bilatérale)	,325	
	N	14	14

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يهدف هذا التقاطع إلى ربط الموقف من سوق المزاد بالجهة التي تحدد السعر. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ضعيفة ($r = 0.284$) وغير دالة إحصائياً($Sig = 0.325$) ، مما يدل على ضعف الترابط بين الممارسات الفعلية للتسعير والموقف من المزاد. ويعكس ذلك أن آراء المندوبين حول المزاد لا تستند إلى تجربتهم الفعلية، بل قد تكون مرتبطة بعوامل أخرى غير تنظيمية

جدول41: حساب معامل الارتباط لربط نوع الزبون بقبول او رفض المزاد

Corrélations

		Q24#	Q29#
Q24#	Corrélation de Pearson	1	,213
	Sig. (bilatérale)		,464
	N	14	14

Q29#	Corrélation de Pearson	,213	1
	Sig. (bilatérale)	,464	
	N	14	14

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يهدف هذا التحليل إلى ربط نوعية الزبائن بموقف المندوبين من المزاد، وقد أظهرت النتائج علاقة موجبة ضعيفة (r = 0.213) وغير دالة إحصائياً (Sig = 0.464) ، مما يدل على أن نوع الزبون لا يؤثر بشكل واضح على موقف المندوب من المزاد، وهو ما يعكس ضعف تأثير العوامل السوقية على تبني أدوات التنظيم

3- الموزعون بالجملة

جدول42: حساب معامل الارتباط لفحص التنسيق المالي بين الشراء والبيع

Corrélations

		Q17#1	Q23#1
Q17#1	Corrélation de Pearson	1	,154
	Sig. (bilatérale)		,584
	N	15	15
Q23#1	Corrélation de Pearson	,154	1
	Sig. (bilatérale)	,584	
	N	15	15

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

أظهر معامل الارتباط (0.154) مع مستوى دلالة (0.584) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طريقتي الدفع في عمليتي الشراء والبيع.

هذا يعني أن الموزعين لا يعتمدون تنسيقًا ماليًا واضحًا بين المدخلات والمخرجات، مما يعكس ضعف التخطيط المالي وغياب التناسق في التدفقات النقدية، وهو ما قد يؤثر سلبًا على الكفاءة المالية ضمن منطق الحوكمة.

جدول43: حساب معامل الارتباط لتحليل توزيع الزبائن جغرافيا

Corrélations

		Q12#	Q13#
Q12#	Corrélation de Pearson	1	-,535*
	Sig. (bilatérale)		,040
	N	15	15
Q13#	Corrélation de Pearson	-,535*	1
	Sig. (bilatérale)	,040	
	N	15	15

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

سُجل ارتباط سلبي متوسط (0.535−) ودال إحصائيًا.(0.040) يدل ذلك على أن تنوع الزبائن يرتبط عكسيًا مع التوسع الجغرافي، أي أن بعض المناطق تهيمن عليها فئات محددة من الزبائن. وهذا يعكس تمركز السوق وضعف التنويع، مما قد يحد من العدالة السوقية ويؤثر على مبدأ تكافؤ الفرص في الحوكمة.

جدول44: حساب معامل الارتباط للربط بين العرض والطلب الحقيقي

Corrélations

		Q14#	Q9#
Q14#	Corrélation de Pearson	1	,127
	Sig. (bilatérale)		,651
	N	15	15
Q9#	Corrélation de Pearson	,127	1
	Sig. (bilatérale)	,651	
	N	15	15

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

الارتباط ضعيف جدًا (0.127) وغير دال.(0.651) يدل ذلك على وجود فجوة بين ما يُعرض في السوق وما يفضله الزبائن، ما يعكس ضعف الاستجابة للطلب وغياب التوجيه السوقي الفعال وهذا يتعارض مع مبدأ الكفاءة والاستجابة في الحوكمة..

جدول45: حساب معامل الارتباط لفحص تأثير السوق على الاداء

Corrélations

		Q11#1#	Q22#4
Q11#1#	Corrélation de Pearson	1	,615*
	Sig. (bilatérale)		,015
	N	15	15
Q22#4	Corrélation de Pearson	,615*	1
	Sig. (bilatérale)	,015	
	N	15	15

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

تم تسجيل ارتباط موجب قوي نسبيًا (0.615) ودال إحصائيًا.(0.015) هذا يعني أن زيادة المنافسة تؤدي إلى تحسن الأداء البيعي، وهو مؤشر إيجابي يعكس:

- ديناميكية السوق
- وفعالية آليات العرض والطلب

ويتوافق ذلك مع مبدأ الفعالية الاقتصادية في الحوكمة.

4- البائعون بالتجزئة

جدول46: حساب معامل الارتباط لتحليل علاقة نمط النشاط بالية التعامل المالي

Corrélations

		Q7#	Q17#1
Q7#	Corrélation de Pearson	1	-,192
	Sig. (bilatérale)		,416
	N	20	20
Q17#1	Corrélation de Pearson	-,192	1
	Sig. (bilatérale)	,416	
	N	20	20

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

أظهرت النتائج وجود معامل ارتباط بيرسون قدره **(0.192-)**مع مستوى دلالة **(0.416)**، وهو ما يدل على علاقة عكسية ضعيفة جدًا وغير دالة إحصائيًا، مما يعني أن نمط النشاط لا يؤثر بشكل واضح على طريقة التعامل المالي.

جدول47: حساب معامل الارتباط لقياس مدى خضوع البائعين للرقابة

Corrélations

		Q24#	Q25#
Q24#	Corrélation de Pearson	1	-1,000**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	20	20
Q25#	Corrélation de Pearson	-1,000**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	20	20

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

بلغ معامل الارتباط **(1.000-)**مع مستوى دلالة **(0.000)**، وهي علاقة عكسية قوية جدًا ودالة إحصائيًا، وتشير إلى ارتباط عكسي تام، إلا أن هذه النتيجة تتطلب الحذر في تفسيرها لاحتمال وجود خلل في البيانات.

جدول48: حساب معامل الارتباط لفهم طبيعة السوق المحلي من حيث التنوع

Corrélations

		Q11#	Q12#
Q11#	Corrélation de Pearson	1	-,101
	Sig. (bilatérale)		,673
	N	20	20
Q12#	Corrélation de Pearson	-,101	1
	Sig. (bilatérale)	,673	

	N	20	20

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

سجل معامل الارتباط قيمة **(0.101-)**ومستوى دلالة **(0.673)**، مما يدل على علاقة ضعيفة جدًا وغير دالة إحصائيًا، أي أن التنوع في السوق لا يؤثر بشكل واضح على سلوك البائعين.

جدول49: حساب معامل الارتباط لفحص ان كانت التجارة المتنقلة اقل تنظيما

Corrélations

		Q7#	Q25#
Q7#	Corrélation de Pearson	1	-,333
	Sig. (bilatérale)		,151
	N	20	20
Q25#	Corrélation de Pearson	-,333	1
	Sig. (bilatérale)	,151	
	N	20	20

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

بلغ معامل الارتباط **(0.333-)**مع مستوى دلالة **(0.151)**، مما يشير إلى علاقة عكسية متوسطة لكنها غير دالة إحصائيًا، وبالتالي لا يمكن تأكيدها.

جدول50: حساب معامل الارتباط لربط بين الطلب وعروض البائع

Corrélations

		Q11#	Q13#
Q11#	Corrélation de Pearson	1	,026
	Sig. (bilatérale)		,912
	N	20	20
Q13#	Corrélation de Pearson	,026	1
	Sig. (bilatérale)	,912	
	N	20	20

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

سجل معامل الارتباط قيمة **(0.026)**مع مستوى دلالة **(0.912)**، وهي علاقة شبه منعدمة وغير دالة إحصائيًا، مما يدل على ضعف التفاعل بين العرض والطلب.

جدول51: حساب معامل الارتباط لتحليل أثر المستوى المعرفي على التنظيم المالي

Corrélations

		Q3#	Q17#1
Q3#	Corrélation de Pearson	1	-,199
	Sig. (bilatérale)		,400
	N	20	20
Q17#1	Corrélation de Pearson	-,199	1
	Sig. (bilatérale)	,400	
	N	20	20

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

بلغ معامل الارتباط **(0.199−)**مع مستوى دلالة **(0.400)**، وهو ما يعكس علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيًا، مما يعني أن المستوى المعرفي لا يؤثر بشكل واضح على التنظيم المالي.

5- المستهلكون

الجدول52: كيف تؤثر القنوات المختلفة على تصور السعر

Corrélations

		Q7#	Q15#
Q7#	Corrélation de Pearson	1	-,135
	Sig. (bilatérale)		,619
	N	16	16
Q15#	Corrélation de Pearson	-,135	1
	Sig. (bilatérale)	,619	
	N	16	16

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يبين جدول الارتباط وجود علاقة بين المتغيرين باستخدام معامل ارتباط بيرسون، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.135−)، وهي قيمة سالبة ضعيفة جداً، ما يدل على وجود علاقة عكسية طفيفة بين المتغيرين، أي أنه كلما ارتفعت قيم أحد المتغيرين قد تنخفض قيم المتغير الآخر بشكل محدود جداً، إلا أن هذه العلاقة تكاد تكون منعدمة من الناحية العملية.

أما من حيث الدلالة الإحصائية، فقد بلغت قيمة مستوى المعنوية Sig = 0.619، وهي أكبر بكثير من مستوى الدلالة المعتمد عادة 0.05، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين غير دالة إحصائياً، وبالتالي لا يمكن اعتبار هذا الارتباط حقيقياً أو قابلاً للتعميم على مجتمع الدراسة، بل قد يكون ناتجاً عن الصدفة الإحصائية.

الجدول53: ربط تفضيلات المستهلك بالقيمة المدفوعة

Corrélations

		Q14#	Q15#
Q14#	Corrélation de Pearson	1	,098
	Sig. (bilatérale)		,719
	N	16	16
Q15#	Corrélation de Pearson	,098	1
	Sig. (bilatérale)	,719	
	N	16	16

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

أظهرت نتائج تحليل الارتباط بين المتغيرين معامل ارتباط بيرسون (0.098)، وهي قيمة تشير إلى ضعف الترابط بين المتغيرين وعدم وجود تأثير واضح لأحدهما على الآخر. كما بلغت قيمة

الدلالة الإحصائية (0.719)، وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن العلاقة غير دالة إحصائياً، وبالتالي لا يمكن اعتبار هذا الارتباط حقيقياً أو قابلاً للتعميم على مجتمع الدراسة. وتشير هذه النتائج إلى وجود استقلال نسبي بين المتغيرين داخل عينة الدراسة المقدرة بـ 16 فرد.

الجدول54: يبين العلاقة بين الاستهلاك للتخزين وزيادة التكاليف

Corrélations

		Q11#	Q15#
Q11#	Corrélation de Pearson	1	-,153
	Sig. (bilatérale)		,572
	N	16	16
Q15#	Corrélation de Pearson	-,153	1
	Sig. (bilatérale)	,572	
	N	16	16

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

أظهرت نتائج تحليل الارتباط بين المتغيرين وجود علاقة عكسية ضعيفة جداً، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (−0.153)، ما يشير إلى أن ارتفاع أحد المتغيرين يقابله انخفاض طفيف جداً في المتغير الآخر، إلا أن هذه العلاقة تبقى محدودة وغير مؤثرة عملياً. كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.572)، وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن العلاقة غير دالة إحصائياً، وبالتالي لا يمكن اعتبارها علاقة حقيقية قابلة للتعميم على مجتمع الدراسة. وتشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط واضح بين المتغيرين.

الجدول55: تقييم العلاقة بين القدرة الشرائية والاستهلاك

Corrélations

		Q2#3	Q12#
Q2#3	Corrélation de Pearson	1	-,049
	Sig. (bilatérale)		,887
	N	16	11
Q12#	Corrélation de Pearson	-,049	1
	Sig. (bilatérale)	,887	
	N	11	11

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

أظهرت نتائج تحليل الارتباط بين المتغيرين وجود علاقة عكسية ضعيفة جداً، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (−0.049)، وهي قيمة قريبة جداً من الصفر، مما يدل على شبه انعدام العلاقة بين المتغيرين وعدم وجود تأثير فعلي لأحدهما على الآخر. كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية

(0.887)، وهي أكبر بكثير من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يشير إلى أن العلاقة غير دالة إحصائياً، وبالتالي فإن هذا الارتباط لا يعكس علاقة حقيقية يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الحالات المستخدمة في التحليل بلغ 11 مفردة فقط، وهو عدد محدود قد يؤثر على قوة الاختبار الإحصائي ودقة النتائج

الجدول56: فهم تصور المستهلك حول الأسعار البديلة

Corrélations

		Q12#	Q15#
Q12#	Corrélation de Pearson	1	,126
	Sig. (bilatérale)		,813
	N	6	6
Q15#	Corrélation de Pearson	,126	1
	Sig. (bilatérale)	,813	
	N	6	16

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

أظهرت نتائج تحليل الارتباط بين المتغيرين وجود علاقة طردية ضعيفة جداً، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.126)، ما يشير إلى وجود ترابط إيجابي محدود للغاية بين المتغيرين، إلا أنه لا يعكس تأثيراً فعلياً أو قوياً بينهما. كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.813)، وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن العلاقة غير دالة إحصائياً، وبالتالي لا يمكن اعتبار هذا الارتباط ذا قيمة تفسيرية أو قابلاً للتعميم على مجتمع الدراسة. ويلاحظ أيضاً أن عدد الحالات المستخدمة في التحليل بلغ 6 مفردات فقط، وهو حجم صغير جداً قد يؤثر على دقة النتائج ويضعف موثوقية التحليل الإحصائي

الجدول57: تحليل الفروقات حسب الفئة العمرية

Corrélations

		Q2#2	Q12#
Q2#2	Corrélation de Pearson	1	,113
	Sig. (bilatérale)		,742
	N	16	11
Q12#	Corrélation de Pearson	,113	1
	Sig. (bilatérale)	,742	
	N	11	11

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

أظهرت نتائج تحليل الارتباط بين المتغيرين وجود علاقة طردية ضعيفة جداً، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.113)، وهي قيمة تشير إلى وجود ارتباط إيجابي محدود بين المتغيرين، إلا أنه يبقى ضعيفاً وغير ذي تأثير واضح من الناحية العملية. كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.742)، وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن العلاقة غير دالة إحصائياً، وبالتالي لا يمكن اعتبار هذا الارتباط علاقة حقيقية قابلة للتعميم على مجتمع الدراسة. كما أن عدد الحالات المستخدمة في التحليل بلغ 11 مفردة فقط، وهو حجم محدود قد يؤثر على دقة النتائج وقوة الاختبار الإحصائي.

الجدول58: ربط بين المهنة والاختيار التجاري

Corrélations

		Q4#	Q7#
Q4#	Corrélation de Pearson	1	-,353
	Sig. (bilatérale)		,180
	N	16	16
Q7#	Corrélation de Pearson	-,353	1
	Sig. (bilatérale)	,180	
	N	16	16

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

أظهرت نتائج تحليل الارتباط بين المتغيرين وجود علاقة عكسية متوسطة الضعف، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (−0.353)، ما يشير إلى أنه كلما ارتفعت قيم أحد المتغيرين انخفضت قيم المتغير الآخر بدرجة محدودة. ورغم أن قيمة الارتباط أكبر نسبياً مقارنة ببعض العلاقات الضعيفة الأخرى، إلا أنها لا تزال ضمن نطاق الارتباطات الضعيفة إلى المتوسطة.

أما قيمة الدلالة الإحصائية فقد بلغت (0.180)، وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن العلاقة غير دالة إحصائياً، وبالتالي لا يمكن الجزم بوجود ارتباط حقيقي بين المتغيرين داخل مجتمع الدراسة. كما أن حجم العينة بلغ 16 مفردة، وهو حجم محدود نسبياً، مما قد يؤثر على قوة الاختبار الإحصائي.

المطلب الثالث: حساب مؤشر الحوكمة لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات

يمثل مؤشر حوكمة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، أداة لمعرفة مدى تطبيق مبادئ الشفافية، المساءلة، المشاركة، الفعالية، وسيادة القانون في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات.

لذا قمنا بحساب المؤشر بالاعتماد على ابعاد الحوكمة والتي تعتبر من الركائز الأساسية لها والمتمثلة في: الشفافية والمساءلة، الأطر القانونية والتنظيمية، المشاركة، الكفاءة والفعالية،

والاستدامة البيئية، ومن ثم حددنا الاوزان التقديرية لكل بعد بحيث **(تم تحديد الأوزان التقديرية لمؤشر الحوكمة بالاستناد إلى مراجعة الأدبيات المتعلقة بمبادئ الحوكمة، وإلى خصوصية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، مع الاستفادة من الخبرة الميدانية والمعطيات البحثية المتراكمة ضمن مشروع البحث الوطني PNRحول دوائر الصيد البحري وتربية المائيات، الذي شاركت فيه الباحثة بصفة طالبة دكتوراه ضمن فريق البحث تحت إشراف الأستاذ الباحث المسؤول عن المشروع. وقد ساهم هذا المشروع في فهم طبيعة العلاقات بين الفاعلين، ومسارات التسويق، ومستويات التنسيق والشفافية والمشاركة، مما سمح بتقدير الأهمية النسبية لكل بعد من أبعاد المؤشر)**، وحساب النسب المئوية وفي الأخير حساب الدرجة الموزونة، ومن ثم قمنا بجمع جميع الدرجات الموزونة من اجل استخراج مؤشر الحوكمة.

1- مؤشر الحوكمة بالنسبة لوزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

✓ **تحديد الوزن التقديري:**

من أجل تحديد الوزن التقديري لكل بعد قمنا باتباع الطريقة الخبراتية والتي تعتمد على رأي الباحث أو على رأي خبراء قطاع الصيد البحري والتي يتم تحديدها وفقا لأهمية البعد في تحقيق التقدم للقطاع، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

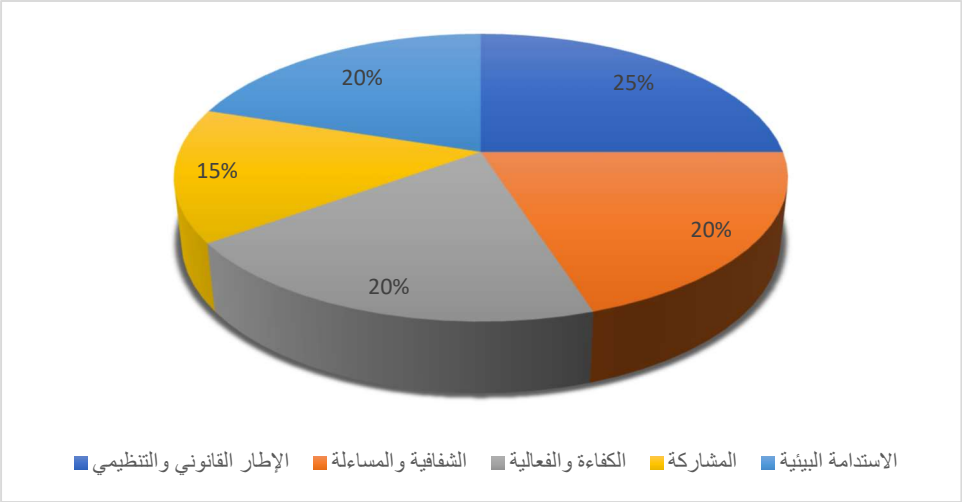
الجدول59: تحديد الاوزان التقديرية لكل بعد

البعد	الوزن التقديري	مبررات اختياره
الإطار القانوني والتنظيمي	25%	مدى تطبيق القوانين والتشريعات وتنظيمها للقطاع
الشفافية والمساءلة	20%	المساهمة في الحصول على البيانات وتحديد اليات الرقابة الفعالة وكذا محاربة الفساد والتجاوزات
الكفاءة والفعالية	20%	دراسة مدى نجاح المخططات والاستراتيجيات والسياسات المتبعة من قبل الدولة

المشاركة	15%	التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلين في القطاع
الاستدامة البيئية	20%	ضمان الحماية البيئية وكذا احترام فترات الراحة البيولوجية وتقييم المخزون السمكي

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المقابلات الميدانية والاستبيانات الموجهة لوزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

الشكل20: دائرة بيانية توضح الاوزان التقديرية لكل بعد



المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Exel

✓ **حساب النسبة المئوية لكل بعد**

احتسبت النسبة المئوية من خلال جمع عدة مؤشرات طرحت في الاستبيانات التي كانت موجهة لمختلف الجهات الفاعلة في قطاع الصيد البحري في الجزائر لسنة 2024، واستخراج المتوسط لكل بعد وذلك من خلال العملية الحسابية التالية:

النسبة المئوية لكل بعد = متوسط كل بعد / جميع الابعاد *100

مثال:

- **النسبة المئوية للشفافية والمساءلة =** 3.32 /5 *100
- **النسبة المئوية للشفافية والمساءلة =** 66%

✓ **3.1 حساب الدرجة الموزونة**

تحتسب الدرجة الموزون عن طريق ضرب الوزن التقديري لكل بعد في النسبة المئوية لكل بعد عن طريق العملية التالية:

الدرجة الموزونة = الوزن التقديري لكل بعد *النسبة المئوية لكل بعد/ 100

مثال:

- **الدرجة الموزونة للكفاءة والفعالية=** 20* 55 / 100
- **الدرجة الموزونة للكفاءة والفعالية=** 11

أما عن حساب مؤشر الحوكمة فقمنا بجمع جميع الدرجات الموزونة للأبعاد الخمسة واستخرجنا النتيجة النهائية، وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول 60: مؤشر الحوكمة بالنسبة لوزارة الصيد البحري والموارد الصيدية في الجزائر لسنة 2024

البعد	الوزن التقديري	النسبة المئوية	الدرجة الموزونة
الإطار القانوني والتنظيمي	25%	67%	16.75
الشفافية والمساءلة	20%	66%	13.2
الكفاءة والفعالية	20%	55%	11
المشاركة	15%	30%	4.5
الاستدامة البيئية	20%	45%	09
مؤشر الحوكمة			**54.45**

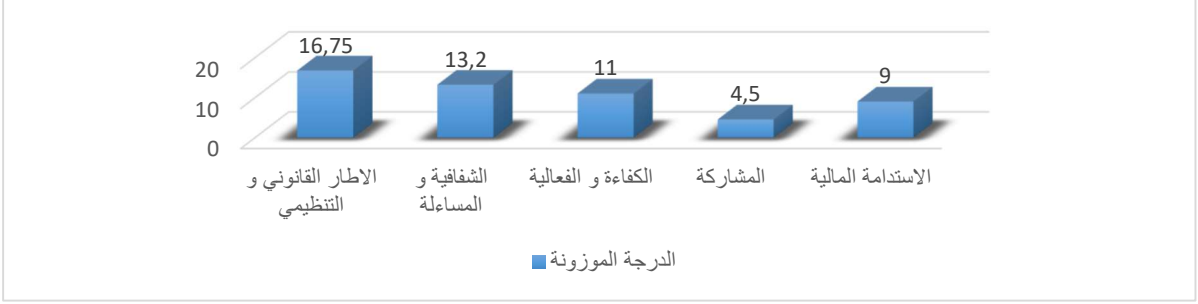
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيانات والمقابلة في وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

قمنا بحساب مؤشر الحوكمة من خلال جمع نتائج الدرجة الموزونة لجميع الابعاد من خلال العملية الحسابية التالية:

مؤشر الحوكمة = 09+4.5+11+13.2+16.75

مؤشر الحوكمة = 54,45

الشكل21: مؤشر الحوكمة بالنسبة لوزارة الصيد البحري والموارد الصيدية في الجزائر لسنة 2024



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXEL

من خلال الجدول والاعمدة البيانية نلاحظ ان الإطار القانوني يحتل المرتبة الأولى بدرجة 16.75 وهذا ما يعكس وجود هيكل قانوني جيد نسبيا ، اما بالنسبة للشفافية والمساءلة فتشير الى أداء متوسط أي انها تحتاج الى تعزيز الجهود، اما الأضعف فهي المشاركة بدرجة 4.5 و هذا ما يدل على ضعف اشراك الأطراف الفاعلين في هذا المجال في عملية اتخاذ القرار، اما بخصوص الاستدامة البيئية فكانت بدرجة09 وهذا ما يفسر التحديات التي يواجهها القطاع في حماية الموارد البحري، اما عن تنفيذ السياسات فالكفاءة والفعالية كانت بدرجة 11 وهذا يوحي الى إمكانية تحسينها.

وعليه، يمكن القول إن القطاع يمتلك قاعدة قانونية جيدة، إلا أن تحقيق حوكمة فعالة ومستدامة يتطلب تعزيز المشاركة، وتحسين الشفافية والمساءلة، ودعم جهود المحافظة على الموارد البحرية، ورفع كفاءة تنفيذ السياسات والبرامج القطاعية.

2- مؤشر الحوكمة بالنسبة للرياس

- ✓ **تحديد الوزن التقديري**

الجدول61: تحديد الوزن التقديري للرياس لولاية وهران

البعد	الوزن التقديري	مبررات اختياره
الإطار التنظيمي	%25	متابعة تنظيم عمليات التسويق، واحترام القنوات الرسمية للبيع.
الشفافية	%20	الاتفاق بين الفاعلين حول الاسعار
الكفاءة والفعالية	%20	تحقيق الربحية وتغطية التكاليف من خلال قدرة السلسلة التسويقية على تحقيقها
المشاركة والتنسيق	%15	معرفة مدى التعاون والتنسيق بين الصيادين والمتعاملين
الاستدامة اللوجستية والتسويقية	%20	قدرة القطاع على ضمان التوزيع، النقل، والحفاظ على جودة المنتجات.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيانات

✓ **مؤشر الحوكمة بالنسبة للرياس لولاية وهران**

الجدول 62: حساب مؤشر الحوكمة بالنسبة للرياس لولاية وهران

البعد	الوزن التقديري	النسبة المئوية	الدرجة الموزونة
الإطار التنظيمي	%25	70	17.5
الشفافية	%20	68	13.6
الكفاءة والفعالية	%20	60	12
المشاركة والتنسيق	%15	42	6.3
الاستدامة اللوجستية والتسويقية	%20	58	11.6
مؤشر الحوكمة			**61**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيانات

تبين لنا النتائج ان بعد الإطار التنظيمي احتل المرتبة الأولى بدرجة 17.5، وهو ما يعكس وجود تنظيم نسبي لقنوات التسويق وعمليات البيع داخل القطاع، أما بعد الشفافية فقد سجل درجة 13.6، مما يدل على وجود مستوى متوسط من شفافية الأسعار والعلاقات التجارية بين الفاعلين، بينما سجلت الكفاءة والفعالية الاقتصادية درجة 12، وهو ما يعكس قدرة متوسطة للقطاع على تحقيق الربحية وتغطية تكاليف النشاط، أما المشاركة والتنسيق فقد جاءت بدرجة 6.3، وهو ما يدل على ضعف التنسيق الجماعي بين الصيادين والمتعاملين داخل السوق، في حين سجلت الاستدامة اللوجستية والتسويقية درجة 11.6، مما يعكس وجود بعض الإمكانيات اللوجستية مع استمرار التحديات المرتبطة بالنقل وسلسلة التبريد .

وعليه، بلغ مؤشر الحوكمة بالنسبة للرياس لولاية وهران 61، وهي قيمة تعكس مستوى حوكمة جيد، مع الحاجة إلى تعزيز التنسيق الجماعي وتحسين الشفافية والوسائل اللوجستية داخل السلسلة التسويقية.

3- مؤشر الحوكمة بالنسبة للوكلاء لولاية وهران

✓ **تحديد الوزن التقديري**

الجدول 63: تحديد الوزن التقديري للوكلاء لولاية وهران

البعد	الوزن التقديري	سبب الاختيار
الإطار التنظيمي	%25	مدى احترام القواعد التجارية، وتنظيم عمليات البيع والتسويق

الشفافية	%20	شفافية العقود والمعاملات
الكفاءة والفعالية	%25	قدرة السلسلة التسويقية على ضمان وفرة المنتجات، وتحقيق الأداء الجيد.
المشاركة والتنسيق	%20	التنسيق والتعاون بين الفاعلين
التحديث وتحسين ظروف العمل	%10	المساهمة في تطوير بيئة العمل واستعمال الوسائل الحديثة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيانات

الجدول 64: مؤشر الحوكمة بالنسبة للوكلاء لولاية وهران

البعد	الوزن التقديري	النسبة المئوية	الدرجة الموزونة
الإطار التنظيمي	%25	68	17
الشفافية	%20	72	14.4
الكفاءة والفعالية	%25	64	16
المشاركة والتنسيق	%20	58	11.6
التحديث وتحسين ظروف العمل	%10	70	07
مؤشر الحوكمة			**66**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيانات

من خلال نتائج مؤشر الحوكمة نلاحظ أن الإطار التنظيمي يحتل المركز الأول، مما يعكس وجود تنظيم مقبول نسبيًا داخل السلسلة التسويقية بدرجة 17، أما الشفافية فقد سجلت درجة 14.4، وهو ما يدل على تطور نسبي في استخدام الوسائل الرقمية وتحسن شفافية المعاملات التجارية، في حين سجل بعد الكفاءة والفعالية درجة 16، مما يعكس قدرة متوسطة للسلسلة التسويقية على ضمان وفرة المنتجات وتلبية احتياجات السوق، أما التنسيق والمشاركة فقد سجل درجة 11.6، وهو ما يشير إلى وجود مستوى متوسط من التعاون والثقة بين الفاعلين الاقتصاديين، بينما سجل بعد التحديث وتحسين ظروف العمل درجة 7، وهو ما يعكس بعض الجهود المبذولة لتحسين بيئة العمل وتطوير الوسائل المستعملة داخل أسواق الجملة.

وعليه، فإن مؤشر الحوكمة الكلي للسلسلة التسويقية لقطاع الصيد البحري بلغ 66، وهي قيمة تعكس مستوى حوكمة متوسط إلى جيد، مع الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين الفاعلين وتطوير آليات الرقمنة والرقابة التجارية.

حساب مؤشر الحوكمة بالنسبة للموزعين لولاية وهران

✓ **تحديد الوزن التقديري**

وقد تم تحديد الوزن التقديري من اجل حساب مؤشر الحوكمة بالنسبة للموزعين لولاية وهران وذلك بالاستناد على مؤشر حوكمة كوفمان

الجدول65: تحديد الوزن التقديري للموزعين لولاية وهران

البعد	الوزن التقديري	سبب الاختيار
الإطار التنظيمي	%25	مدى فعالية الشبكات التسويقية وتنظيم قنوات التوزيع
الشفافية	%20	وضوح العمليات التجارية
الكفاءة والفعالية	%25	معرفة القدرة على تغطية الأسواق وتحقيق الأداء الاقتصادي
المشاركة والتنسيق	%15	مدى التفاعل بين الفاعلين وتأثير المنافسة داخل السوق
القرارات المالية	%15	قياس القدرات المالية ووسائل النقل والتجهيز

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيانات

الجدول 66: مؤشر الحوكمة بالنسبة للموزعين لولاية وهران

البعد	الوزن التقديري	النسبة المئوية	الدرجة الموزونة
الإطار التنظيمي	%25	72	18
الشفافية	%20	65	13
الكفاءة والفعالية	%25	70	17.5
المشاركة والتنسيق	%15	48	7.2
القرارات المالية	%15	68	10.2
مؤشر الحوكمة			**65.9**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيانات

تشير نتائج مؤشر الحوكمة الخاصة بالموزعين قطاع الصيد البحري، الى ان البعد التنظيمي احتل هو الاخر المكانة الأولى بدرجة 18، ما يعكس وجود شبكات توزيع منظمة نسبيًا وقدرة جيدة على تغطية الأسواق، أما بعد الكفاءة والفعالية فقد سجل درجة 17.5، وهو ما يدل على قدرة المؤسسات على تحقيق أداء اقتصادي وتشغيلي مقبول، في حين سجلت الشفافية درجة 13، وهو ما يعكس وجود مستوى متوسط من استعمال الوسائل الرقمية وتوثيق العمليات التجارية، أما المشاركة فقد جاءت بدرجة 7.2، وهو ما يدل على استمرار تأثير المنافسة القوية وعدم التوازن الكامل بين الفاعلين في السوق، بينما سجلت القدرات المالية واللوجستية درجة 10.2، وهو ما يعكس توفر إمكانيات لوجستية ومالية متوسطة تسمح باستمرار نشاط التوزيع.

وعليه، بلغ مؤشر الحوكمة الخاص بمؤسسات توزيع منتجات الصيد البحري 65.9، وهي قيمة تعكس مستوى حوكمة جيد، مع الحاجة إلى تعزيز الشفافية وتحسين التوازن التنافسي داخل السوق.

وبالتالي ان نسب مؤشرات الحوكمة لكل من وزارة الصيد البحري وتربية المائيات، الرياس، الوكلاء، الموزعون تم تفسيرها وفق سلم معتمد، وهذا ما يعكس المستويات الضعيفة، المتوسطة، الجيدة، والمرتفعة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول67: السلم المعتمد الخاص بنسب مؤشرات الحوكمة

قيمة المؤشر	مستوى الحوكمة	التفسير
اقل من 20	ضعيف جدا	يعتبر غياب شبه كلي لمبادئ الحوكمة ووجود اختلال واضح في الأداء التنظيمي والتسويقي
من 20 الى 40	ضعيف	يمثل تطبيق محدود لمبادئ الحوكمة مع وجود نقائص هيكلية وتنظيمية كبيرة
من 40 الى اقل من 60	متوسط	حوكمة متوسطة مع استمرار وجود قصور من ناحية فعالية القطاع
من 60 الى اقل من 80	جيد	تطبيق مقبول لمبادئ الحوكمة مع تحسين بعض الجوانب

من 80 الى 100	جيد جدا	تطبيق متقدم لمبادئ الحوكمة وذلك راجع الى تحقيق مستوى مرتفع من الكفاءة والفعالية

المصدر: من اعداد الطالبة

يوضح هذا الجدول السلم المعتمد لتفسير مؤشرات الحوكمة مستويات تطبيق مبادئ الحوكمة داخل قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، حيث تم تقسيم قيم المؤشر إلى خمس فئات متدرجة تبدأ من مستوى الحوكمة الضعيف جداً وتنتهي بمستوى الحوكمة الجيد جداً. ويسمح هذا التصنيف بتقييم الأداء المؤسسي والتسويقي للقطاع بصورة موضوعية، من خلال تحديد مواطن القوة والضعف في مختلف الأبعاد المدروسة. كما يشكل أداة مرجعية لتفسير نتائج مؤشر الحوكمة ومقارنة مستويات الأداء بين الفئات المستهدفة أو بين مختلف المناطق محل الدراسة. وبناءً على هذا السلم، كلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على تحسن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة من حيث الشفافية والمشاركة والكفاءة والتنسيق، وانعكس ذلك إيجاباً على فعالية السياسات العمومية والأداء التسويقي للقطاع.

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال الدراسة التطبيقية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في ولاية وهران، يتضح أن هذا القطاع يشهد ديناميكية معتبرة على مستوى الإنتاج والبنية التحتية والتكوين، غير أن هذه المؤشرات الإيجابية تقابلها مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تحدّ من فعاليته.

أظهرت النتائج الإحصائية، سواء من خلال نماذج الانحدار أو معاملات الارتباط، ضعف العلاقات بين مختلف المتغيرات المدروسة، وهو ما يعكس غياب نظام منظم يحكم التفاعلات داخل السوق، وهيمنة الطابع غير الرسمي في التسيير، خاصة فيما يتعلق بالتسعير، التعاقد، وتوزيع العائدات. كما تبين محدودية تأثير العوامل التنظيمية والمؤسساتية على سلوك الفاعلين، مقابل بروز دور عوامل أخرى غير مهيكلة مثل الوسطاء وقوى السوق.

من جهة أخرى، أبرز تحليل مؤشرات الحوكمة أن القطاع يسجل مستوى متوسطًا في تطبيق مبادئ الحوكمة، حيث بلغ المؤشر بالنسبة لوزارة الصيد البحري والموارد الصيدية (54.45)، وبالنسبة للرياس لولاية وهران (61)، وبالنسبة للوكلاء (66)، اما الموزعون فبلغ مؤشر الحوكمة (65,5)، وهو ما يدل على وجود قاعدة تنظيمية مقبولة، لكنها تحتاج إلى تعزيز، خاصة في مجالات المشاركة، الشفافية، القرارات المالية، والاستدامة البيئية التي سجلت مستويات ضعيفة نسبياً.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن التحدي الأساسي لا يكمن في نقص الإمكانيات فقط، بل في ضرورة الانتقال من نمط تسيير تقليدي إلى نموذج حوكمة حديث قائم على الشفافية، التنسيق بين الفاعلين، تفعيل الرقابة، وتعزيز دور المؤسسات. وهو ما من شأنه تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي للقطاع، وضمان استدامته في ظل التغيرات الراهنة.

الخاتمة العامة:

تشكل حوكمة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات أحد المرتكزات الأساسية لضمان الاستغلال المستدام للثروات البحرية وتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي للقطاع في الجزائر. ومن خلال الدراسة، تبين أن تطبيق مبادئ الحوكمة — من شفافية، ومساءلة، ومشاركة، وفعالية، وعدالة يساهم في تعزيز الثقة بين مختلف الفاعلين (القطاع العام، القطاع الخاص، الجمعيات المهنية، والمستهلكين)، وفي توجيه الموارد البحرية نحو تنمية مستدامة وشاملة.

لقد أظهرت نتائج البحث أن دور الدولة في تسيير وتطوير القطاع كان محورياً، سواء من خلال وضع الإطار القانوني والتنظيمي، أو من خلال آليات الدعم، والتكوين، والمراقبة. ومع ذلك، فإن عالية هذه الجهود تظل نسبية، نظراً لوجود تحديات تتعلق بضعف التنسيق بين الهياكل، وغياب قواعد بيانات دقيقة، وضعف استغلال أدوات التسيير الحديثة.

أما في جانب تسويق منتجات الصيد البحري وتربية المائيات، فقد تبين أن الدولة تسعى إلى بناء دائرة تسويقية متكاملة تشمل الإنتاج، النقل، التخزين، التحويل، والعرض في الأسواق المحلية والدولية. إلا أن هذه الدائرة لا تزال تعاني من عدة نقائص، أهمها: ضعف التنظيم المهني للأسواق، غياب الشفافية في تحديد الأسعار، محدودية شبكات التوزيع الحديثة، وقلة حملات الترويج والإشهار للمنتجات البحرية الجزائرية مقارنة بالمنافسين في السوق الإقليمية.

من جهة أخرى، بينت الدراسة أن تفعيل مبادئ الحوكمة في التسويق يمكن أن يشكل أداة قوية لتحسين مردودية القطاع، عبر ضمان التتبع، الرقابة، المشاركة الفعلية للمهنيين، وترسيخ مبدأ المصلحة العامة. كما أن الانفتاح على الشراكات الدولية وتبني المعايير الدولية في الجودة والسلامة يمكن أن يعزز تنافسية المنتجات الجزائرية في ج

اثبات صحة الفرضيات

الفرضية الأولى: تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، حيث أظهرت النتائج وجود منظومة قانونية وتنظيمية متكاملة تؤطر مختلف أنشطة الصيد البحري وتربية المائيات، بدءاً من الإنتاج والاستغلال وصولاً إلى التسويق. كما بينت نتائج مؤشر الحوكمة أن بعد الإطار القانوني والتنظيمي حقق أعلى درجة مقارنة ببقية الأبعاد، وهو ما يؤكد الدور المحوري للتشريعات والقوانين في تعزيز الحوكمة وتحسين تنظيم القطاع.

الفرضية الثانية: تم إثبات صحة هذه الفرضية، حيث أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن بعدي الشفافية والمشاركة سجلا مستويات أقل مقارنة بالإطار القانوني. كما بينت آراء أفراد العينة وجود

صعوبات مرتبطة بالحصول على المعلومات التسويقية وضعف إشراك الفاعلين المهنيين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقطاع، وهو ما انعكس سلباً على فعالية الدائرة التسويقية وتنظيم السوق.

الفرضية الثالثة: تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال النتائج الميدانية التي كشفت عن وجود قصور في التنسيق بين مختلف المتدخلين، بما في ذلك الإدارات العمومية، والغرف المهنية، والجمعيات، والمهنيين. وقد أدى ذلك إلى تداخل بعض الصلاحيات، وضعف تبادل المعلومات، واستمرار عدد من الاختلالات التسويقية المرتبطة بتعدد الوسطاء وعدم استقرار الأسعار، مما أثر على فعالية السياسات التسويقية المطبقة في القطاع.

الفرضية الرابعة: تم إثبات صحة هذه الفرضية، حيث أظهرت الدراسة أن تدخل الدولة من خلال وضع الأطر القانونية والتنظيمية، وتطوير البنية التحتية، ودعم الاستثمار، وإنشاء المؤسسات المتخصصة، ساهم في تحسين تنظيم النشاط التسويقي وتطوير مختلف حلقات الدائرة التسويقية. غير أن النتائج أظهرت أيضاً أن تحقيق فعالية أكبر لهذه السياسات ما يزال مرتبطاً بتعزيز الشفافية، وتحسين التنسيق بين الفاعلين، والحد من هيمنة الوسطاء، وتطوير آليات الرقابة والمتابعة.

حيث أبرزت الدراسة الميدانية وجود صعوبات مرتبطة بالتنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة، إضافة إلى استمرار بعض الاختلالات التسويقية وهيمنة الوسطاء وضعف قنوات التسويق المنظمة، وهو ما يؤثر سلباً على فعالية الدائرة التسويقية وعلى استقرار الأسعار وتوزيع العائدات.

ومنه فان دور الدولة الجزائرية كان له أثر إيجابي في تنظيم قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وتطوير دائرته التسويقية، إلا أن تحقيق حوكمة أكثر فعالية يتطلب تعزيز المشاركة والشفافية والتنسيق بين مختلف الفاعلين، وتطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية، مع مواصلة تحديث الإطار التنظيمي والرقابي بما يضمن استدامة الموارد البحرية وتحسين الأداء الاقتصادي للقطاع

النتائج

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية المتعلقة بتقييم حوكمة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات ودور الدولة في تطوير الدائرة التسويقية لمنتجاته، ودراسة وهران كنموذج، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أظهرت الدراسة أن الإطار القانوني والتنظيمي يمثل أقوى أبعاد الحوكمة في القطاع، حيث سجل أعلى القيم ضمن مؤشر الحوكمة، وهو ما يعكس نجاح الدولة في توفير منظومة تشريعية ومؤسساتية تؤطر مختلف الأنشطة المرتبطة بالصيد البحري وتربية المائيات. وفي المقابل، كشفت النتائج عن وجود نقائص في أبعاد الشفافية والمشاركة والتنسيق، الأمر الذي يحد من فعالية السياسات العمومية ويؤثر على كفاءة تسيير القطاع.

كما تم اثبات أن الدائرة التسويقية لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات ما تزال تواجه عدة اختلالات هيكلية، تتمثل أساساً في تعدد الوسطاء، وضعف تنظيم قنوات التوزيع، وعدم استقرار الأسعار، ونقص أنظمة المعلومات التسويقية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض كفاءة السوق وإضعاف مردودية النشاط بالنسبة للمنتجين.

كما بينت الدراسة أن تدخل الدولة ساهم بصورة إيجابية في تطوير البنية التحتية للقطاع من خلال إنشاء موانئ الصيد، ومؤسسات التكوين والبحث العلمي، وبرامج الدعم والاستثمار، إلا أن أثر هذه الجهود ظل أكثر وضوحاً على مستوى الإنتاج والتنظيم منه على مستوى التسويق. كما أظهرت النتائج أن محدودية التنسيق بين مختلف المتدخلين في القطاع تؤثر سلباً على فعالية السياسات التسويقية وتحد من تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

وأثبتت الدراسة كذلك أن تحسين مستوى الحوكمة ينعكس مباشرة على تحسين الأداء التسويقي للقطاع، حيث ترتبط فعالية التسويق بمدى توفر الشفافية، وتبادل المعلومات، ومشاركة الفاعلين في اتخاذ القرار، ووجود آليات فعالة للمتابعة والتقييم. كما تبين أن العوامل التنظيمية والمؤسساتية أكثر تأثيراً في أداء القطاع من الخصائص الفردية للفاعلين الاقتصاديين.

كما أظهرت نتائج الانحدار الإحصائي عدم وجود تأثير معنوي لبعض الخصائص الشخصية والمهنية (العمر، المستوى التعليمي، بداية النشاط) على نوع النشاط، وهو ما يشير إلى أن العوامل التنظيمية والمؤسساتية أكثر تأثيراً من الخصائص الفردية .

وعليه، خلصت الدراسة إلى أن دور الدولة لم يعد يقتصر على الرقابة أو التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي، بل أصبح يتمثل أساساً في بناء بيئة حوكمة فعالة تضمن التنسيق بين مختلف الفاعلين، وتحسين تنظيم السوق، وتطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية، وتعزيز الشفافية والمساءلة .كما أن تحقيق حوكمة أكثر فعالية في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات يتطلب الانتقال من التركيز على تنظيم الإنتاج إلى تبني مقاربة متكاملة تشمل مختلف حلقات الدائرة التسويقية، بما يضمن رفع تنافسية المنتجات البحرية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للقطاع.

ومن خلال هذه النتائج يمكننا القول اننا أجبنا عن الإشكالية الرئيسية المتمثلة في مدى مساهمة تدخل الدولة، في إطار الحوكمة الرشيدة، في تحسين أداء قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وتطوير دائرته التسويقية، حيث أثبتت أن فعالية هذا التدخل تبقى مرتبطة بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة وتعزيز التنسيق والشفافية والمشاركة بين مختلف الفاعلين في القطاع

التوصيات

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات الآتية تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، خاصة ما يتعلق بالشفافية والمساءلة والمشاركة الفعالة:

- توسيع إشراك الصيادين والمهنيين والجمعيات المهنية في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بالقطاع .
- تطوير الأنظمة الرقمية وقواعد البيانات الخاصة بالقطاع لضمان سهولة الحصول على المعلومات والإحصائيات وتبادلها بين مختلف المتدخلين .
- تحسين البنية التحتية الخاصة بالصيد البحري، لاسيما موانئ الصيد، غرف التبريد، وحدات التخزين والنقل المبرد .
- تنظيم الأسواق السمكية والحد من هيمنة الوسطاء بما يضمن حماية مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء
- تشجيع الاستثمار في مجال تربية المائيات باعتباره أحد البدائل المهمة لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات البحرية .
- تكثيف برامج التكوين والتأهيل لفائدة العاملين في القطاع في مجالات الحوكمة والتسويق والإدارة الحديثة .
- تعزيز التنسيق بين مختلف الهيئات والمؤسسات المتدخلة في القطاع لضمان التكامل في الأدوار وتحقيق فعالية أكبر في تنفيذ السياسات العمومية .
- اعتماد نظام دوري لتقييم مؤشرات الحوكمة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات من أجل متابعة مستوى الأداء وتحديد مواطن القوة والضعف واقتراح الإجراءات التصحيحية المناسبة .
- دعم البحث العلمي والدراسات التطبيقية المتعلقة بحوكمة الموارد البحرية والتنمية المستدامة للقطاع .
- العمل على تطوير استراتيجيات تسويقية حديثة تعتمد على الرقمنة والتسويق الإلكتروني وتحسين جودة المنتجات البحرية ورفع قدرتها التنافسية في الأسواق الوطنية والدولية.

يمكن مستقبلاً توسيع نطاق الدراسة ليشمل ولايات ساحلية أخرى وإجراء مقارنات بين مستويات الحوكمة في مختلف مناطق الجزائر، أو دراسة أثر الحوكمة على مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات ومختلف أشكال الفساد والتجاوزات داخل القطاع

قائمة المراجع

المؤلفات:

فيليب كوتلر، جون سوندرز، ارمسترونغ، فيرونيكا جونغ، (2017)، التسويق- تطوره، مسؤوليته الأخلاقية، استراتيجيته- الجزء الأول، ترجمة مازن نفاع، دار النشر مؤسسة رسلان ودار علاء الدين، الصفحة 27.

رسائل الدكتوراه واطروحات الماجيستر

بن بلاغة محمد رضا. (2012-2013)، انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة2000-2010. *مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية*. جامعة الجزائرذ،الصفحة 38.

طري سميحة، (2019-2020)، الحوكمة المحلية ودورها في تحقيق التنمية بالجزائر (مجمع الاخوة عموري ببسكرة نموذجاً)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الصفحة 32.

مختار رحماني حكيمة. (2018-2019)، واقع التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر. *اطزوحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير* . جامعة الجزائر 3، الصفحة109.

مليكة موساوي، (2006- 2007)، النظام القانوني للاستثمار في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة الجزائر، الصفحة 08.

المنشورات العلمية (المقالات):

احمد نصير، يونس زين، (ديسمبر 2018)، تقييم تجربة الحكم الراشد في الجزائر وفق مؤشرات كوفمان للفترة 2000-2016، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، العدد02، الصفحة 349.

اعراب كميلة، (2017)، النظام القانوني للإقليم البحري للدولة الساحلية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد الرابع، الصفحة ّ230.

بابوري سامية، بوريش رياض، (جوان 2018)، الإصلاح السياسي والحوكمة الرشيدة: دراسة في العلاقات والمضامين، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قسنطينة3، العدد 19، الصفحة285.

حسان حسن بابطين، (2 كانون الأول 2022)، الحوكمة وادارة المعرفة-مراجعة لأدب الموضوع، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس العدد50، الصفحة1718

حسني موسى محمد رضوان، (2013)، القانون الدولي للبحار، دار الفكر والقانون المنصورة، الصفحة110.

حنان بايع راسو، العيد غربي، (اكتوبر2024)، أثر الحوكمة الإدارية في تطوير الأداء الإداري بالمؤسسات العمومية–دراسة حالة مديرية السكن ولاية باتنة–، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد09، العدد02، الصفحة 635.

رفيق صبحي، (سبتمبر 2021)، التدابير والإجراءات القانونية الدولية لمكافحة الصيد الغير قانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد2، الصفحة 510–515.

رويدة حمد سعيد السيابي، (جويلية 2018)، النظام القانوني للاستثمار في مجال الاستزراع السمكي في سلطنة عمان، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، الصفحة 309.

سارة عجرود، عزوز غربي، الحوكمة البيئية: مقاربة مفاهيمية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثالث عشر، الصفحة 1354.

سعيدي خديجة، (2015)، الحوكمة في البنوك، وفق مقررات لجنة بازل 1،2،3 ودورها في إدارة المخاطر– دراسة حالة الجزائر–مجلة المدير، المجلد02، العدد02، الصفحة 105.

سليمة بن حسين، (جانفي 2015)، الحوكمة...دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد10، تاريخ النشر، الصفحة 186.

شنيقي عبد النور، خوالدية فؤاد، (2023) عقد امتياز انشاء مؤسسة تربية المائيات على ضوء المرسوم التنفيذي04–373، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السابع، العدد الأول، الصفحة1289.

العربي بوزيان، غلم جلطي، (2021)، مفهوم الحوكمة عوامل ظهورها ومرتكزاتها ومجالات استخداماتها، مجلة المالية والأسواق المجلد 8، العدد 02، الصفحة 429.

فاطمة الزهراء البحري، (2025)، دور سياسة الصيد في تفعيل قطاع مصائد الأسماك وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر 2000–2017، مجلة مدارات سياسية، المجلد 9 العدد1، الصفحة 18–184

لطفاوي محمد عبد الباسط، منصوري جواد، (2019)، تطوير منظومة تقييم السياسات العمومية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 3 العدد1، الصفحة317.

ليلى غضبان، (2021)، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 02، الصفحة 341-342.

محمد بعاج، (2022)، المناطق البحرية الخاضعة لسيادة الدولة الساحلية، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد6، العدد1، الصفحة2145.

محمد هواش، ريم عبودة، (2018) القانون الدولي للبحار، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، الصفحة 1-86.

مدحت محمد أبو النصر، (2015) الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، الصفحة 56.

منور فريدة، عميمر نعيمة، (2020)، الطبيعة القانونية للمنطقة الاقتصادية الخالصة، وحقوق الدولة الساحلية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 05، الصفحة 514.

مهدي جمال، (2023). الجهود الدولية في مجال حماية البيئة البحرية، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد السابع، العدد الأول، الصفحة 1059.

هجريس امال، (2024)، سلطات الدولة الساحلية في ظل جريمة الصيد الغير قانوني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 16، العدد 02، الصفحة 396.

الملتقيات وورشات العمل(المدخلات):

محمد احمد ابراهيم الخليل،(2008)دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سوق الاوراق المالية." . *المؤتمر الاول لحوكمة الشركات*. الرياض، جامعة الملك خالد

محمد حسن يوسف.(2007)،.محددات الحوكمة و معاييرها مع اشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر. بنك الاستثمار القومي، الصفحة 04.

مقال من موقع بكه، (23 فبراير 2025)، مبادئ الحوكمة والصعوبات التي تواجه تطبيقها وخسائر الشركات عند عدم تطبيقها.

قوانين ومراسيم تنظيمية:

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المادة 86،87، الصفحة 71.

المادة 02 من الفقرة7 و8 من القانون 01-11 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، (ديسمبر 2004)، الجريدة الرسمية.
المادة 02 من القانون 01-11 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات (ديسمبر 2004).
مقتبس من مصنف النصوص التنظيمية (الصيد البحري وتربية المائيات) الجزء الأول.
المادة 51 من المرسوم التنفيذي رقم 03-481 المتعلق بتحديد شروط ممارسة الصيد البحري وكيفياته، 13 ديسمبر 2003، الجريدة الرسمية.
المرسوم التنفيذي رقم 06-408 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، المتعلق بتنظيم نشاطات الصيد البحري، 14 نوفمبر 2006، الجريدة الرسمية.

المواد 117، 120 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، اعتمدت 10 ديسمبر 1982 ودخلت حيز التنفيذ في 16 نوفمبر 1994.

المواد 55،61،75 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، اعتمدت 10 ديسمبر 1982 ودخلت حيز التنفيذ في 16 نوفمبر 1994.

المواقع الالكترونية:

https://www.un.org/ar/global-issues/oceans-and-the-law-of-the-sea، تاريخ
الأمم المتحدة الاسكوا، الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، منقول عن موقع https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/ تاريخ الزيارة 2025/07/16 على الساعة 22:00.

بطاقة المعلوماتية والمؤشرات للاقتصاد الأزرق، منقول عن موقع https://www.economiebleue.dz/ar/ تاريخ الزيارةّ 2025/09/10 على الساعة22:10.
حمرة فوزية، مديرية الصيد البحري لوهران. تحفيزات هامة في قانون المالية الجديد ستعزز القطاع وترفع الإنتاج، https://offf.to/7u32، زيارة الموقع 2026/05/29، على الساعة 22:50.
الديوان الوطني للإحصائيات، indicateurs_peche2021.pdf، تاريخ الزيارة 2026/05/25، على الساعة 15:30.
رزان صلاح، مفهوم التسويق، مأخوذ من موقع موضوع والذي نشر 16 فبراير2016 https://mawdoo3.com/ / تم زيارة الموقع 2025/09/26 على الساعة22:15.

شركة اسناد المالية، أنواع الحوكمة، منقول عن موقع https://www.esnadadvisory.sa /
تاريخ الزيارة 2025/07/13 على الساعة 14:00

لبنى محمد، لمحة تاريخية عن تربية الاسماك، نشرت في 6 يناير 2012، منقول عن موقع
https://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/367604 تاريخ
زيارة الموقع 2025/07/19 على الساعة 21:00.

محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، ورقة بحثية في المؤتمر العلمي الدولي حول العولمة في عصر المعرفة يومي 15-16 ديسمبر 2012 جامعة الجنان طرابلس لبنان نقلا عن موقع https://archive.jinan.edu.lb/conf/MGKE/1/50.pdf تاريخ الزيارة
2024/08/13 على الساعة 20:30، الصفحة 16

المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، منقول من موقع
https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-335/ نشر يوم 11 اوت2024، تاريخ الزيارة
2025/07/16 على الساعة 22:15.

المركز الوطني للبحث و التنمية في الصيد البحري و تربية المائيات. *استراتيجية البحث في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات2021-2025*. الموقع الرسمي https://www.cnrdpa.dz/
زيارة الموقع 2024/12/25 على الساعة 20:17

المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات، https://www.cnrdpa.dz/
تاريخ الزيارة 2025/09/12، على الساعة 18:50.

المعهد الوطني العالي للصيد البحري وتربية المائيات INSPA، https://www.inspa-dz.org/archives/8 تاريخ الزيارة 2025/09/12 على الساعة 19:00

موقع المؤسسة الوطنية لتسير موانئ الصيد البحري وتربية المائيات SGPP، https://www.sgpp.dz/ زيارة الموقع 2025/09/12، على الساعة 16:30.

نادية الغبري، منقول من لموسوعة السياسية، https://sl1nk.com/nsehf0n ، تاريخ الزيارة 2026/02/15، على الساعة 15:25

النزاهة كمدخل للحوكمة الرشيدة، منقول عن موقع https://www.undp-aciac.org/publications/ac/2013/14.pdf تاريخ الزيارة
2025/07/07 على الساعة 18:00، الصفحة 03.

نشـــرة توعويـــة يصـــدرها معهـــد الدراســـات المصـــرفية، الحوكمـــة، دولـــة الكويـــت، العـــدد 13 اكتـــوبر 2010، منقـــول عـــن موقـــع https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2021/10/Governance_373.pdf تـــــــــاريخ الزيـــــــــارة 2024/01/08، على الساعة 18:45، الصفحة 02-03.

وزارة الدفاع الوطني القوات البحرية، منقول من موقع https://www.mdn.dz/site_cfn/sommaire/presentation/sngc_ar.php تاريخ الزيارة 2025/09/12 على الساعة 15:00

وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية. (08 اكتوبر , 2024). *ندوة وطنيةحول رقمنة قطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية*. الموقع الرسمي https://mpeche.gov.dz/?p=10199زيارة الموقع 2025/01/12 على الساعة 15:22

وكالة الانباء الجزائرية. (10 نوفمبر , 2024). *مكافحة الصيد البحري غير القانوني: الجزائر تتحصل على جائزة الامتثال للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط*. الموقع الرسمي https://www.aps.dz/ar/economie/170903-2024-11-10-17-28-44زيارة الموقع 2025/01/04 على الساعة 23:00.

وكالة الانباء الجزائرية، ستينية الاستقلال: الصيد البحري، من نشاط حرفي إلى قطاع يساهم في تعزيز الأمن الغذائي، أدرج يوم 26 اوت2022 منقول عن موقع https://www.aps.dz/ar/economie/130797-2022-08-26-13-43-53 تاريخ الزيارة 2025/09/10 على الساعة 22:00

المراجع باللغة الانجليزية

Alberto Gonzalo Sanz, Pêcher de manière responsable pour des océans durables, FAO, l'année 2025.

Algerie Eco, Ramadhan : plus de 200 points de vente directe des produits de la pêche et de l'aquaculture, 1 mars 2025, Ramadhan : plus de 200 points de vente directe

des produits de la pêche et de l'aquaculture
, consulté 11/10/2025 à 19 :35

Asogwa VC, Asogwa JN. Marketing of fish products. Journal of Aquaculture & Marine Biology, 2019.

Bahria Dalila, Tifoura Amina, commercialisation et distribution des produits de la pêche et de

Coline. Nash, (2011)The History of Aquaculture, Edition first published, P12.

Dorval Brunelle, Gouvernance Théories et Pratiques, un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay

FREELAND.C. (2007, may). "Basel commited guidance an corporate governance for banks paper presented to :corporate goverace and reform paving the way to financial stability and devlopment." . *Organized by Egyptian banking institute cairo ;P7.8.*

FAO (2021), National Aquaculture Sector Overview : Algeria l`aquaculture en Algérie, chercheurs équipe socio économie des pêcheries, division pêche
https://www.fao.org/fishery/facp/dza/en consulté 22/0572024 a 22:00

FAO, The State of World Fisheries and Aquaculture Rome 2022,
https://openknowledge.fao.org/items/11a4abd8-4e09-4bef-9c12-900fb4605a02
consulté 16/07/2025 à 20:30;P 03

https://www.vitaminedz.com/fr/Algerie/ferroukhi-le-decret-pour-developper-7016343-Articles-0-0-1.html?utm_source=chatgpt.com,/ Ferroukhi : le décret pour développer la pêche au thon rouge prêt avant fin 2020, consulté 13/10/2025à 09 :15.

Melloul Mohammed lamine, Slimani Rabah, la commercialisation des produits de la pêche dans la baie de Bou Smail, mémoire de fin d`étude, école national supérieur des sciences de la mer,2015

OCDE, Fisheries and aquaculture, https://www.oecd.org/en/topics/fisheries-and-aquaculture.html
Consulté 17/07/2025 a 15 :15

Karel Prinsloo, Illegal, Unreported and Unregulated (IUU) fishing, FAO,
https://www.fao.org/iuu-fishing/international-framework/code-of-conduct-for-responsible-fisheries/en/ consulté 17/07/2025 a15 :00.

.

قائمة الملاحق

Questionnaire 0. Destiné aux armateurs de navire et aux patrons de pêche

Date :		Intervieweur		Interviewé	

1. Présentation du répondant

Q1. Port d'immatriculation		Q2. Citez 3 Ports de pêche prioritaires	1)	2)	3)

Q3.1 Sexe :	Homme		Femme		Q3.2 Âge :	< 18 ans		18-35 ans		36-50 ans		> 50 ans	

Q4. Situation familiale	Marié		Célibataire		Divorcé		Veuf	

Q5. Taille de la famille à charge (y compris le répondant)	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13

Q6. Education	Primaire		Moyen		Secondaire		Universitaire		Formation professionnelle		Autres	

Q7. Activité actuelle	Armateur (propriétaire)		Associé		Armateur et patron		Patron de pêche	

Q8. Date début d'activité act.		Q9. La forme juridique	Personne Physique		Personne morale		Artisan	

Q10. Position dans la filière

Q10.1 Depuis quand êtes-vous dans le secteur de la pêche ?			Q10.2 Exercez-vous une autre activité dans le secteur ?	Oui	Non

Q10.3 Si OUI, laquelle	Eleveur		Mandataire		Mareyeur		Conditionneur		Restaurateur de poisson	

Q11. Exercez-vous une autre activité en dehors de la pêche ?	Oui	Non	Q12. Si OUI, Laquelle	

Q13. Habitez-vous pleinement dans la ville de votre activité ?	Oui	Non	Q14. Si OUI, depuis quand ?	

2. Les caractéristiques du navire et de équipements de pêche

Q15. Nom Navire		Q16. Type de navire	Chalutier	Sardinier (Senneur)	Petit métier (Espadonnier)	Thonier	Q17. Nature de la coque	Acier	Polyester	Bois

Q18. Pays d'origine		Q19. Longueur(m)		Q20. Largeur(m)		Q21. Tonnage		Q22. Tirant d'eau	

Q23. Cochez les engins de pêche par catégorie ? **1)** Principal, **2)** Secondaire, **3)** Tertiaire

Engins	TB - Chalut de fond	TM - Chalut pélagique	PS - Senne tournante	PSS - Petite Senne	GTR - Trémail	GN - Filets maillant	LL - Palangre	LX - Hameçons et lignes	NK - Divers
1)									
2)									
3)									

Q24. Quelle est la source de votre capital	Personnelle		Mandataire		Solidarité		PSRE		ANGEM		Fonds zakat	
	Familiale		Epargne		ANSEJ		CNAC		Crédit bancaire		Autres	

Q25. Coût du navire		Q26. Date		Q27. Lieu d'achat		Q28. Origine	

Q29. Moteur (CV)		Q30. Nbre de génératrices		Q31. Coût du moteur	

Q32. Coût des engins de pêche	Q33. Lieu d'achat engins	Q34. Coût des instruments de navigation (Radar/Sonar/VHF/GPS/etc.)	Q35. Lieu d'achat instruments

Q36. Durée de rotation des engins et instruments de pêche	Nbr. Changement / ans
Pièces de rechange / Réparations	
Engins de pêche	
Moteur	
Carénage	
Autres consommables	

3. Informations sur l'équipage de pêche

Q37. Période d'utilisation du navire actuellement exploité	1	2	3	4	Q38. Nombre d'équipage à bord par poste	Rais	1	Second	
	5	6	7	8		Mécanicien		Lampiste	
	9	10	11	12		Matelots		Cuisinier	

Q39. Information générales	Rais	Mécanicien	Matelots	Second	Lampiste	Cuisinier	Ramendeur
Issue d'une famille de pêcheurs	Oui ☐ Non☐	Oui ☐ Non☐	Oui ☐ Non☐	Oui ☐ Non☐	Oui ☐ Non☐	Oui ☐ Non☐	Oui ☐ Non☐
Formation dans le domaine	Oui ☐ Non☐	Oui ☐ Non☐	Oui ☐ Non☐	Oui ☐ Non☐	Oui ☐ Non☐	Oui ☐ Non☐	Oui ☐ Non☐
Situation matrimoniale M C D V							
Niveau d'éducation P M S Sup							
Nombre de personnes en charge							
Nbr. Membres de la famille travaillent en pêche							

Q40. Quelles sont les périodes de l'année où vous ne pêchez pas ?	1	2	3	4	Q41. Lorsque vous ne pêchez pas, comment subvenez-vous à vos besoins et à ceux de vos pêcheurs ?	
	5	6	7	8		
	9	10	11	12		

Q42. Dans le cas où vous recevez une avance pendant cette période cela sera de la part de qui ?	L'armateur		Le mandataire		Les deux	

Q43. Exercez-vous une autre activité pendant la basse saison ?	Oui	Non	Q44. Si OUI, Laquelle	

4. Informations de base sur la production

Q45. Espèces ciblées ?	Les grands pélagiques (ex. Thon rouge)		Les petits pélagiques (ex. Sardine)		Démersaux (ex. Crevette)	

Q46. Zone de pêche	Pêche côtière (< (6) milles marins)		Pêche au large (6) milles - (20) milles marins)		Grande pêche (+20 milles)	

Q47. À quelle fréquence allez-vous en mer ?	Min/Mois		Max/Mois	

Q48. Durée moyenne de la sortie en mer (effort de pêche) ?	Min/Sortie		Max/Sortie	

Q49. Heure de sortie		Q50. Heure d'arrivée	

Q51. Qui s'occupe du tri du poisson à bord ?	Rais		Second		Mécanicien		Lampiste		Matelots		Cuisinier	
Q52. Qui s'occupe du Ramendage du filet ?	Ramendeur		Rais		Second		Mécanicien		Lampiste		Matelots		Cuisinier	

5. Informations sur les Coûts et système de rémunération

Q53. Energie	Gasoil		Essence		**Q54. Coût** variable (**Quantité** | **Prix**) / Sortie	Carburant			Lubrifiant		

Q55. La répartition des parts (armateur, patron, mandataire) se fait après déduction des charges de la pêche												**Oui**		**Non**
Q56. Quelles sont les charges déduites avant la répartition du revenu	Carburant et Lubrifiant		Vivres		Appâts		Rôle		Prêts (financement engins)		Ramendage		Petites PDR		Avances	

Q57. Votre navire est-il dédié au réseau d'un seul mandataire ?		**Oui**		**Non**		**Q58. La part du mandataire**												%
Q59. Rémunération équipage fixe ?	**Oui**		**Non**		**Q60. Si NON, quelles sont les parts**		Equipage		%	Armateur (Bateau)		%						

Q61. Cotisation sociale par pêcheur		**Q62. La cotisation est payée par**	Armateur		Le pêcheur lui même		.....											
Q63. Autres charges/sortie	Vivres	DA	Appâts	DA	Glace	DA	Petites PDR	DA	.....	DA	.....	DA						
Q64. Réparation et maintenance / Mois	Embarcation	DA	Moteur	DA	Equipement de bord	DA	Engins de pêche	DA	.....	DA								

6. Démarche de vente et de commercialisation

Q65. Êtes-vous impliqué dans la commercialisation de votre production de pêche ?													**Oui**		**Non**			
Q66. Principaux acheteurs de votre poisson ?	Poissonniers		Transformateurs de poisson		Distributeur		Restaurant		Hotels		Cantines		Catering					
Q67. La nature de la relation avec le mandataire ?	Contrat Écrit		Contrat Verbal		Les deux		Le mandataire est choisi avant la sortie		Le mandataire est choisi pendant la sortie		Le mandataire est défini lors de la criée							
Q68. Êtes-vous impliqué dans la définition du prix auquel vous cédez votre production ?													**Oui**		**Non**			
Q69. Les mécanismes de détermination du prix de vente ?	Le premier prix est déterminé avant la sortie				Le premier prix est déterminé pendant la sortie				Le premier prix est déterminé lors de la criée									

Q70. Qui se prononce pour arrêter le premier prix ?	L'armateur		Le patron		Le mandataire		Les trois ensemble											
Q71. Êtes-vous pour ou contre la criée ?	**Pour**		**Contre**		**Q72. Pourquoi ?**													

Q73. Le revenu par espèce ciblée (Espèces ciblées)	Min (Kg)	Max (Kg)	Valeur moyenne (DZA)/Kg

Q74. Revenu journalier	Haute saison	DA	Basse saison	DA	Saison moyenne	DA												

7. Informations sociales/environnementales

Q75. Avez-vous des problèmes avec d'autres navires ?	**Oui**		**Non**		**Q76. Si oui, lesquelles**													
Q77. Avez-vous eu un contentieux lié à votre métier?	**Oui**		**Non**		**Q78. Si oui, lequel**													

Q79. Quelques contraintes rencontrées à noter de 0 à 4	**0**	**1**	**2**	**3**	**4**
Manque de capital et de facilité de crédit					
Manque d'accès facile au marché					
Difficulté de vente à la halle à marée					
Incitations et politiques gouvernementales inadéquates					
Danger en mer					
Baisse des stocks en mer					

Q80. Avez-vous eu une visite du navire de la part de la brigade mixte ? (DCP-DPA)													Oui		Non			
Q81. Si oui, les réserves ont porté sur ...?	Conditions de sécurité		Conditions d'hygiène		Taille marchande du poisson		Rejet de poubelle en mer		Technique illicite de pêche		Papiers navire		Papiers pêcheurs					

Q82. Êtes-vous membre de ?	Association de pêcheurs		Chambre de la pêche et d'aquaculture								Coopérative		Autonome					

Q83. Quelles sont vos propositions pour améliorer vos revenus dans le domaine de la pêche ?

Questionnaire 1. Destiné aux Mandataires de produits de pêche et d'aquaculture

Date :		Intervieweur		Interviewé	

Q1. Lieu d'activité

Wilaya		Commune		Nom commercial	

1. Présentation du mandataire

Q2.1 Sexe :	Homme		Femme		Q2.2 Âge :	< 18 ans		18-35 ans		36-50 ans		> 50 ans	

Q3. Situation familiale	Marié		Célibataire		Divorcé		Veuf	

Q4. Education	Primaire		Moyen		Secondaire		Universitaire		Formation professionnelle		Autres	

Q5. Taille de la famille à charge (y compris le répondant)	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13

Q6. Date début d'activité act.		Q7. La forme juridique	Personne Physique		Personne morale		Artisan	

Q8. Position dans la filière

Q8.1 Depuis quand êtes-vous dans le secteur de la pêche ?			Q8.2 Exercez-vous une autre activité dans le secteur ?	Oui	Non

Q8.3 Si OUI, laquelle	Eleveur		Armateur		Patron		Conditionneur		Restaurateur de poisson	

Q9. Exercez-vous une autre activité en dehors de la pêche ?	Oui	Non	Q10.Si OUI, Laquelle	

Q11. Habitez-vous pleinement dans la ville de votre activité ?	Oui	Non	Q12.Si OUI, depuis quand ?	

Q13. Êtes-vous issus d'une famille de pêcheurs ?	Oui	Non	Q14.Si OUI, Combien sont-ils les membres qui sont du secteur ?	

2. Présentation de l'activité de mandatement

Q15. Etes-vous mandaté par	Armateur		Eleveurs	

Q16. Combien avez-vous de mandants ?	Chalutier		Sardinier (Senneur)		Petit métier (Espadonnier)		Thonier		Eleveurs	

Q17. Quel était le nombre le plus élevé de mandant durant votre carrière ?		Q18. Comment expliquez-vous sa fluctuation ?	

Q19. La nature de la relation avec le mandant ?	Contrat Écrit		Contrat Verbal		Les deux		Vous êtes désigné avant chaque la sortie		Le mandataire est choisi pendant la sortie		Le mandataire est défini lors de la criée	

Q20. Vous-arrive-t-il d'être mandaté par des mandants venant des autres ports ?	Oui	Non	Q21. Si oui, desquels ?	

Q22. Moyen de distribution	VHC / Camionnette Isothermique		Camionnette frigorifique		Capacités	Local (aux)	

Q23. Capacité mensuelle de vente (Tonne/Kg toutes espèces confondues) ?	Pêche	Max		Min	
	Aquaculture				

Q24. Quels types d'acheteurs servez-vous principalement ?	Restaurants		Marchés d'exportation	

Caisses par terre		Points de ventes sur la route		Charrettes		Revendeurs		Magasins de détail et supermarchés		VHC / Camionnette		Autre (veuillez préciser)	.....

Q25. Modalité d'encaissement à la vente ?	Au comptant		A terme		Délai de .....

3. Démarche de vente et de commercialisation

Q26. Êtes-vous impliqué dans la définition du prix auquel vous cédez la production de votre mandant ?	Oui		Non	

Q27. Les mécanismes de détermination du prix de vente ?	Le premier prix est déterminé avant la sortie		Le premier prix est déterminé pendant la sortie		Le premier prix est déterminé lors de la criée	

Q28. Qui se prononce pour arrêter le premier prix ?	Vous-même		Le patron		L'armateur		Les trois ensemble	

Q29. Êtes-vous pour ou contre la criée ?	Pour		Contre		Q30. Pourquoi ?	

Q31. Quelle est votre part actuelle en % ?	%	Q32. La considérez-vous comme suffisante ?	Oui	Non

4. Informations sociales/environnementales

Q33. Avez-vous des problèmes avec d'autres mandataires ?	Oui		Non		Q34. Si oui, lesquelles	

Q35. Avez-vous eu un contentieux lié à votre métier?	Oui		Non		Q36. Si oui, lequel	

Q37. Quelques contraintes rencontrées à noter de 0 à 4	0	1	2	3	4
Concurrence rude de la part de nouveaux mandataires hors secteur					
Difficulté de vente à la halle à marée					
Incitations et politiques gouvernementales inadéquates					
Problèmes d'insécurité					
Baisse des stocks en mer					

Q38. Avez-vous eu une visite du navire de la part de la brigade mixte ? (DCP-DPA)	Oui		Non	

Q39. Si oui, les réserves ont porté sur ...?	Conditions de sécurité		Conditions d'hygiène		Taille marchande du poisson		Rejet de poubelle en mer		Technique illicite de pêche		Papiers navire		Papiers pêcheurs	

Q40. Êtes-vous membre de ?	Association de pêcheurs		Chambre de la pêche et d'aquaculture		Coopérative		Autonome	

Q41. Quelles sont vos propositions pour améliorer vos revenus dans le domaine de la pêche ?

Questionnaire 2. Destiné aux DISTRIBUTEURS de produits de la pêche et d'aquaculture

Date :		Intervieweur		Interviewé	

Q1. Lieu d'activité

Wilaya		Commune		Nom commercial	

1. Présentation du commerçant

Q2.1 Sexe :	Homme		Femme		**Q2.2 Âge :**	< 18 ans		18-35 ans		36-50 ans		> 50 ans	

Q3. Education

Primaire		Moyen		Secondaire		Universitaire		Formation professionnelle		Autres	

Q4. Taille de la famille à charge (y compris le répondant)

2	3	4	5	6	7	8	9	10	11

Q5. Position dans la filière

Q5.1 Exercez-vous une autre activité ?	Oui		Non		**Q5.2 Si oui, pour quel compte la faites-vous**	
Travail pour le compte d'un **ARMATEUR** (salarié ou propriétaire)					Travail pour le compte d'un MAREYEUR (salarié ou propriétaire)	
Travail pour le compte d'un **MANDATAIRE** de poisson (salarié ou propriétaire)					Travail pour le compte d'un **RESTAURANT**	
Travail pour le compte d'un **VENDEUR** DE POISSON **(LOCAL FIXES)** (salarié ou propriétaire)					**Autres (à préciser)**	

2. Présentation de l'activité de distribution

Q6. Date début d'activité		**Q7. La forme juridique**	Personne Physique		Personne morale	

Q8. La nature du commerce				**Q9. Quelles sont les catégories de produits vendus**													
Gros		Détail		Frais /pêche		Frais /élevage		Congelé /pêche		Congelé /élevage		Préparation **maison**		Poisson importé	

Q10. Moyen de distribution	VHC / Camionnette Isothermique		Camionnette frigorifique		Capacités	.....	Local (aux)	

Q11. Capacité mensuelle de vente (Tonne/Kg toutes espèces confondues) ?

Pêche	**Max**		**Min**	
Aquaculture				

Q12. Quels types de clients servez-vous principalement ?		Restaurants			Marchés d'exportation		
Caisses par terre		Points de ventes sur la route		Charrettes		Revendeurs		Magasins de détail et supermarchés		VHC / Camionnette		Autre (veuillez préciser)	.....

Q13. Quelle est la taille de votre zone de vente ?	Locale		Régionale		Nationale	

Q14. Types de poissons / produits de la pêche les plus populaires pour vos clients (à numéroter par ordre) ?

Espèces	Ordre	Espèces	Ordre	Espèces	Ordre	Espèces	Ordre
Rouget		Chien de mer		Thon		Sépia	
Pageot		Allache		Crevette rouge		Calamar	
Dorade		Sardine		Crevette royale		Poulpe	
Merlan		Espadon		Crevette (autre)			
Sole		Bonite		Langouste			

Q15. Quelle est la quantité mensuelle de poissons non-vendus ?

Q16. Qu'advient-il des quantités non-vendues ?

Jetées		Transformées dans des préparations		Vendues aux aquaculteurs (en tant qu'aliments)		Vendues aux restaurant		Liquidées avec un rabais		Autres	

Q17. Modalité d'encaissement à la vente ?	Au comptant		A terme		Délai de	.....

3. Présentation de l'activité de d'approvisionnement

Q18. D'où vient le poisson ?

Halle à marée		Marché de gros		Plages d'échouage		Pêcheurs		Distributeurs ambulants	

Q19. Quelles sont les trois origines les plus importantes du poisson que vous commercialisez ?

Q20. De quels ports vous-vous approvisionnez ?

Q21. Dans le cas où vous êtes livré par un distributeur ambulant, quel est le point de réception ?

Q22. Quels sont les principaux défis auxquels vous faites face dans vos opérations de distribution du poisson ?

(Likert 0 à 4)	0	1	2	3	4
Assurer un approvisionnement constant					
Maintien de la qualité des produits pendant le transport					
Conformité réglementaire					
Concurrence sur le marché					
Logistique et transport					
Autre (veuillez préciser)					

Q23. Modalité de paiement à l'achat ?	Au comptant		A terme		Délai de	.....

Q24. Avez-vous eu une visite de la part des services de contrôle ?	Oui		Non	

Q25. Si oui, les réserves ont porté sur quel aspect ?	Conditions générales d'hygiène		Chaine de froid		Les caisses		Conditions de transport		Facturation	

,

Questionnaire 3. Destiné aux vendeurs de poisson/produits de la pêche

Date :		Intervieweur		Interviewé	
Q1. Lieu d'activité	Wilaya		Commune		Nom commercial	

1. Présentation du commerçant

Q2.1 Sexe :	Homme		Femme		**Q2.2 Âge :**	< 18 ans		18-35 ans		36-50 ans		> 50 ans	

Q3. Education	Primaire		Moyen		Secondaire		Universitaire		Formation professionnelle		Autres	

Q4. Taille de la famille à charge (y compris le répondant)

2	3	4	5	6	7	8	9	10	11

Q5. Position dans la filière

Q5.1 Exercez-vous une autre activité ?	Oui		Non		**Q5.2 Si oui, pour quel compte la faites-vous**	
Travail pour le compte d'un **ARMATEUR** (salarié ou propriétaire)					Travail pour le compte d'un **MAREYEUR** (salarié ou propriétaire)	
Travail pour le compte d'un **MANDATAIRE** de poisson (salarié ou propriétaire)					Travail pour le compte d'un **RESTAURANT**	
Autres (à préciser)						

2. Présentation de l'activité de vente

Q6. Date début d'activité		**Q7. Type de commerce (nbr de locaux)**	Vente en local fixe (Marché)		Vendeur ambulant	

Q8.1 La nature du commerce, si vente local fixe						**Q8.2 Quelle est la forme originale du poisson ?**											
Gros		Détail		Supermarché/ marché		Frais /pêche		Frais /élevage		Congelé /pêche		Congelé /élevage		Préparation **maison**		Poisson importé	

Q9. Si vendeur ambulant : Type de Moyen + nombre

Caisses par terre		Points de ventes sur la route		Local en ville		Charrettes à pousser		Charrette tirée par animal		Charrette motorisés		VHC / Camionnette Isothermique		Camionnette frigorifique	

Q10. Capacité mensuelle de vente (Tonne/Kg toutes espèces confondues) ?	**Pêche**	**Max**		**Min**	
	Aquaculture				

Q11. Quels types de clients servez-vous principalement ?	Restaurants		Marchés d'exportation	
	Revendeurs		Magasins de détail et supermarchés		Autre (veuillez préciser)	

Q12. Quelle est la taille de votre zone de vente ?	Locale		Régionale		Nationale	

Q13. Types de poissons / produits de la pêche les plus populaires pour votre consommateur (à numéroter par ordre) ?

Espèces	Ordre	Espèces	Ordre	Espèces	Ordre	Espèces	Ordre
Rouget		Chien de mer		Thon		Sépia	
Pageot		Allache		Crevette rouge		Calamar	
Dorade		Sardine		Crevette royale		Poulpe	
Merlan		Espadon		Crevette (autre)			
Sole		Bonite		Langouste			

Q14. Produits de la pêche préparés (maison) les plus populaires pour votre consommateur (à numéroter par ordre) ?

Espèces	Ordre	Espèces	Ordre	Espèces	Ordre	Espèces	Ordre
Anchoix		Clamar Farci		Poison mariné			
Bourek		Crevette épluché					
Sépia farcie		Bouillon et soupe					

Q15. Quelle est la quantité mensuelle de poissons non-vendus ?

Q16. Qu'advient-il des quantités non-vendues ?

Jetées		Transformées dans des préparations		Vendues aux aquaculteurs (en tant qu'aliments)		Vendues aux restaurant		Liquidées avec un rabais		Autres	

Q17. Modalité d'encaissement à la vente ?	Au comptant		A terme		Délai de	.....

3. Présentation de l'activité de d'approvisionnement

Q18. D'où vient le poisson ? à classer	Halle à marée		Marché de gros		Plage d'échouage		Pêcheurs		Distributeurs ambulants	

Q19. De quel port vous-vous approvisionnez ?

Q20. Dans le cas où vous êtes livré par un distributeur ambulant, quel est le point de rencontre ?

Q21. Quels sont les principaux défis auxquels vous faites face dans vos opérations de distribution du poisson ?

(Likert 0 à 4)	0	1	2	3	4
Assurer un approvisionnement constant					
Maintien de la qualité des produits pendant le transport					
Conformité réglementaire					
Concurrence sur le marché					
Logistique et transport					
Autre (veuillez préciser)					

Q22. Modalité de paiement à l'achat ?	Au comptant		A terme		Délai de	.....

Q23. Quel est le moyen dont vous disposez pour préserver le poisson dans votre restaurant ?

Chambres fr (-)		Chambres fr (+)		Armoire frigorifique		Comptoir frigorifique		Congélateur		Réfrigérateur		Espaces sous glace	

Q24. Avez-vous eu une visite de la part des services de contrôle ?	Oui		Non	

Q25. Si oui, les réserves ont porté sur quel aspect ?	Conditions générales d'hygiène		Chaine de froid		Les caisses		Conditions de transport		Facturation	

Questionnaire 4. Destiné aux Consommateurs finaux – Vente directe

Date :		Intervieweur		Interviewé	

1. Questions présentation

Q1. Adresse du répondant

Wilaya		Commune		Quartier	

Q2. Sexe et âge

Q2.1 Sexe :	Homme		Femme		**Q2.2 Âge :**	Moins de 18 ans		18-35 ans		36-50 ans		Plus de 50 ans	
Q2.3 Situation familiale						Célibataire				Marié (e)			

Q3. Taille de la famille (y compris le répondant)

2	**3**	**4**	**5**	**6**	**7**	**8**	**9**	**10**	**11**	**12**

Q4. Education

Primaire		Moyen		Secondaire		Universitaire		Formation professionnelle		Autres (à préciser…)	

Q5. Revenu mensuel

Inférieur à 30 000 DA		31 000 à 50 000 DA		51 000-80 000 DA		80 000-100 000 DA		Supérieur à 100 000 DA

Q6. Quelle Forme de poisson ou de produit de la pêche préférez-vous acheter ?

Frais / Pêche		Frais/ Elevage		Réfrigérés		Congelé		Vivant		Pêche /Conditionné		Elevage / conditionné		Conservé		Préparation maison	

Q7. Quelles source et origine de poisson ou de produits de la pêche achetez-vous ?

Aquaculture		Poisson local		Importé		Autres (à préciser…)	

Q8. Où est-ce que vous vous approvisionnez habituellement en poisson – à classer par ordre ?

Marché de proximité		Vendeurs ambulants		Vendeurs de poisson frais		Vendeurs de poisson congelé		Supermarché		Pêcheurs		point de vente direct (Etat)		Autres (à préciser…)	

Q9. Comment jugez-vous les conditions suivantes lorsque vous achetez au niveau des points de ventes directes (0 =mauvaises……4=très bonne)

L'hygiène du point de vente	**0**	**1**	**2**	**3**	**4**
L'hygiène du vendeur	**0**	**1**	**2**	**3**	**4**
La qualité des caisses / comptoir	**0**	**1**	**2**	**3**	**4**
L'utilisation de la glace	**0**	**1**	**2**	**3**	**4**
La qualité de l'emballage (les caisses, les papier utiliser pour empaqueter)	**0**	**1**	**2**	**3**	**4**
Le calibre du poisson	**0**	**1**	**2**	**3**	**4**
La qualité du poisson	**0**	**1**	**2**	**3**	**4**

Q10. Quelle quantité de poisson ou de produits de la pêche achetez-vous par Mois ?

Q11. À quelle fréquence achetez-vous du poisson ou des produits de la pêche par semaine ?

1	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**	**7**

Q12. Quelles espèces de poissons préférées-vous ?

Espèces	**Ordre**	**Espèces**	**Ordre**	**Espèces**	**Ordre**	**Espèces**	**Ordre**
Rouget		Chien de mer		Thon		Dorade	
Pageot		Allache		Crevette rouge		Tilapia rouge	
Dorade		Sardine		Crevette royale		Sardine	
Merlan		Espadon		Crevette (autre)		Calamar	
Sole		Bonite		Langouste		Poulpe	
Sépia		Homard		Crabe		Carpe	

Q13. Quels sont les poissons ou produits de la pêche importés que vous aimez particulièrement ?

Q14. Quelle est la taille du poisson que vous préférer acheter

Petites pièces		Pièces moyennes		Grandes pièces	

Q14.1 Type de restaurant préféré ? Q14.2 Pourriez-vous dire le nom de ce restaurant ?

Restaurants de la pêcherie		Restaurants spécialité poisson hors pêcherie		Autres restaurants servant du poisson au menu		Petites gargotes servant du poisson	
Nom		Nom		Nom		Nom	

Q.14.3 Pourquoi aimez-vous ce restaurant

Goût		Disponibilité		Proximité		Qualité du service		Prix		Autres (à préciser…)	

Q15. (Si vous ne mangez pas de poisson ou de pêche) Qu'est-ce que vous n'aimez pas à ce sujet ?

Odeur		Allergique		A cause des Epines		Prix		Végétarien		Autre (à préciser…)	

Q16. A quel prix achetez-vous les types de poisson suivants (En DA)			**Q17. Quel est le prix que vous jugez acceptable pour acheter la sardine (En DA)**		
Dorade	Max	MIN	**Dorade**	Max	MIN
Tilapia rouge	Max	MIN	**Tilapia rouge**	Max	MIN
Sardine	Max	MIN	**Sardine**	Max	MIN

Q18. Comment jugez-vous les aspects suivants du poisson d'élevage par rapport à celui de la pêche (0 = pas du tout la même chose……4 = parfaitement identique)	**0**	**1**	**2**	**3**	**4**
Le goût					
La qualité					
Le calibre					

5. Commercialisation

Q64. Types de produit le plus populaire pour votre consommateur (à numéroter par ordre) ?

Espèces	Ordre	Espèces	Ordre	Espèces	Ordre	Espèces	Ordre

Q65. À qui le produit est-il vendu (en %) ?

Halles à marrée		Cantines et traiteurs - secteur public	
Grossistes		Cantines et traiteurs - secteur privé	
Ventes directes aux consommateurs (point de vente)		Catering	
Exportations directes (précisé de destination)		Restaurants & Hotels	

Q66. Si vous êtes exportateur =====allez directement à la question Q70.

Q67. Si vous n'êtes pas exportateur, songez-vous à le devenir ? Oui | Non

Q68. Si oui, quel est l'obstacle que vous redoutez le plus ? à classer par ordre

Droits de douane		Barrières non-tarifaires	
Absence de subventions		Exigences de sécurité sanitaire et alimentaire	
Mesures de traçabilité des produits		Normes de l'économie durable	

Q69. Si vous avez déjà exporté (ou bien essayé d'exporter) et que vos démarches n'ont pas abouti, quels étaient les obstacles qui vous ont empêchés ?

6. Si exportateur, Description de l'activité d'exportation

Q70. Quelle était la date de votre première exportation ?

Q71. Quelle est votre fréquence annuelle d'exportation ? 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 | 11 | 12

Q72. Quelle est la part de vos exportations dans vos ventes ? < 50% | 5%-20% | 20%-35% | 35%-50% | 50%-100% | =100%

Q73. Quelle est votre principale destination d'exportation ? Afrique du nord -Moyen Orient | Amérique centrale | Europe de l'Est | Afrique subsaharienne | Europe de l'Ouest | Amérique du Nord | Asie-Océanie

Q74. Citez les produits exportés

Q75. Quelles sont vos motivations dans votre activité d'exportation ? à classer par ordre

Augmenter le chiffre d'affaires de l'entreprise		Diversifier les clients	
Augmenter le profit de l'entreprise		Satisfaire une niche de marché	
Développer un savoir-faire		Exploiter les opportunités identifiées sur les marchés internationaux	
Renforcer la notoriété de l'entreprise		Échapper aux contraintes du marché national	

7. Description des contraintes liées à l'Import/Export

Q76. Parmi les mesures suivantes, quelles sont pour vous les plus pénalisantes ? (à classer par ordre)

Droits de douane		Barrières non-tarifaires	
Absence de subventions		Exigences de sécurité sanitaire et alimentaire	
Mesures de traçabilité des produits		Normes de l'économie durable	

Q77. Quelle était la mesure imposée provoquant le délai le plus contraignant (le plus long) ? (Mettre le numéro correspondant)

Q78. Quel était le délai le plus long par rapport à cette mesure bloquante ? (En jours)

8. Description des contraintes liées l'environnement

Q79. Votre entreprise aurait-elle un effet positif ou négatif sur l'environnement ? Positif | Négatif | Aucun effet

Q80. Êtes-vous soumis à des systèmes de gestion des risques environnementaux ? Oui | NON | **Lesquels** ?

Inspection et suivi par tiers | Assurance environnementale | Système ISO | Autres

Q81. Les installations en mer (cages, filières, parcs) satisfont elles aux normes de confinement ? Oui | NON

Q82. Effectuez-vous des tests de sédiments sous les installations ? Oui | NON

Q83. Avez-vous un plan de gestion des déchets d'alimentation ? Oui | NON

Q84. Si oui, décrivez-le :

Q85. Avez-vous un plan de prévention concernant : Les évasions | La re-capture | **La reconstitution des stocks**

Q86. Avez-vous un système de traitement d'eau ? Oui | NON

Q87. Avez-vous déjà été confrontés, par le passé, à l'une ou l'autre des situations suivantes :

Eau contaminée		Débris solides, flottants ou à la dérive	
Hausse de matières en suspension		Espèces invasives	
Marée rouge		Conflits avec d'autres utilisateurs de l'eau	

Q88. Avez-vous eu une visite de la part des services de contrôle ? Oui | Non

Q89. Votre entreprise a-t-elle fait l'objet ? D'une étude environnementale | D'une ordonnance | D'une réclamation fondée en droit | D'une poursuite ou d'un litige | Autres à préciser

يهدف الاستبيان الى معرفة مدى تطبيق الحوكمة في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات و كذا دور الدولة في تطوير الدائرة التسويقية لمنتجاته

المعلومات الشخصية :

الاسم و اللقب :

النوع : ذكر انثى

الفئة العمرية :20-25 25-35 35-45 45 فأكثر

مكان العمل: مديرية الصيد البحري و تربية المائيات وزارة الصيد البحري و تربية المائيات الصيادين

المسمى الوظيفي : مدير عام مدير وحدة رئيس قسم اخرى

سنوات الخبرة : 5 اعوام فاقل 6-10 11-15 16 فأكثر

العبارة	1	2	3	4	5
ما هو تقييمك العام للإجراءات الحكومية المتعلقة بتنظيم قطاع الصيد البحري و تربية المائيات					
كيف ترى شفافية الحكومة في توزيع تراخيص الصيد البحري و تربية المائيات					
ما مدى فعالية السياسات الحكومية في مكافحة الصيد الغير قانوني					
ما مدى الحاجة لتحسين القوانين المتعلقة بجودة المنتجات البحرية					
ما مستوى الدعم الحكومي فيما يخص التدريب و التطوير المهني					
كيف تقيم البنية التحتية الحالية للأسواق و الموانئ البحرية					
ما تقييمك حول دعم الدولة للتسويق المحلي و الدولي للمنتجات					
ما مدى اهمية الحملات الترويجية التي تنظمها الحكومة في تعزيز الوعي بمنتجات الصيد البحري					
كيف تقيم التعاون بين المنتجين و الموزعين					
ما تقييمك للحكومة حول تحسين التواصل مع اصحاب المصالح في هذا القطاع					
ما مدى اهمية البحث و التطوير في تحسين قطاع الصيد البحري					
ما مستوى التحديات التي تواجهها الدولة في تسويق منتجات الصيد البحري و تربية المائيات					

1/1

ما هو رأيك في الدعم المقدم من الحكومة لتحسين جودة المنتجات البحرية					
ما هو رأيك في المبادرات الحكومية لدعم قطاع الصيد البحري					
كيف تقييم فعالية التشريعات الحالية المتعلقة بالصيد البحري في الجزائر					
ماهو رأيك في الاجراءات الحكومية لضمان استدامة الموارد البحرية					

الاستبيان رقم 0: الرياس

تاريخ ملء الاستبيان: .....

قسم تمهيدي : تحديد هوية المستجيب

1. **عمر المستجيب (بالسنوات) .....**
2. **المستوى التعليمي**
   - ☐ ابتدائي/متوسط
   - ☐ ثانوي/ثانوية
   - ☐ الجامعة – الدرجة الأولى
   - ☐ الماجستير – الدرجة الثانية
3. **التكوين الأساسي المتبع .....**
4. **طبيعة التكوين التكميلي المتخصص الذي تم متابعته بعد الدراسة .....**
5. **إجمالي عدد سنوات العمل في النشاط الحالي.....**
6. **طبيعة النشاط السابق الذي شغلتموه قبل التخصص في النشاط الحالي.....**
7. **إجمالي عدد سنوات العمل قبل التخصص في النشاط الحالي.....**
8. **مجال النشاط الذي يتوافق بشكل أفضل مع وضعكم المهني الحالي**
   - ☐ وكيل/تاجر جملة
   - ☐ مالك سفينة صيد و وكيل/تاجر جملة
   - ☐ مالك سفينة صيد – وكيل/تاجر جملة وموزع
   - ☐ وكيل/تاجر جملة وموزع
   - ☐ أخرى.....

القسم الأول: الأسباب التي تفسر إقبال الزبائن على السمك البحري (المربى)

9. **منطقة أو جهة الصيد التي تعتبر مصدرًا للسمك الممتاز (ميناء المنشأ) .....**
10. **ما هي الأنواع الرئيسية من الأسماك التي تمر عبر الميناء (أو الجهة) التي تنتمي إليها؟**
    .....
    .....
    .....
11. **السوق المحلي في جهتك (قطب الاستهلاك) يُموّن أساسًا من خلال أي قنوات؟**
    - ☐ سمك محلي تم صيده ومرّ عبر سوق الجملة (قاعة المزاد)
    - ☐ سمك محلي تم صيده ولم يمر عبر قاعة المزاد
    - ☐ سمك مصدره مزارع تربية مائية
    - ☐ سمك مستورد
    - ☐ أخرى
12. **الأسماك النبيلة في السوق توجّه للبيع في المقام الأول إلى:**
    - ☐ المطاعم
    - ☐ المؤسسات والمطاعم الجماعية للشركات
    - ☐
    - ☐
    - ☐

القسم الثاني: استراتيجيات التسويق

13. **هل يُفضل الصياد الحرفي (الرايس) إجراء المعاملات:**
    - ☐ عبر قاعة المزاد وتجار الجملة
    - ☐ مباشرة مع الزبون النهائي في سوق التجزئة
    - ☐ بيع الأولوية للمؤسسات
    - ☐ مباشرة للمطاعم
    - ☐ حسب العرض والطلب (للزبون الأعلى سعرًا)
    - ☐ البيع عبر المنصات الرقمية أو شبكات التواصل الاجتماعي
14. **القيمة المضافة الأساسية للمنتج الحرفي تكون:**
    - ☐ عند عرضه مباشرة في السوق في أقصر وقت ممكن دون المرور بغرف التبريد
    - ☐ عندما يمر عبر غرف التبريد لتنظيم السوق (وفقًا لمتطلبات الرقابة الصحية)
    - ☐ عند بيعه بالقرب من مكان الرسو دون المرور عبر قاعة المزاد
    - ☐ عبر تحويل خفيف (تقطيع، تغليف...)
    - ☐ أخرى
15. **في قنوات البيع القصيرة:**
    - ☐ يتم تفضيل المنتجات المحلية على تلك التي تنقل لمسافات طويلة
    - ☐ يفضّل المستهلكون الطزاجة بسبب معرفتهم الجيدة بالمصطادات
    - ☐ يقبل المستهلك دفع أسعار أعلى للأسماك المحلية مقارنة بالمستوردة أو المستزرعة
    - ☐ لا يمتلكون معرفة بإجراءات البيع
    - ☐ يطلبون تتبع مصدر المنتج (الأصل، الصياد، طريقة الصيد)
16. **تحديد السعر من طرف الصياد يتم:**
    - ☐ بالتشاور مع زملائه
    - ☐ بشكل فردي
    - ☐ أخرى _____
17. **استراتيجيات التسويق تختلف حسب:**
    - ☐ البيع المباشر للزبون
    - ☐ البيع لتاجر الجملة داخل قاعة المزاد
    - ☐ أخرى
18. **عندما يكون لدى الصياد كمية من السمك للبيع:**
    - ☐ يُعلم زملاءه من نفس منطقة الصيد لتنسيق تحديد سعر موحد
    - ☐ يُحدد السعر بنفسه دون التنسيق مع زملائه
    - ☐ أخرى
19. **هل المنتجات الحرفية مهددة فعلاً بالمنافسة من المنتجات المستوردة أو المرباة؟**

☐ عقد مكتوب

29. **هل يقوم تجار الجملة بالدفع حسب سعر يتم الاتفاق عليه مسبقا ولا يُفصح عنه؟**
o نعم
o لا

30. **هل هناك اتفاق على تحديد سعر أدنى لبيع المصطادات؟**
☐ نعم
☐ لا

31. **هل يُمارس بعض تجار الجملة التمويل المسبق لعمليات الصيد مقابل الحصول على الإنتاج؟**
☐ نعم
☐ لا

32. **هل يؤثر تجار الجملة على تحديد سعر البيع الأولي؟**
o نعم
o لا

33. **هل هناك من تجار الجملة من يُقدم تخفيضات مقارنة بغيره؟**
☐ نعم
☐ لا

القسم الرابع: التوزيع

34. **ما هي القنوات المستخدمة في توزيع السمك؟ (% نسب تقريبية)**
☐ قاعة المزاد → سوق التجزئة
☐ قاعة المزاد → الزبون النهائي (مطاعم ومؤسسات)
☐ قاعة المزاد → مدن خارج الولاية

35. **هل يختلف سعر السمك حسب المسافة (محور التوزيع)؟**
☐ نعم
☐ لا

36. **في حالة التوزيع قصير المدى (سمك طازج):**
☐ التوزيع يتم نحو الأسواق المحلية داخل المدينة
☐ التوصيل يتم عبر شاحنة مبردة إلى سوق على بعد أقل من 10 كم
☐ التوصيل يتم إلى سوق بين 10 و20 كم
☐ التوصيل إلى أسواق في ولايتين أو ثلاث
☐ أخرى

37. **هل تمتلك وسائل لوجستية خاصة؟**
☐ نعم، شاحنة مبردة
☐ نعم، سيارة خاصة
☐ لا، أستعين بمزود خدمة خارجي
☐ لا، أعتمد على تاجر الجملة

38. **في حال وقوع عطل أو انقطاع في سلسلة التبريد، ماذا تفعل؟**
☐ بيع مستعجل محلي
☐ تجميد أو تخزين طارئ
☐ التخلص من المنتج

☐ نعم
☐ لا

20. **أي القنوات تدرّ أفضل دخل للصيادين؟**
☐ البيع المباشر للمطاعم والزبائن النهائيين
☐ البيع عبر قاعة المزاد وتجار الجملة
☐ أخرى

21. **المرور عبر قاعة المزاد:**
☐ يزيد عدد الوسطاء ويُضعف مداخيل الصيادين
☐ يضمن توزيعًا عادلا للأرباح
☐ أخرى

القسم الثالث: تشكيل الأسعار

22. **هوامش الربح بالنسبة للصيادين:**
☐ تغطي كامل تكاليف المعاملات
☐ تغطي جزءًا منها
☐ لا تغطي شيئًا

23. **الأرباح التي يحققها الصيادون المحليون:**
☐ تختلف كثيرًا
☐ متقاربة جدًا
☐ تختلف حسب العرض والطلب
☐ تختلف حسب القدرة على الوصول إلى السوق أو وسائل النقل
☐ أخرى

24. **هل الصيادون على علم بأسعار البيع النهائي للمستهلك؟**
☐ نعم
☐ لا

25. **هل توافق على الفكرة التي تقول إن نصف سعر البيع النهائي يذهب للوسطاء؟**
☐ أوافق تمامًا
☐ أوافق
☐ لا أوافق
☐ لا أوافق إطلاقا
☐ لا أعرف

26. **بعض الصيادين (ريّاس) يتميزون بـ:**
☐ التعامل مع قاعة المزاد لأن التكاليف يتحملها تجار الجملة
☐ التعامل مباشرة مع الزبائن النهائيين ويتحملون التكاليف بأنفسهم
☐ أخرى

27. **هل لديك عقد مع تاجر جملة/مورّع؟**
☐ نعم
☐ لا

28. **إذا كان نعم، هذا العقد مبني على:**
☐ الثقة
☐ صلة القرابة
☐ تحالفات بالسوق

الاستبيان رقم 1 : الوكلاء (تجار الجملة)

تاريخ ملء الاستبيان : .....

يرجى تحديد رأيكم بوضع علامة (**X**) على مقياس من (1) إلى (10)، حيث يشير (1) إلى "**غير موافق تمامًا**" و (10) إلى "**موافق تمامًا**" على كل عبارة.

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	**I. الإنتاج**
										I.1 زادت كميات المصيد في السنوات الأخيرة.
										I.2 تنوع المصيد من الأسماك انخفض بشكل كبير (بعض أنواع الأسماك أصبحت أقل تواجدًا في السوق).
										I.3 تقادم القوارب ومعدات الصيد أدى إلى انخفاض كميات المصيد.
										I.4 حجم أسطول الصيد (الأحجام الصغيرة) لا يسمح بكميات صيد كافية (من حيث الكمية) لتلبية احتياجات السوق.
										I.5 جزء كبير من المصيد (منتجات الصيد) لا يمر عبر سوق الجملة للأسماك.
										I.6 لم تعد عمليات البيع الأولية تتم داخل أسواق الجملة للأسماك بل أصبحت تتم في البحر.
10	**9**	**8**	**7**	**6**	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**	**II. إطار العمل**
										II.1 البنية التنظيمية لسوق الجملة للأسماك (مساحة عرض المنتجات) مناسبة بشكل كافٍ للنشاط.
										II.2 تم إدخال تحسينات على سوق الجملة للأسماك لجعل ظروف العمل مقبولة (تطبيق المعايير الصحية ومعايير التتبع للمنتجات.)
										II.3 أوقات العمل في سوق الجملة للأسماك مرنة وتتوافق مع احتياجات العملاء (الموزعين).
										II.4 الطرق التقليدية للبيع (المزايدات العلنية) أصبحت أقل استخدامًا في أسواق الجملة للأسماك وتم استبدالها باستخدام الهاتف الذكي.
10	**9**	**8**	**7**	**6**	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**	**III. نموذج العمل**
										III.1 تمتلك شركتكم (تاجر الجملة/الموزع) قائمة دائمة بمزودي المنتجات (ملاك السفن) لتزويدكم بالأسماك.
										III.2 تضمن شركتكم (تاجر الجملة/الموزع) تدفق مجموعة واسعة من منتجات الصيد (العرض).
										III.3 الإنتاج اليومي (كميات المصيد) كافٍ لتغطية احتياجات الموزعين (الطلب(.
										III.4 تعمل شركتكم (تاجر الجملة/الموزع) فقط مع الموزعين داخل الولاية.
										III.5 تعمل شركتكم (تاجر الجملة/الموزع) بشكل أساسي مع موزعين خارج الولاية.
										III.6 تتم المبيعات على شكل دفعات وتحترم الممارسات المعمول بها (المزايدة العلنية) في منطقتكم ويتم قبولها من قبل الموزعين.
										III.7 المعاملات مع الموزعين أصبحت رقمية /إلكترونية.
10	**9**	**8**	**7**	**6**	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**	**IV. العلاقات التجارية**
										IV.1 الموزعون الذين تعملون معهم لديهم علاقات ولاء مع شركتكم (تاجر الجملة/الموزع)
										IV.2 يمتلك الموزعون قدرات مالية كافية لدفع جميع الطلبات المقدمة إلى شركتكم.
										IV.3 الموزعون الذين يعملون معكم يحصلون أيضًا على إمداداتهم من تجار الجملة الآخرين في الولاية.
										IV.4 العلاقة بين شركتكم (تاجر الجملة/الموزع) والموزعين قائمة على القواعد التجارية.

IV.5 العقود المبرمة بين شركتكم (تاجر الجملة/الموزع) والموزعين شفافة.										

V. التعاون/التنسيق	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
V.1 العلاقات مع الموزعين تسمح بتنظيم سلسلة التوريد وضمان زيادة قدرات العرض (الأسماك المتاحة في السوق).										
V.2 التنسيق بين شركتكم (تاجر الجملة/الموزع) والموزعين ضروري لضمان توفر منتجات الصيد في السوق.										
V.3 الثقة الشخصية بين شركتكم (تاجر الجملة/الموزع) والموزعين مهمة.										

الأسئلة المفتوحة

1. يرجى تحديد ثلاثة قيود تعرقل تطوير نشاطكم

1) ....
2) ....
3) ....

2. يرجى تحديد ثلاثة عوامل يمكن أن تعزز تطوير ريادة الأعمال

1) ....
2) ....
3) ....

3. يرجى اقتراح ثلاث توصيات لتطوير ريادة الأعمال

1) ....
2) ....
3) ....

---

1. **تحديد هوية المستجيب**

عمر المستجيب (بالسنوات) ....

2. **المستوى التعليمي**

- ☐ ابتدائي/متوسط
- ☐ ثانوي/ثانوية
- ☐ الجامعة – الدرجة الأولى
- ☐ الماجستير – الدرجة الثانية

3. **التكوين الأساسي**

المتبع ... ...

4. **طبيعة التكوين التكميلي المتخصص الذي تم متابعته بعد الدراسة** ... ...

5. **إجمالي عدد سنوات العمل في النشاط الحالي** ... ...

6. **طبيعة النشاط السابق الذي شغلتموه قبل التخصص في النشاط الحالي** ... ...

7. **إجمالي عدد سنوات العمل قبل التخصص في النشاط الحالي** ... ...

8. **مجال النشاط الذي يتوافق بشكل أفضل مع وضعكم المهني الحالي**

- □ وكيل/تاجر جملة
- □ مالك سفينة صيد و وكيل/تاجر جملة
- □ مالك سفينة صيد – وكيل/تاجر جملة وموزع
- □ وكيل/تاجر جملة وموزع
- □ أخرى ... ...

الاستبيان رقم 2: الموزعون / الناقلون

تاريخ ملء الاستبيان : .....

يرجى تحديد رأيكم بوضع علامة في كل خانة (**X**) على مقياس من (1) إلى (10)، حيث يشير (1) إلى "**غير موافق تمامًا**" و (10) إلى "**موافق تمامًا**" على كل عبارة.

I. نموذج العمل	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
I.1. يغطي شبكة التوزيع الخاصة بكم عدة أسواق داخل الولاية.										
I.2. يغطي شبكة التوزيع الخاصة بكم عدة أسواق خارج الولاية.										
I.3. تمتلك شركتكم عدة قنوات توزيع.										
I.4. تفضلون البيع المباشر للعملاء (المتاجر المعتمدة وغيرها) داخل المنطقة.										
I.5. تفضلون البيع المباشر للعملاء (المتاجر المعتمدة وغيرها) خارج المنطقة.										
I.6. تفضلون البيع المباشر لشبكات الباعة بالتجزئة في المنطقة.										
I.7. أدى نقص تنوع الأسماك المعروضة في السوق إلى التأثير على إيرادات الشركة مقارنة بالسنوات السابقة.										
I.8. يفرض كبار الموزعين في السوق الجغرافي الذي تنشطون فيه منافسة قوية على الموزعين الأصغر حجمًا.										

II. قدرات شركة التوزيع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
II.1. تغطي أسطول النقل الخاص بكم كامل الشبكة المستهدفة داخل الولاية.										
II.2. تغطي أسطول النقل الخاص بكم شبكة توزيع واسعة داخل الولاية وخارجها.										
II.3. تمتلك شركتكم دفتر عناوين دائم لتزويد متاجر بيع الأسماك والمطاعم.										
II.4. الحصة السوقية لشركتكم أعلى مقارنة بالموزعين الآخرين الناشطين في نفس السوق.										
II.5. تمتلك الشركة أدوات رقمية لتسجيل المنتجات ومعدات مطابقة للمعايير لضمان نقل المنتجات بشكل آمن.										

III. الوضع المالي لشركة التوزيع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
III.1. القدرة المالية لشركتكم كافية لتغطية جميع معاملاتكم.										
III.2. تتمتع شركتكم بسمعة جيدة في السوق.										
III.3. يتمتع الموزعون بقوة كبيرة في السوق.										

الأسئلة المفتوحة

1. يرجى تحديد ثلاثة قيود تعرقل تطوير نشاطكم

1(....
2(....
3(....

2. يرجى تحديد ثلاثة عوامل يمكن أن تعزز تطوير ريادة الأعمال

1(....
2(....
3(....

3. يرجى اقتراح ثلاث توصيات لتطوير ريادة الأعمال

1(....
2(....
3(....

---

1. تحديد هوية المستجيب

عمر المستجيب (بالسنوات) ....

2. المستوى التعليمي

☐ ابتدائي/متوسط
☐ ثانوي/ثانوية
☐ الجامعة – الدرجة الأولى
☐ الماجستير – الدرجة الثانية

3. التكوين الأساسي

المتبع ... ...

4. طبيعة التكوين التكميلي المتخصص الذي تم متابعته بعد الدراسة ... ...

5. إجمالي عدد سنوات العمل في النشاط الحالي ... ...

6. طبيعة النشاط السابق الذي شغلتموه قبل التخصص في النشاط الحالي ... ...

7. إجمالي عدد سنوات العمل قبل التخصص في النشاط الحالي ... ...

8. مجال النشاط الذي يتوافق بشكل أفضل مع وضعكم المهني الحالي

☐موزع
☐مالك سفينة صيد – وكيل/تاجر جملة وموزع
☐وكيل/تاجر جملة وموزع
☐